الأسبوع

بسم الله الرحمن الرحيم

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

المؤسس: مصطفى العلوي

مدير النشر: الطيب العلوي

■ العدد: 1763 ■ من الجمعة 31 أكتوبر إلى الخميس 6 نونبر 2025 الموافق لـ 8 - 14 جمادى الأولى 1447 ■ السنة الحادية والستون ■ الثمن 6 دراهم ■ www.alousboue.ma

كواليس الأخبار

بنبركة والمانوزي.. لماذا تخشى الدولة فتح الملفات القديمة ؟

ملف الأسبوع

خبايا الموقف الأمريكي من قضية الصحراء

سري

رغم السرعة التي دخل بها(..)، سرق عبد اللطيف الجواهري والي بنك المغرب، الأضواء خلال حضوره لمقر مكتبه القديم مساء الخميس في البناية التاريخية لبنك المغرب وسط العاصمة الرباط، وقد حضر وإلى جانبه حراسه الشخصيون، علما أن البناية تحولت منذ مدة إلى متحف بعد إصلاحات شاقة وطويلة، حيث يؤكد العارفون أن الدخول إلى دهاليز البناية شبيه بالدخول في متاهات الأهرامات(..).

«ارجع غدا و يكون خير»

الأسلوب المغربي في الأمم المتحدة

طيلة الأيام الأخيرة، ترددت عدة أخبار عن قرار حاسم سيصدر عن طريق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فيما يتعلق بقضية الصحراء، بعد تأكيد وجود ضغوط أمريكية «ترامبية» لحل هذا الملف في أسرع وقت(..)، وقد كان المرجح هو صدور قرار عشية الخميس، وبينما كانت جريدتنا في طريقها إلى الطبع، تأكد إرجاء الاجتماع إلى وقت لاحق(..)، ما أكد وجود خلاف بين «أصحاب القلم»، بمعنى أمريكا، و«أصحاب الحسنات» بالمعنى الشعبي المغربي، حيث أن المقصود بـ«الحسنات» في هذا السياق هو أصحاب «سوء النية» الذين يلعبون على المصطلحات، ولهم حسابات أخرى لا تتوافق بالضرورة مع الرؤى المغربية، ورغم أن الحكم الذاتي هو نجم النقاشات، إلا أنه ليس نوعا واحدا، بل عدة أنواع(..).

◆◆◆◆ التفاصيل في ركن «تحليل إخباري»

سنقاش

إنعاش العلاقات المغربية – الروسية بالعودة إلى زمن الإمبراطوريات

متابعات

«الثقب الأسود» في ميزانية الدولة خارج رقابة البرلمان

كواليس الأخبار

صمصم وبوعيدة يعلنان الشروع في تنزيل «جيل جديد» من برامج التنمية

الرباط. الأسبوع

بعد صمت كبير(..)، لأول مرة يتردد صدى التوجيهات المعبر عنها خلال اجتماع المجلس الوزاري، في شخص مسؤول سامي مغربي، بعدما أعلن الوالي، المدير العام للجماعات الترابية بوزارة الداخلية، جلول صمصم، يوم الأربعاء المنصرم، أن مرحلة تصميم وإعداد الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة ستنطلق ابتداء من الأسبوع المقبل، من خلال إطلاق مشاورات واسعة على مستوى الأقاليم الـ 75 للمملكة.

وقال صمصم، في تصريح للصحافة، بمناسبة مشاركته في MAP Town Hall، الملتقى الجديد لوكالة المغرب العربي للأنباء، المنظم تحت شعار: «تنمية ترابية مندمجة من أجل مغرب صاعد»، إنه «طبقا للتوجيهات الملكية السامية، أطلق المغرب جيلا جديدا من برامج التنمية الترابية المندمجة»، مبرزا أن «ميزة هذه البرامج تكمن في تصميمها على المستوى المحلي في إطار التشاور والإنصات، بمشاركة جميع الفاعلين المعنيين (السكان، المنتخبون، الإدارات، والمجتمع المدني)».. وأوضح أن مرحلة التصميم والإعداد سترتكز على تشخيص ترابي دقيق يستجيب لحاجيات الساكنة، مضيفا أنه سيتم إطلاق المشاورات الموسعة ابتداء من الأسبوع المقبل في الأقاليم الـ 75 للمملكة.

وأكد صمصم أن هذه المقاربة «الخاصة والمبتكرة»، تمكن المغرب من مواصلة مسار التقدم بوضع المواطن في صميم هذه المقاربة الاستراتيجية، مشيرا إلى أن مرحلة التنفيذ السريع لهذا الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، ستتم بدء من مطلع سنة 2026.

من جانبها، توقفت رئيسة جمعية جهات المغرب، امباركة بوعيدة، عند التعبئة القوية لجميع الفاعلين من أجل إنجاح تجربة التنمية في مختلف المجالات الترابية، في إطار ورشي اللاتمركز واللامركزية، وفقا للتوجيهات السامية لجلالة الملك.

وأضافت بوعيدة، أن «الملك ما فتئ يؤكد على أهمية الجهوية المتقدمة كرافعة لسياسة القرب»، مذكرة بأن «جلالته يجدد اليوم التأكيد على ضرورة بلورة تصور للتنمية الترابية، خصوصا في العالم القروي والمناطق الجبلية».

وذكرت بوعيدة بمختلف التحديات التي يتعين رفعها في هذا المجال، ولا سيما فك العزلة، وخلق فرص الشغل والقيمة المضافة في المجالات الترابية في إطار السياسة الجديدة للتنمية المندمجة، داعية، في هذا الصدد، إلى استلهام النماذج الناجحة من أجل مغرب صاعد ومتطلع بثبات نحو المستقبل.

يذكر أن منظمي MAP Town Hall، وهو ملتقى وكالة المغرب العربي للأنباء، نجحوا في تنظيم لقاء فاخر، كما أن التغطية سالفة الذكر تعد «الصيغة الرسمية» لما تم التداول فيه(..).

بنبركة والمانوزي.. لماذا تخشى الدولة فتح الملفات القديمة ؟

الرباط. الأسبوع

تميز الأسبوع الجاري بأحداث لها دلالتها في السياق الحقوقي الوطني، كانت أولها تنظيم وقفة حاشدة للترحم على روح المهدي بنبركة، المختطف الشهيد(..)، في الشارع المسمى على اسمه بالرباط، حضرها عدد كبير من رموز النضال الوطني المحسوب على اليسار الحزبي والنقابي(..)، وأخذت بعدا كبيرا لا سيما بعد حضور القادة أقطاب مثل عبد الهادي خيرات وأحمد الريح والحسين الكافوني والحاج محمد موسين والحاج محمد اللبار وعبد الإله المنياري وأمينة الطالبي واليملاحي خديجة وحبيبة الديواني وجواد شفيق، والشطاطبي مصطفى الذي لعب دورا كبيرا في نجاح الملتقى، وآخرين..

وبغض النظر عن المطالبة بالحقيقة في ملف بنبركة، والتي تجسدها الوقفة سالفة الذكر، فقد تزامن يوم 29 أكتوبر 2025، من جهة أخرى، مع الذكرى السنوية لاختطاف الحسين المانوزي بتونس سنة 1972، واختفائه القسري بالمغرب، والذي لم يُكشف عن مصيره إلى اليوم، حيث لا زالت عائلته تطالب الدولة والسلطات بالكشف عن رفاته.

فقد كان الرجل نقابيا ومناضلا سياسيا من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والكرامة، حيث ناضل خلال فترة السبعينات من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية، وبعد 53 سنة لا زال مصيره مجهولا، رغم أن الدولة المغربية وقعت على اتفاقيات دولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري والكشف عن الانتهاكات الماضية.

وتطالب عائلة المانوزي لجنة المتابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، المكلفة بتنفيذ توصيات هيئة «الإنصاف والمصالحة»، بالكشف عن الحقيقة، حيث لا زالت تماطل في دراسة جادة للمعطيات والشهادات التي قدمتها عائلة المختطف الحسين خلال لقائها برئاسة المجلس في 3 نونبر 2022، وتؤكد أن تسليم رفات الحسين المانوزي في حال وفاته، يبقى حقا أساسيا تحرم منه إلى اليوم، معتبرة أن الحفاظ على الذاكرة لا يمكن أن يعتبر عائقا أمام المصالحة، بل هو شرطها الجوهري.

وزراء وكتاب للدولة يتسابقون للترشح في الانتخابات

الرباط. الأسبوع

يبدو أن حمى الانتخابات وصلت إلى الوزراء وكتاب الدولة، بعدما ارتدوا أقمصة حزبية ووصلوا لقيادة المكاتب السياسية والحياة الرفيعة وسط الأحياء الراقية، حيث شرعوا في البحث عن الدوائر الانتخابية التي سوف يترشحون فيها.

وأصبح وزراء الحكومة وكتاب الدولة يرون أن حظوظهم كبيرة للفوز في الانتخابات التشريعية المقبلة، معتمدين على شهرتهم في وسائل الإعلام والزيارات التي يقومون بها للمدن والأقاليم وعلاقاتهم مع الولاة والعمال في مختلف الجهات.

ومن بين الوزراء الذين يفكرون في الترشح خلال الانتخابات المقبلة، رياض مزور، الذي اختار الدار البيضاء، ويونس السكوري الذي قد يترشح في الخميسات، وأمين التهراوي الذي قد يترشح في أكادير، وعبد الجبار الراشدي الذي قرر الترشح في طنجة، أما نزار البركة، فقد يترشح في العرائش وسط أقربائه.

ورطة مكتب «أونسا» في خروقات المطاحن

الرباط. الأسبوع

أكد المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (أونسا)، أنه يقوم بمهام رقابية بشكل منتظم على جميع المطاحن للتأكد من استمرارها في الالتزام بمعايير النظافة والسلامة الصحية وجودة المنتوج.

وأفاد المكتب أنه قام بـ 212 زيارة تفتيشية أسفرت عن حجز وإتلاف 38 طنا من المواد غير المطابقة، وإحالة 89 ملفا على المصالح المختصة خلال سنة 2024، أما في السنة الجارية، فقد تم حجز وإتلاف 33 طنا إضافيا، مع سحب 9 رخص صحية وتعليق 4 أخرى لمطاحن ثبت إخلالها بالمعايير المعمول بها، مع إحالة 60 ملفا على المصالح المختصة.

ويبقى الأمر الغامض في بيان مكتب «الأونسا»، أنه قام بإحالة 149 ملفا على الجهات المختصة دون أن يقوم بتوضيحها، فهل يقصد السلطات القضائية، أم وزارة الفلاحة، أم جهة أخرى، خاصة بعدما قام بالتخلص من 71 طنا من الدقيق غير الصالح ؟

المغرب يختار تجريم استطلاعات الرأي حول الانتخابات

الرباط. الأسبوع

يعد مشروع القانون رقم 55.25 المتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية، من القوانين المثيرة للجدل والتي شكلت صدمة كبيرة للساحة الإعلامية والباحثين والمراقبين والمهتمين بالشأن السياسي والانتخابي.

ويمنع القانون الجديد إجراء أو نشر استطلاعات للرأي خلال الفترة الممتدة من اليوم الخامس عشر السابق لانطلاق الحملة الانتخابية وحتى انتهاء عمليات التصويت، حيث يعرف المشروع استطلاع الرأي بأنه أي تحقيق أو بحث يجري على عينة سكانية بهدف الحصول على معلومات إحصائية أو معرفة الآراء حول العملية الانتخابية، بغض النظر عن الوسائل التقنية المستخدمة في جمع البيانات.

ويتضمن مشروع القانون العديد من المستجدات، من بينها تشديد العقوبات الزجرية المتعلقة بإنجاز أو نشر استطلاعات الرأي خلال فترة الحملات الانتخابية، منها رفع الحد الأدنى للعقوبة السجنية إلى ستة أشهر عوض شهر واحد، ومضاعفة الغرامة المالية التي كانت تتراوح ما بين 50 ألفا و100 ألف درهم، لتصبح بين 100 ألف و250 ألف درهم، وذلك في حق كل من قام، خلافا لأحكام المادة 115، بطلب إجراء استطلاع للرأي له علاقة مباشرة أو غير مباشرة باستفتاء أو بإحدى الانتخابات، أو بإجراء هذا الاستطلاع أو بنشر نتائجه أو التعليق عليها، كما رفع المشروع الحد الأقصى للغرامة إلى 500 ألف درهم عوض 200 ألف درهم سابقا.

كواليس الأخبار

تحت الأضواء

الرباح

وصفة الرباح للرد على مطالب «جيل زد» في الصحة والتعليم

الرباط الأسبوع

في إطار التفاعل مع مطالب شباب «جيل زد»، التي تتمحور بالخصوص حول التعليم والصحة.. دعا الوزير السابق عبد العزيز الرباح، إلى تحسين وضعية أطر التعليم، حيث قال: «إن المدرس يجب أن يكون في أحسن حال ماديا ومعنويا، فهو مؤتمن على مستقبل الوطن..»، واستشهد رئيس جمعية «الوطن أولا» بالتقرير الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول التعليم والتعلم، حيث أكد أن «70 في المائة من المعلمين في المغرب يحسون بالضغط الإداري والمهني، وأن 68 في المائة يواجهون صعوبات في ضبط الانضباط داخل الأقسام».

وفيما يتعلق بالصحة، قال عبد العزيز الرباح، الذي تنشط جمعيته داخل وخارج الوطن تحت شعار «مغرب الحضارة»، قال «إن الحكامة في قطاع الصحة تمثل مفتاح كل الحلول، بدءً من تكوين الموارد البشرية إلى بناء المرافق الصحية، مرورا بكل سلسلة العمليات لإسعاف المريض»، مقترحا وصفة الخروج من الأزمة..

وحسب الرباح، فإن «كل المخلصين للوطن يجمعون على أن الحكامة هي الأصل والضمان والرافعة لمغرب صاعد وصامد على كل الأصعدة»، وأضاف: «انطلاقا من تجربتي ومصاحبتي لكثير من الأقرباء والجيران والأصدقاء والمواطنين الذين كتب عليهم المرض، أقترح بعض التوجهات لإصلاح قطاع الصحة وإنهاء معاناة المواطن وتردي مؤشرات الصحة في بلادنا».

وتكمن الحلول - حسب الوزير السابق عبد العزيز الرباح - الذي خالف طريق بن كيران رغم أنه كان من أقطاب حزب العدالة والتنمية، تكمن فيما يلي:

■ إيلاء عناية خاصة للموارد البشرية في القطاع العمومي خصوصا، من حيث التكوين عددا وجودة، والتحفيز المالي أجورا ومنحا، والتخليق توعية ومراقبة، والاستحقاق ترقية وتكليفا.. فالموارد البشرية في أربع قطاعات، هي التعليم والصحة والقضاء والأمن، تستحق مزيدا من التقدير المادي والمعنوي؛

■ المزيد من تطوير وتحرير قطاع الأدوية، من حيث تحفيز الصناعة، وإزالة كل العراقيل الظاهرة والخفية أمام الاستثمار الوطني والدولي، وأمام الاستيراد من دول صاعدة طبيا، مع تقنين الأثمنة ومراقبة الجودة، فصحة المواطن والوطن أغلى واجب من ربحية بعض الشركات؛

■ فرض حكامة الخدمات الطبية في القطاعين العام والخاص، ووضع نظام مستقل ومتطور للتقييم والرقابة لمحاربة كل الاختلالات، من الاستقبال إلى الإسعاف، ويجب التسريع بتنزيل المقتضيات ذات الصلة التي تم التنصيص عليها في المخطط الإصلاحي للقطاع، كما يجب التعاون مع جمعيات حماية المريض والحق في الصحة؛

■ رقمنة الخدمات الطبية بناءً على سجل مرقمن للمريض، مع ربط إلكتروني إلزامي لكل الفاعلين، من الأطباء إلى شركات التأمين مرورا بالصيدليات والمستشفيات والمختبرات.. وقد أعدّ مخطط رقمي للقطاع منذ أول استراتيجية رقمية قبل عشرين سنة، ويتم تعديله دوريا، لكن هناك من لا يزال يتردد في تنزيله كما في قطاعات أخرى؛

■ إخراج الإطار المرجعي لكل الخدمات والتدخلات الطبية، كالفحوصات والإسعافات والتحاليل والأدوية والإيواء.. لضمان حقوق المرضى وحمايتهم من الابتزاز، وأيضا لتفادي التجاوزات التي قد تفلس صناديق التأمين؛

■ إحداث مآوي لأسر المرضى قرب المستشفيات، بضوابط صارمة وأثمنة مناسبة، بشراكة مع الجماعات الترابية والمحسنين والجمعيات والمؤسسات الدولية وبعض متقاعدي القطاع وبعض الإدارات، بما فيها الترابية؛

■ تشجيع الإحسان الطبي لإنشاء مرافق صحية غير ربحية، كالمراكز الطبية للقرب والمصحات الكبرى والمختبرات وعيادات الولادة، كما يمكن توجيه هذا الإحسان لمنح الطلبة والمتدربين في مجالات الطب، ليستفيد منه الفقراء المسجلون في السجل الاجتماعي، ويمكن أن يتولى هذا الإحسان الطبي الأغنياء، بتخصيص جزء من زكاتهم أو أرباحهم لهذه الغاية؛

■ تطوير وتعميم مرافق خدمات القرب كالهلال الأحمر، وتحفيز الاستثمار في مصحات صغرى بالأحياء الحضرية والمراكز القروية يشرف عليها مختصون في التمريض، وفق إطار منظم ومشجع من حيث التشريع والدعم والضرائب وكفتر التحملات ونظام الرقابة؛

■ تمكين الصيدليات، نظرا لانتشارها الواسع، من القيام ببعض الخدمات في الفحص والإسعاف، وفق ضوابط مؤطرة لذلك، وعلى رأسها توظيف مختصين، مما سيقرب هذه الخدمات ويعجل بها ويساهم في تخفيف الاكتظاظ في المستشفيات، وخاصة في المستعجلات؛

■ إحداث شبكة للقابلات المتطوعات والمؤهلات في كل المناطق القروية، بمعدل خمسة إلى عشرة لكل جماعة ترابية، مع تخصيص منحة شهرية لهن، وإحداث نظام للمواكبة والمراقبة على المستويين المركزي والجهوي، فالقابلة تواكب المرأة من الحمل إلى الولادة لتفادي كثير من الإعاقات والأمراض المرتبطة بالولادة؛

■ تقوية برامج الوقاية من خلال التربية والتعليم، وكذا من خلال نظام إعلامي خاص بقطاعي الصحة والبيئة والاستهلاك، وأيضا للإرشاد في التعامل مع الأمراض المزمنة والمرضى، وأقل ما يمكن القيام به هو إحداث إذاعة وقناة عمومية متخصصة، وفرض حصص أسبوعية في التعليم والإعلام العمومي وحتى الخاص؛

■ تشجيع وتقنين الطب البديل وفق نظام يؤطر هذا المجال، خاصة في برامج تكوين المختصين والتوعية والإسعافات والأدوية، على أساس كفاءات مختصة حقيقية، مع محاربة الشعوذة والممارسات الفاسدة والدخلاء.

ضرورة إيلاء عناية خاصة للموارد البشرية في القطاع العمومي خصوصا، من حيث التكوين عددا وجودة، والتحفيز المالي أجورا ومنحا، والتخليق توعية ومراقبة، والاستحقاق ترقية وتكليفا.. **فالموارد البشرية في أربع قطاعات، هي التعليم والصحة والقضاء والأمن، تستحق مزيدا من التقدير المادي والمعنوي..**

ما خفي

خرج ولم يعد.. هذا ما ينطبق على الوزير المهدي بنسعيد، الذي خرج من لقاء كبير خصص لمناقشة قضايا التنمية الإقليمية، بدعوى التحدث عبر الهاتف، فتبعه مسؤولون برفقته ولم يعد(..)، قبل أن يفهم الحاضرون أنه انسحب بعد تسجيل الحضور مع أطر وزارة الداخلية ونخبة من المجتمع(..).

وضع الوزير فوزي لقجع حدا لخفة الرجل التي تعامل بها وزير الصحة أمين التهراوي، الذي فتح الباب لاستفادة المصحات الخاصة من دعم مالي عمومي بدعوى الاستثمار(..)، علما أنها متورطة في ممارسات سوداء، والحصيلة: رفض المشروع الذي يقف وراءه وزير من حزب أخنوش، من طرف وزير الميزانية(..).

نظمت سفارة العراق بالرباط حفلا بهيجا بحضور عدد كبير من الشخصيات، ما أكد أن العلاقات المغربية العراقية بخير(..)، بل إن سفير العراق حيدر شياع البراك، سجل إعجابا كبيرا بالمغرب، وأكد بالمناسبة دعم العراق لمبادرة الحكم الذاتي المغربية، ما فتح المجال لتوقع آفاق كبرى للتعاون المستقبلي بين البلدين على المستوى الاستراتيجي..

من أبرز التفاعلات الدبلوماسية مع نجاحات المنتخب الوطني للشبان في كأس العالم، سجل السفير خالد فتح الرحمان حضورا لافتا بعد أن كتب قصيدة حول المنتخب، مطلعها «للنصر وجه المغرب الوثاب.. بشبابه أكرم بخير الشباب/ حازوا الجدارة والبشارة والعلا.. وتفردوا بصيغة الإعجاب»..

يذكر أن هذا الدبلوماسي السوداني، يعد أحد الأطر الكبرى في منظمة «الإيسيسكو»، إلى جانب الدبلوماسي الشاعر سالم بن محمد المالك، المدير العام، الذي يتميز اشتغاله بخط جديد(..).

سواء في مراكش، الدار البيضاء، أو الداخلة، لم تجن الاستثمارات العقارية للبطل العالميَ الفرنسي تيدي رينر بالمغرب، أي ثمار بخلاف الآخرين، وقد اضطر الصديق المقرب(...) للتخلي عن عدد كبير من المشاريع وتجريب حظه في مجالات أخرى..

بعد أن حلق من الدار البيضاء إلى بكين، والد الطالب المغربي في الصين علي الجعفري، الذي يرقد في المستشفى هناك بعد حادث سير خطير، وجد نفسه تائها بين الجامعة وشركة تأمين تتراجع، ولم يجد من معين إلا سفارة المغرب في بكين التي لجأ إليها، ليلقى بها ردا باردا لم يتجاوز الأبواب الأولى: «منك ليهم، ما عندنا ما نديرو ليك».

كواليس الأخبار

التويزي «اللسان ما فيه عظم»..
«كاين كاع اللي واكل التبن»

الرباط. الأسبوع

خلق تصريح أحمد التويزي، رئيس فريق الأصالة والمعاصرة، ضجة كبيرة لدى الرأي العام الوطني، بعد حديثه عن «شركات تطحن الورق وتقدمه كدقيق مدعّم للفقراء»، مما جعل الناس تعتقد أنها جملة صحيحة بالمفهوم العامي، لكنه نفى ذلك واعتبرها عبارة مجازية.

فالتصريح السياسي الذي اعتمده التويزي، يطرح تساؤلا عريضا حول الخطاب السياسي الذي يتناوله البرلماني والذي قد يكون مفهوما عاما لدى المواطنين، أو استعمال التعبير المجازي من أجل الخلط بين الخطاب السياسي والشعبوي، ثم بعد ذلك اللجوء إلى التوضيح والتصويب، فهل يحق للسياسي أن يتحدث بخطاب يفهمه المواطن باللغة العامية ؟

فقد سارع رئيس فريق «البام» إلى تصويب عبارة «طحن الورق»، حيث أكد أنها «مجاز سياسي» يقصد به التلاعب في الوثائق أو الفواتير المرتبطة بالدعم العمومي، نافيا ربط أي صلة بين كلامه وبين مزج مواد غير صالحة بالدقيق أو المساس بجودته، وأن هدفه كان التنبيه إلى ضرورة تشديد الرقابة على مسالك صرف الدعم وجودة الدقيق المدعم.

التويزي

لكن كلام البرلماني بخصوص وجود التلاعب في الوثائق أو الفواتير المقدمة إلى المصالح المختصة بغرض الحصول على الدعم العمومي، يتطلب فتح تحقيق حول مصير الأموال التي تقدر بالملايير في هذا القطاع، وهو الأمر الذي حصل فعلا بعد دخول النيابة العامة على الخط، ما يعني أن التويزي بات مهددا بفقدان أمور كثيرة في المستقبل.

السنتيسي يطالب بـ«لحساب صابون»

الرباط. الأسبوع

شدد إدريس السنتيسي، رئيس الفريق الحركي بمجلس النواب، على ضرورة تشديد الإجراءات في حق مهربي الأموال، ومنعهم من المشاركة في الانتخابات المقبلة.

وطالب السنتيسي خلال مناقشة قانون المالية بمجلس النواب، وزيرة المالية ووزير الميزانية، بعدم التساهل مع من اقتنوا الشقق بطرق مشبوهة أو هربوا الأموال إلى الخارج، وأن هؤلاء يجب منعهم من الترشح للانتخابات، لأن المواطنين لم يعودوا يتساهلون مع مثل هذه الممارسات.

السنتيسي

صورة وتعليق

«لاماب».. عارف والكبار

منذ تعيينه على رأس وكالة المغرب العربي للأنباء، خلق فؤاد عارف دينامية كبيرة داخل المؤسسة، بشكل غير مسبوق، نتيجة خبرته في الإعلام الدولي(..)، وقد حطت وكالة الأنباء رحالها هذا الأسبوع بأحد فنادق الرباط، لتناقش مواضيع التنمية(..)، بحضور أقطاب وزارة الداخلية، الوالي جلول صمصم، المدير العام للجماعات الترابية، حيث حضر كمحاضر وأظهر كفاءات تواصلية كبيرة أمام حضور كبير من المسؤولين بوزارة الداخلية، أمثال مديرة التخطيط والتجهيز بالوزارة، ليلى الحموشي، وآخرين..

وقد تميز اللقاء أيضا بكلمة امباركة بوعيدة، رئيسة جمعية جهات المغرب، والتي تشجعت لتتحدث، شأنها شأن الوالي صمصم، عن المقترح المغربي للحكم الذاتي(..)، كما عرف النشاط حضور عدد من الشخصيات ورؤساء المؤسسات العمومية، كحسن طارق رئيس مؤسسة الوسيط، والباحثة المرموقة بهيجة سيمو، وآخرون كلهم حجزوا أماكنهم إلى جانب السيد الـ«عارف»(..).

القانون يهدد رئيس شبيبة «البام»

الرباط. الأسبوع

بعدما حظي بثقة حزب الأصالة والمعاصرة لرئاسة الشبيبة الحزبية، أصبح صلاح الدين عبقري في وضعية معقدة قد تدفعه إلى الابتعاد عن المشهد السياسي قبل أن يبدأ فيه.

فالقيادي الشاب في «البام» يعتبر من موظفي وزارة الداخلية، لذلك يجد نفسه اليوم في مأزق حقيقي بعد القوانين الجديدة التي من ضمنها القانون التنظيمي المتعلق بانتخاب أعضاء مجلس النواب، والذي يمنع موظفي الوزارة الوصية من الانتماء إلى التنظيمات الحزبية أو الهيئات السياسية.

ورغم أن عبقري التحق بوزارة الشباب والثقافة ضمن ديوان الوزير نهاية سنة 2021، إلا أن عملية تسوية وضعيته والمدة الزمنية التي يحددها القانون الجديد، تضع مصيره بيد وزارة الداخلية، خاصة وأن ترشح الموظفين بعد تغيير الإطار الوظيفي يتطلب أكثر من سنتين والإعلان عن ذلك رسميا.

المغاربة: «الساعة لله» يا حكومة

الرباط. الأسبوع

المغاربة عند الاستفسار عن الساعة يجيبون «الساعة لله»، لأن قيام الساعة يبقى في علم الغيب، لكن الحكومة المغربية غير مهتمة بحياة وصحة المواطنين الذين ينامون متأخرين ويستيقظون فجرا للذهاب للعمل.

وقد أعاد قرار الحكومة الإسبانية الأمل للمغاربة من جديد لإزالة ساعة الجحيم الإضافية، بعدما تم تقديم مقترح إلى الاتحاد الأوروبي من أجل إنهاء التوقيت الصيفي بداية سنة 2026، حيث أن المقترح الإسباني خلق نقاشا جديدا حول الآثار السلبية والسيئة للساعة الإضافية على حياة الناس كبارا وصغار.

وفي انتظار قرار الاتحاد الأوروبي، وفي حالة إزالة التوقيت الصيفي، هل تقوم الحكومة بإنهاء معاناة المواطنين والعودة إلى الساعة القانونية.

التشكيك في الانتخابات «جريمة» جديدة تتراوح بين حرية التعبير وسؤال حماية الديمقراطية

الرباط. الأسبوع

خلق مشروع القانون التنظيمي رقم 53.25 الوارد في القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، الجدل بسبب المقتضيات الجديدة التي يتضمنها، خاصة ما يتعلق بالتشكيك في نزاهة الانتخابات ونشر الأخبار والتصريحات المشكوك فيها، مما أثار انتقادات واسعة من قبل الأوساط السياسية والحقوقية التي تعتبره قانونا لتكميم الأفواه وتقييد حرية التعبير والرأي، طالما أن هناك تلاعبات وتجاوزات تحصل في الانتخابات تقوم المحكمة الدستورية بإبطالها.

القانون الجديد الذي جاءت به الحكومة، ينص على «عقوبات سالبة للحرية من سنتين إلى خمس سنوات وغرامة مالية تتراوح بين 50.000 و100.000 درهم، في حق كل من نشر أو وزع أو بث أخبارا زائفة أو إشاعات أو ادعاءات كاذبة تمس نزاهة العملية الانتخابية أو صدقيتها، وقد تشمل العقوبات كل من بث أو وزع تركيبة مكونة من أقوال شخص أو صورته دون موافقته، أو نشر أو أذاع أو نقل أو وزع خبرا زائفا أو وقائع كاذبة أو مستندات مدلسة، بقصد المساس بالحياة الخاصة لأحد الناخبين أو المترشحين أو التشهير بهم بأي وسيلة، بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعي»، ويضيف القانون: «يعاقب بنفس العقوبة كل من قام أو ساهم أو شارك بأي وسيلة من الوسائل المشار إليها في نشر أو إذاعة أو نقل أو بث أو توزيع إشاعات أو أخبار زائفة بقصد التشكيك في صدقية ونزاهة الانتخابات».

رغم أن القانون يحاول التصدي للتشهير والتلاعب الرقمي والمحتوى المضلل للمرشحين أو العملية الانتخابية، إلا أن النشطاء والحقوقيين والإعلاميين يرون في المشروع وسيلة جديدة لتقييد النقد السياسي وحرية التعبير والمساءلة، وتراجعا خطيرا للتنافس الديمقراطي الذي يعرف اختلالات وممارسات وقعت في الانتخابات السابقة، وخروقات أدت ببطلان مقاعد بعض المنتخبين، معتبرين أن «التشكيك في الانتخابات» تبقى عبارة فضفاضة قد تشمل تحليلات وآراء حول العملية الانتخابية.

في هذا الإطار، أكد مصطفى الرميد وزير العدل السابق، أن البعض اعتبر أن الفقرة الثانية من هذه المادة تتضمن تحجيرا على حرية التعبير ومصادرة للحق في إبداء الرأي، وأنه من الصعب قبول المقتضيات الواردة في القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب، والتي تُجرّم التشكيك في صدقية ونزاهة الانتخابات، وقال: «من الصعب قبول هذا المقتضى دون توفير مقدماته وشروطه، كما أنه من الصعب رفضه على إطلاقه، خاصة وأن التجريم لم يركز على مجرد إبداء الرأي أو التعبير عن الموقف، وإنما تأسس على نشر أو إذاعة أو نقل أو بث أو توزيع إشاعات أو أخبار زائفة»، حيث أن الديمقراطية الانتخابية تتطلب ضمان جملة من الشروط، أولها شروط نزاهة الانتخابات، والتي تضمن من جهة حياد الإدارة، وتضمن من جهة أخرى التنافس الشريف بين أطراف العملية الانتخابية، موضحا أنه وإذا تم ضمان ذلك، فإن من شروط الممارسة الديمقراطية السليمة أيضا، الاعتراف بالنتائج المقررة، وعدم التشكيك في نزاهة الانتخابات وصدقيتها.

كواليس الأخبار

وزارة الصحة تصرف الملايين
على الصفقات المركزية وتهمل المستشفيات

الرباط. الأسبوع

تواصل وزارة الصحة في عهد الوزير أمين التهراوي، مسلسل إبرام الصفقات على المستوى المركزي في الوقت الذي تعاني فيه العديد من المستشفيات العمومية، الإقليمية والجهوية، من قلة المعدات والتجهيزات الطبية، وأجهزة الفحوصات مثل السكانير، إلى جانب تعثر أشغال مستشفيات في طور الإنجاز.

فقد أطلقت الوزارة ثلاث صفقات: الأولى لتجهيز مكاتب المصالح المركزية بالمعدات والأثاث، بقيمة مالية تقدر بحوالي 150 مليون سنتيم، حيث خصصت أكثر من 100 مليون سنتيم لأثاث المكاتب بينما مكاتب الأطباء في المستشفيات لا تصلح للعمل، ومن المرتقب أن يتم فتح الأظرفة يوم 19 نونبر الجاري من قبل لجنة الصفقات، والصفقة الثانية تتعلق بشراء نظام لإدارة الدخول ذي الامتيازات لتحصين الأمن السيبراني، بكلفة مالية تفوق 4 ملايين و575 ألف درهم، أي حوالي 457 مليون سنتيم، من المقرر فتح أظرفتها يوم 27 نونبر، لكن هذه الصفقة تأتي في الوقت الذي كثر فيه الجدل عن ترخيص رئيس الحكومة للوزارة لإبرام صفقات تفاوضية مع المقاولات، ورغم أن الصفقة تهدف إلى تطوير النظام المعلوماتي وحماية البيانات المعلوماتية بالمؤسسات الصحية، على مستوى البنية الداخلية للوزارة ثم على مركز البيانات الوطني، يبدو أن السبب مجرد وسيلة لمنح الصفقات لبعض الشركات المحظوظة والمقربة.

أما الصفقة الثالثة، فتتعلق بصيانة معدات ميكانيكية وسمعية وبصرية داخل المصالح المركزية، بقيمة مالية تصل لـ 170 مليون سنتيم، مرتبطة بأربع خدمات، الصيانة الوقائية والتصحيحية للمعدات الميكانيكية والإعلامية، ورقمية وبصرية وسمعية، وسيتم فتح الأظرفة يوم 9 دجنبر المقبل بمقر الوزارة.

وتطرح صفقات وزارة الصحة الكثير من التساؤلات حول الجدوى من إبرام صفقات متتالية على المستوى المركزي، والاهتمام بالمصالح المركزية في الوقت الذي تحتاج فيه العديد من المرافق العمومية ومستشفيات القرب والإقليمية، للمستلزمات الطبية والمعدات والأجهزة للكشف عن المرضى وتقديم خدمات تليق بالمواطنين وتساهم في علاجهم.

التهراوي

بنعليلو ينتقد استمرار عرقلة الإدارات للحق في الحصول على المعلومة

الرباط. الأسبوع

اعتبر محمد بنعليلو، رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، أن التحدي الحقيقي لم يعد في سن القوانين أو صياغة الاستراتيجيات، بل في تفعيلها على أرض الواقع وتأثيرها المباشر على سلوك المؤسسات والمواطنين.

وقال بنعليلو خلال كلمته في المؤتمر الإقليمي حول النزاهة العامة بالرباط، أن التقدم الذي حققه المغرب في مجالات متعددة لا يوازيه بعد تحسن نوعي في الأداء الإداري أو في منسوب الثقة العامة بالمؤسسات، معتبرا أن بعض الإدارات لا تزال تتعامل مع الشفافية كـ«استثناء لا كواجب مؤسساتي»، وأضاف أن بعض المجالات لا تزال تعرف ضعفا في التنفيذ، خاصة ما يتعلق بإعمال القوانين المرتبطة بتضارب المصالح والحق في الحصول على المعلومة.

وحسب بنعليلو، فإن المغرب يعيش لحظة مفصلية في مسار الحكامة الجيدة، تقتضي تقييما شجاعا وموضوعيا لما تحقق في مجال النزاهة والشفافية، ودعوة صريحة إلى الانتقال من «مقاومة الفساد» إلى «بناء منظومة النزاهة» كخيار وطني شامل ومستدام، مؤكدا أن الإصلاح لا يتحقق بالشعارات ولا بالمزايدات، بل بالالتزام المستمر والمراجعة الدائمة والتعاون بين الدولة والمجتمع، موضحا أن هذا الوضع يبرز وجود فجوة بين النصوص والممارسات، وبين الالتزامات والتطبيق، مما يفرض تعبئة وطنية أكبر وانخراطا حقيقيا من طرف جميع الفاعلين العموميين.

بنعليلو

الحقوقيون يتهمون الدولة بـ«كتم أصوات جيل زد»

الرباط. الأسبوع

كشفت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان عن تقرير يتضمن معطيات حول الاعتقالات والمحاكمات التي شملت شباب حركة «جيل زد» في مختلف المدن منذ بداية الحراك الشبابي.

وسجل تقرير الجمعية الحقوقية أن عدد الموقوفين من الشباب والقاصرين بلغ 2100 شخص، وتمت متابعة ما يناهز 1400 شخص قضائيا، منهم حوالي 1000 في حالة اعتقال، وشملت المتابعات أيضا أكثر من 330 قاصرا.

وأضاف التقرير، أن مجموع الأحكام القضائية التي صدرت إلى غاية 22 أكتوبر 2025، بلغ أكثر من 240 حالة، وتضمنت عقوبات سالبة للحرية وصلت إلى 15 سنة و12 سنة و10 سنوات سجنا نافذا، مثل الأحكام الصادرة في حق 33 معتقلا من مناطق مختلفة والتي بلغ مجموعها 260 سنة سجنا نافذا، مشيرة إلى أن المتابعات تشمل نشطاء رأي وصحافيين ومدافعين عن حقوق الإنسان بسبب تدوينات أو تغطية إعلامية أو مساندة للحراك، وصدرت في حقهم أحكام تراوحت بين أربعة أشهر وخمس سنوات سجنا نافذا.

وأبرزت الجمعية - في تقريرها - مجموعة من «الانتهاكات الإجرائية» في حق المعتقلين، كـ«إجراء الاعتقالات من المنازل بواسطة كومندوهات وخارج الأوقات القانونية دون إذن قضائي، وتكديس الموقوفين في مخافر الشرطة بشكل مختلط، وتعرض المعتقلين، بمن فيهم شابات، لإهانات ومعاملات حاطة بالكرامة الإنسانية، وعبارات مصنفة ضمن أساليب التحرش الجنسي»، قائلة بوجود «انتزاع الاعترافات تحت الضغط والإكراه»، و«خرق المساطر القانونية المتعلقة بالقاصرين عبر الاستماع إليهم دون حضور ولي أمرهم، إضافة إلى سحب هواتف المعتقلين والاطلاع على محتوياتها دون مسوغ قانوني».

وطالبت الجمعية بـ«فتح تحقيق قضائي حر ونزيه في وقائع القتل والدهس لتحديد المسؤوليات وترتيب الآثار القانونية، ووقف المقاربة القمعية، ووضع حد للإفلات من العقاب، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، والالتزام بحقوق الإنسان»، مشيرة إلى أن الغرفة الجنائية الابتدائية بأكادير أصدرت أيضا 12 سنة سجنا في حق معتقل واحد، و10 سنوات في حق 31 آخرين، إلى جانب 6 سنوات لثلاثة معتقلين، و5 سنوات لمعتقلين، وهي أحكام شملت معتقلين من القليعة وخميس أيت أعميرة وتزنيت وتارودانت.

في هذا الإطار، اعتبرت الأستاذة الجامعية والناشطة الحقوقية لطيفة البوحسيني، أن حجم الاعتقالات التي تلت خروج حراك «جيل Z» يشكل سابقة في تاريخ المغرب الحديث، قائلة أنه «لم يسبق أن جرى توقيف أو اعتقال هذا العدد في ظرف وجيز كهذا في تاريخ القمع بالمغرب، حتى خلال سنوات الجمر والرصاص».

رئاسة النيابة العامة تكشف روايتها حول اعتقالات ومحاكمات «جيل زد»

الرباط. الأسبوع

كشفت رئاسة النيابة العامة أنه تم الإفراج عن 3300 شخص بعد أن تبيّن عدم تورطهم في الأفعال الإجرامية، فيما قُدم 2480 شخصا أمام النيابات العامة، منهم 959 في حالة سراح و1473 في حالة اعتقال، بينما قررت حفظ المسطرة في حق 48 شخصا.

وحسب النيابة العامة، فقد أسفرت إجراءات البحث عن متابعة 1473 متهما في حالة اعتقال و959 في حالة سراح، مع حفظ الملف في حق 48 مشتبها بهم، مشيرة إلى أن عدد المتهمين المحكومين لدى محاكم المملكة إلى غاية 27 أكتوبر 2025، بلغ 66 متهما صدرت في حقهم قرارات على مستوى غرف الجنايات الابتدائية بمحاكم الاستئناف، في حين بلغ عدد الأحكام الصادرة في حق البالغين على مستوى المحاكم الابتدائية 301 حكما.

وأوضح حسن فرحان، القاضي برئاسة النيابة العامة، أن الأحكام والقرارات الصادرة في القضايا المرتبطة بأحداث العنف والتخريب التي رافقت المظاهرات غير المصرح بها، صدرت في أجل معقول وراعت الوضعية الجنائية والاجتماعية للمتهمين، نافيا وجود أي تسرع في إصدارها كما يروج له البعض، وأضاف أن جميع مراحل البحث والمحاكمة تمت في احترام تام لمبادئ المحاكمة العادلة، بدء من توقيف المشتبه فيهم وإنجاز محاضر الاستماع إليهم وفق الإجراءات القانونية، مشددا على أن ما يتم ترويجه حول وجود اعترافات تحت الإكراه، لا أساس له من الصحة، مشيرا إلى أن القضايا التي لا تزال رائجة أمام المحاكم، مرتبطة في الغالب بالمهل التي يلتمسها دفاع المتهمين لإعداد مرافعاتهم، كما أبرز أن العقوبات الصادرة في بعض الجنايات لم تتجاوز 15 سنة رغم أن بعض الأفعال قد تصل عقوبتها القانونية إلى 30 سنة، موضحا أن المحاكم راعت ظروف المتهمين الاجتماعية وعدم سوابقهم القضائية.

مؤسسة الأعمال الاجتماعية للفلاحة «غادية في الخسران»

الرباط. الأسبوع

تعرف مؤسسة الأعمال الاجتماعية لقطاع الفلاحة، اختلالات متعددة خلقت احتقانا في صفوف الموظفين والمستخدمين بالقطاع، خاصة على مستوى توزيع الخدمات بين العاملين رغم الاقتطاعات الشهرية من أجورهم ومساهمات المؤسسات العمومية.

وترى فعاليات نقابية، أن المؤسسة فقدت وظيفتها الأصلية وتحولت إلى إدارة تسودها البيروقراطية، وتفتقر للنجاعة والتدبير الجيد للبرامج والخدمات، حيث كشفت مراسلات نقابية عن ضعف عروض المؤسسة وانعدام التواصل مع المنخرطين، واقتصار الخدمات على محور الدار البيضاء الرباط، والمدن الكبرى، بينما يتم إقصاء فئة عريضة في الأقاليم الأخرى من الاستفادة من الخدمات الاجتماعية.

وتطرح وضعية مؤسسة الأعمال الاجتماعية العديد من التساؤلات حول الجدوى من وجود مؤسسة للأعمال الاجتماعية تفرق بين موظفي القطاع ولا يستفيد منها الجميع، بسبب غياب العدالة على مستوى الجهات، رغم أن مواردها المالية تقدر بعشرات ملايين الدراهم سنويا.

وانتقدت فعاليات نقابية صمت الوزارة بخصوص الاختلالات التي تعرفها مؤسسة الأعمال الاجتماعية بخصوص تدبيرها الإداري والمالي، وغياب الوضوح والبرامج الفعالة.

من الحياد إلى الضغط على الجزائر

خبايا الموقف الأمريكي من قضية الصحراء

تعتبر قضية الصحراء من أعقد المشاكل الدولية التي وجدت الولايات المتحدة الأمريكية فيها صعوبة كبيرة لمحاولة حلحلتها.. فقد عمر الملف مدة نصف قرن، وتخللته عدة محاولات من عدة أطراف للوصول إلى حل نهائي، من ضمنها أمريكا طبعا، دون جدوى تذكر، ويهدف هذا الملف إلى استعراض أهم ما ميز الموقف الأمريكي من هذه المسألة وهو التحول من الحياد في أول الأمر إلى محاولة التوسط بين الطرفين وهما المغرب والجزائر، ثم تبني الموقف المغربي سرا، وصولا إلى الموقف الحالي وهو دعم الموقف المغربي والإعلان بشكل صريح عن سيادة المغرب على صحرائه.

أعد الملف: سعد الحمري

> بداية مشكلة الصحراء وتقلب **مواقف الإدارة الأمريكية منها**

منذ أن بدأ ملف الصحراء يطرح بقوة في أروقة هيئة الأمم المتحدة، وخاصة بعد إعلان إسبانيا نيتها مغادرة الأقاليم الجنوبية للمغرب، حتى بدأت وسائل الإعلام تشير إلى أن أمريكا ستدعم المغرب في هذا الملف، بل إن الجزائر وجهت لها التهمة صراحة بأنها ساعدت المغرب على تنظيم المسيرة الخضراء وتقديم دعم دبلوماسي لها في أروقة الأمم المتحدة من أجل إنجاح هذا الحدث، غير أن الثابت في الأمر، هو أن رسائل الخارجية الأمريكية الرسمية أكدت صراحة في فبراير 1976، بعد الإعلان عن ميلاد جبهة البوليساريو، أن أمريكا لا تعترف بهذا الكيان بأي شكل من الأشكال، ونصت رسائل الخارجية الأمريكية إلى سفرائها في كل بقاع العالم، على أن الموقف الأمريكي لا يجب أن يتم الإعلان عنه أو إبلاغ سفراء البلدان الأخرى، أو الطلب من بلدان أخرى تبني الموقف الأمريكي.

كان هذا الموقف الأمريكي خلال مرحلة الرئيس جيرالد فورد، غير أن هذا الموقف لم يستمر طويلا، حيث صعد إلى البيت الأبيض حاكم جديد، هو جيمي كارتر، الذي بدأت ولايته ابتداء من 20 يناير 1977 واستمرت إلى غاية 20 يناير 1981، وقد تميز الوضع الدولي خلال مرحلة حكمه بتفوق الاتحاد السوفياتي وتصدير ثورته إلى إفريقيا، حيث حصلت عدة انقلابات وحازت عدة مستعمرات برتغالية على استقلالها، كما أصبحت الجزائر تتمتع بنفوذ دولي كبير نتيجة زعامتها لدول عدم الانحياز، وقد كان من نتائج هذا الوضع الجديد حصول تقارب بين أمريكا والجزائر، تطور إلى شراكة اقتصادية قوية، حيث سمحت الجزائر لأمريكا بالاستثمار في قطاع الطاقة بالجزائر، أما انعكاس ذلك على المغرب، فقد كان سلبيا، حيث اتخذت بلاد العم سام عدة إجراءات ضد المغرب ترضية للجزائر، أهمها عدم الموافقة على بيعه الأسلحة، كي لا يستعملها في قتال جبهة البوليساريو، وخصوصا تلك الخاصة بسلاح الجو، كما تسربت بعض الوثائق الأمريكية تشير إلى وجود جناح داخل البيت الأبيض بدأ يعترف بالبوليساريو كقوة سادسة في المغرب العربي، وعلى كل صناع القرار الأمريكي استحضارها كفاعل في أي مخطط مستقبلي للمنطقة.

> الحكم الذاتي **أول مقترح أمريكي** لحل قضية الصحراء

كان أول مقترح أمريكي من أجل إيجاد حل لقضية الصحراء، على عهد الرئيس جيمي كارتر، هو وضع مقترح الحكم الذاتي على الطاولة.. فبحلول شهر شتنبر 1977، صدر تقييم لوزارة الخارجية الأمريكية، وكان ذلك من خلال رسالة مؤرخة بـ 15 شتنبر 1977، جاء فيها أنه ((من الواضح أن المغرب غير راض على استنزاف موارده اللازمة لمكافحة عصابات البوليساريو المهربة، كما أشارت الجزائر إلى أنها تريد التوصل إلى تسوية تحفظ ماء وجهها، وليس من المستبعد أن يلجأ الطرفان إلينا لتقديم المساعدة)).

ملف الأسبوع

السفير الأمريكي السابق ديفيد فيشر يعترف بمغربية الصحراء

منذ أن بدأ ملف الصحراء يطرح بقوة في أروقة الأمم المتحدة، خاصة بعد إعلان إسبانيا نيتها مغادرة الأقاليم الجنوبية، حتى بدأت وسائل الإعلام تشير إلى أن أمريكا ستدعم المغرب في هذا الملف، بل إن **الجزائر وجهت لها التهمة صراحة بأنها ساعدت المغرب على تنظيم المسيرة الخضراء وتقديم دعم دبلوماسي لها في أروقة الأمم المتحدة من أجل إنجاح المسيرة الخضراء،** غير أن الثابت في الأمر، هو أن رسائل الخارجية الأمريكية الرسمية أكدت صراحة في فبراير 1976، بعد الإعلان عن ميلاد جبهة البوليساريو، **أن أمريكا لا تعترف بهذا الكيان بأي شكل من الأشكال..**

وأوصت الرسالة بأنه قبل أن يصل الملك الحسن الثاني في زيارته التي سيقوم بها في السابع والثامن من دجنبر 1977، ربما يكون من المفيد أن تفكر أمريكا فيما إذا كان ينبغي عليها أن تعرض خدماتها الحميدة لتخفيف التوتر بين المغرب والجزائر، وأضافت الرسالة أن أقصى ما قد تتوقعه أمريكا من الملك الحسن الثاني، هو درجة محدودة من الحكم الذاتي للصحراء وإعادة دمج بعض زعماء جبهة البوليساريو في المغرب، ثم يتعين بعد ذلك اتخاذ بعض الإجراءات الرمزية التي تشكل تقرير المصير، مثل التصويت على الجمعية الإقليمية، وأضافت الوثيقة أنه ربما كان ذلك كافيا من أجل السماح للرئيس بومدين بالانسحاب بأكبر قدر ممكن من الصراع حول الصحراء.

إن ما توقعته الوثيقة الأمريكية أجاب عنه الملك الحسن الثاني علنا.. فقبل زيارته إلى أمريكا، عقد مؤتمرا صحفيا بالرباط في نونبر 1977، وكان من بين الأسئلة المطروحة عليه: «هل ستطلبون من الولايات المتحدة التوسط في النزاع بينكم وبين الجزائر؟»، فأجاب الملك: ((إننا نقبل توسط أي كان، لأننا نرى بعيدا، ولا أريد أن أرى نفسي مضطرا إلى إراقة الدماء، فكل واحد يجد في نفسه استعدادا خالصا ومخلصا للتسوية فأنا أرحب به، لأن في هذا الباب أنا مكره، ولكن هذا واجب))، ويبدو أن الملك الحسن الثاني رفض المقترح الأمريكي جملة وتفصيلا، لأنه ظل يرفض المقترح إلى غاية نهاية سنة 1989.

وهكذا فشلت المحاولة الأمريكية الأولى لإيجاد حل لقضية الصحراء، ومعها دخل المغرب في مأزق حقيقي وعزلة دولية، استمرت طيلة مرحلة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، ثم أراد المغرب تجريب استراتيجية جديدة، وهي محاولة البحث عن وساطة أمريكية بينه وبين الجزائر في هذا الملف، غير أن أمريكا استمرت في حيادها، بل إنه في أحد المؤتمرات الصحفية التي كان يقيمها الملك الحسن الثاني نهاية سبعينيات القرن الماضي، سأل أحد الصحفيين الغربيين الملك الراحل حول إمكانية تدخل الولايات المتحدة الأمريكية كوسيط في هذا الملف بين البلدين الجارين؟ فكان جواب الملك الراحل: «يا ريت»، واعتبر الحسن الثاني يومها أن أمريكا تعتبر القوة العظمى رقم واحد في العالم، ولا تعرف تفاصيل هذا الصراع.

> مرحلة الرئيس رونالد ريغان.. **عندما رفضت أمريكا الوساطة بين المغرب والجزائر حفاظا على الحياد**

ما لبث الملف أن عرف تطورا جديدا في الموقف الأمريكي، خاصة بعد نهاية مرحلة الرئيس جيمي كارتر وبداية عهدة رونالد ريغان، الذي شغل كرسي البيت الأبيض لولايتين متتاليتين من سنة 1981 إلى 1989، كانت بداية مرحلة جديدة وتطورات جديدة.. ففي بداية عهده منحت الولايات المتحدة الأمريكية الضوء الأخضر للمغرب من أجل شراء ما يحتاجه من الأسلحة لإعادة التوازن على أرض المعركة.

ورغم ذلك، فقد كانت مرحلة ريغان طويلة بما يكفي ليستعيد المغرب توازنه في هذا الملف.. فرغم موقف فرنسا فرانسوا ميتران المعادي للمغرب والقريب من الجزائر، إلا أن المملكة شرعت في بناء الجدار الرملي الذي نجح في إيقاف تسلل مقاتلي الجبهة إلى الصحراء وتنفيذ عدة هجومات(...)، ومع اكتمال بنائه نجح المغرب في حماية حدوده وتمكن من بداية إنشاء مؤسسات إدارية وإنشاء اقتصاد وإعمار المنطقة، الأمر الذي جعل أمريكا تغير موقفها من النزاع بصفة كبيرة، حيث أنه بالموازاة مع هذه التطورات قرر المغرب والجزائر الدخول في مفاوضات سرية من أجل إيجاد حل لقضية الصحراء، وعندما فشلت المحاولات المغربية-الجزائرية نهاية سنة 1985، كتب نائب الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب، رسالة إلى الملك الراحل الحسن الثاني، ثمن من خلالها المحاولات المغربية من أجل إيجاد حل للقضية، وتأسف لفشل المفاوضات المغربية الجزائرية،

بالموازاة مع موقفها من الوساطة بين المغرب والجزائر، أقدمت الولايات المتحدة على خطوة تعتبر حاسمة إلى حد كبير وداعمة لموقف المغرب؛ فقد وزعت الخارجية الأمريكية وثيقة سياسية على سفارتيها بكل من الرباط والجزائر يوم 7 مارس 1987، تقول من خلالها أن **حكومة الولايات المتحدة تقر بالمسؤولية الإدارية لحكومة المغرب في ذلك الجزء من الصحراء الخاضع للسيطرة المغربية، وهذا لا يعني قبولا بالسيادة المغربية، وهي مسألة تُحسم من خلال العملية السياسية..**

كما عبر عن سعادته من استعداد المغرب الدائم للجلوس على طاولة الحوار، وضمن نفس الرسالة عرض نائب الرئيس الأمريكي على الحسن الثاني التوسط بينه وبين الرئيس الشاذلي بنجديد من أجل إجراء جولة جديدة من المحادثات التي قد تفضي إلى إيجاد حل لهذه المشكلة.

غير أنه وبحلول سنة 1987، وقع مستجد مهم.. فقد كشفت بعض الوثائق السرية الأمريكية التي رفع عنها طابع السرية، أن الجزائر طلبت الوساطة الأمريكية من أجل حل هذا الملف، ومن ذلك وثيقة مؤرخة بتاريخ 13 يناير 1987، ورد فيها أن هناك مبادرة جزائرية من أجل طلب وساطة أمريكية بينها وبين المغرب في ملف الصحراء، أما أهم النقط التي تم التطرق لها، فهي أن الجزائر أبدت اهتماما كبيرا من أجل إشراك الولايات المتحدة في عملية التفاوض بشأن الصحراء، حيث أصرت على أن فرصة شهرين أو ثلاثة أشهر متاحة خلال نهاية شتاء وبداية ربيع 1987 لحل المشكلة، وقد عرض المقترح على السفارة الأمريكية بالمغرب، غير أن هذه الأخيرة أكدت أنها لا ترى احتمالا كبيرا للتوصل إلى تسوية مبكرة، معتبرة أن المبادرة الجزائرية مجرد محاولة فقط لإيقاف المغرب من أجل استكمال بناء الجدار الرملي، وكخلاصة طلبت السفارة من الخارجية الأمريكية عدم الانخراط في المبادرة الجزائرية والاكتفاء فقط بالمتابعة والاهتمام، مع التأكيد لجميع الأطراف أن أمريكا ليست مستعدة تماما للعب دور الوسيط، في حين ستلعب فقط دور تسهيل المحادثات والمفاوضات بين البلدين حال جلوسهما على طاولة المفاوضات وأنها لن تتدخل في جوهر النزاع.

وبالموازاة مع موقفها من الوساطة بين المغرب والجزائر، أقدمت الولايات المتحدة على خطوة تعتبر حاسمة إلى حد كبير وداعمة لموقف المغرب؛ فقد وزعت الخارجية الأمريكية وثيقة سياسية على سفارتيها بكل من الرباط والجزائر يوم 7 مارس 1987، تقول من خلالها أن حكومة الولايات المتحدة تقر بالمسؤولية الإدارية لحكومة المغرب في ذلك الجزء من الصحراء الخاضع للسيطرة المغربية، وهذا لا يعني قبولا بالسيادة المغربية، وهي مسألة تُحسم من خلال العملية السياسية، وأكدت الوثيقة أن هناك تبادلات سرية مع الحكومة الجزائرية والحكومة المغربية، وأعربت أمريكا عن تحفظها صراحة بشأن جدوى قيام «دولة صحراوية مستقلة».

كما جاء في وثيقة أخرى مؤرخة بتاريخ 6 شتنبر 1986، أن بقاء إقليم الصحراء تحت السيطرة المغربية هو أفضل ما يخدم الاستقرار الإقليمي والموقف الاستراتيجي الأمريكي على المدى الطويل، و«لن تخدم مصالحنا دولة مستقلة غير قابلة للحياة في الصحراء الغربية، خاضعة لتأثيرات ليبية أو سوفياتية أو غيرها من النفوذ المعادي أو غير الداعم للمصالح الاستراتيجية الأمريكية»، كما جددت كل الوثائق الأمريكية التأكيد على ضرورة تجنب التورط في جهود الوساطة في نزاع الصحراء بين المغرب والجزائر طالما ظلت آفاق التسوية غير واعدة.

> هل اتجهت أمريكا **إلى فرض السلام على الجزائر؟**

ومنذ ذلك التاريخ ظل موقف أمريكا من الملف هو الحياد مع عدم الرغبة في وجود دولة سادسة في المغرب الكبير.. إلا أن مرحلة الرئيس باراك أوباما شهدت تشنجا مع المغرب، عندما كادت أمريكا أن تضيف فقرة تتعلق بمراقبة وضعية حقوق الإنسان في الصحراء، إلا أنه تم التراجع عنها في آخر لحظة، ثم بدأت أمريكا تعطي اهتماما أكبر للمنطقة كمنصة اقتصادية واعدة للولوج إلى الصحراء ومن طبيعة الحال الاهتمام بملف الصحراء، في ظل دعوات من الملك محمد السادس إلى الدخول في حوار بين المغرب والجزائر من أجل إيجاد حل لقضية الصحراء، غير أن ما كان يطبع الوضع هو الجمود.

وبحلول سنة 2020، عندما كانت ولاية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب توشك على الانتهاء، أعلن الرجل عن اعتراف أمريكا بمغربية الصحراء، مقابل تطبيع المغرب علاقاته مع إسرائيل، وظل الإعلان الأمريكي حبرا على ورق، حيث أن مرحلة الرئيس جو بايدن لم تشهد تقدما يذكر في هذا الملف، اللهم استغلال المغرب للزخم جراء الاعتراف الأمريكي من أجل كسب تأييد العديد من الدول أبرزها ألمانيا وإسبانيا وفرنسا..

ومع عودة دونالد ترامب من جديد إلى البيت الأبيض، عاد وهو عاقد العزم على إيجاد حل لعدة مشاكل في العالم كصانع سلام، ومن بين أهم الملفات التي يشتغل عليها، ملف العلاقات المغربية الجزائرية، حيث حاول في البداية القيام بوساطة بين البلدين، مقابل توطيد العلاقات بينهما، حيث وقع مع الجزائر عدة اتفاقيات اقتصادية من ضمنها استثمار أمريكا في مجال الطاقة بالجزائر.

وإضافة إلى ذلك، أرسل مستشاره مسعد بولس سنة 2024 للقيام بوساطة بين المغرب والجزائر، وظل التكهن طيلة هذه السنة بأن وساطة أمريكية ستنجح بين المغرب والجزائر، واستمر الأمر خلال سنة 2025.. إلى أن أعلن عن تعيين الشخص المرشح لمنصب السفير الأمريكي في الجزائر في العراق بدلا من الجزائر، وهو ما فتح الباب أمام التأويلات التي تقول بفشل الوساطة الأمريكية... ليفاجأ العالم بعد ذلك بمشروع قرار مجلس الأمن الذي ينص على أن الحكم الذاتي الذي يقترحه المغرب هو الخيار الوحيد لإنهاء النزاع، ثم جاء مستشار الرئيس الأمريكي ليوضح الأمر أكثر بالقول أن أمريكا تعمل على السلام بين المغرب والجزائر في غضون ستين يوما على الأكثر، وأن هناك فرصة لإنهاء قطع العلاقات.. فهل يئست أمريكا من هذا النزاع واختارت المغرب صراحة على حساب الجزائر، وبالتالي فرضت السلام على الجزائر ؟ الأيام القادمة وحدها كفيلة بإثبات ذلك.

> كان أول مقترح أمريكي من أجل إيجاد حل لقضية الصحراء، على عهد الرئيس جيمي كارتر، هو وضع مقترح الحكم الذاتي على الطاولة.. فبحلول شهر شتنبر 1977، صدر تقييم لوزارة الخارجية الأمريكية، وكان ذلك من خلال رسالة مؤرخة بـ 15 شتنبر 1977، جاء فيها أنه **((من الواضح أن المغرب غير راض على استنزاف موارده اللازمة لمكافحة عصابات البوليساريو المهربة، كما أشارت الجزائر إلى أنها تريد التوصل إلى تسوية تحفظ ماء وجهها، وليس من المستبعد أن يلجأ الطرفان إلينا لتقديم المساعدة))**.

من يسيطر فعلا على الإنعاش في المغرب ؟

منير لكماني

منذ سنة 2015، ومع صدور القانون 131-13 الذي فتح رأسمال العيادات الخاصة أمام المستثمرين الماليين، تغير وجه الطب الخاص في المغرب جذريا؛ فبعد أن كان عدد المصحات الخاصة قبل التسعينات لا يتجاوز 100، أصبح اليوم أكثر من 400 مصحة تمثل أزيد من ثلث الطاقة الاستشفائية الوطنية (حوالي 15.000 سرير)، معظمها متركز في الدار البيضاء، الرباط، مراكش وطنجة.

التوسع لم يكن فقط في الجراحة والولادة، بل خصوصا في وحدات الإنعاش الطبي والجراحي، باعتبارها الأقسام الأكثر ربحية، فدخول مجموعات استثمارية منظمة ومولة عبر البورصة غير قواعد اللعبة، إذ أصبحت وحدات الإنعاش تُدار بعقلية توسعية هدفها مضاعفة رقم المعاملات، وإحدى هذه المجموعات أعلنت عن هدف بلوغ 2.2 مليار درهم سنة 2023 بعد نمو يفوق 500 % في أربع سنوات، مع توسع إلى أكثر من عشرين مؤسسة ما بين 2017 و2024.

وبذلك أصبح الإنعاش خط إنتاج مالي وليس فقط خدمة طبية، لكن هذا النمو غير عادل جغرافيا، إذ تشير معطيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى أن 80 % من المصحات الخاصة متركزة على محور البيضاء-الرباط، فيما أربع جهات لا تتوفر على أي مصحة خاصة، والنتيجة: المريض القروي مضطر للسفر أو القبول بخدمة عمومية محدودة التجهيز، مما يخلق «طب إنعاش بطبقتين: إنعاش خاص متطور وغالي، وإنعاش عمومي ضعيف في باقي المناطق».

كلفة سرير الإنعاش الخاص.. منطق الفوترة وعبء الجيوب

تتراوح التسعيرة الرسمية اليومية لوحدة الإنعاش، بين 1000 و1500 درهم، وفق وثائق الوكالة الوطنية للتأمين الصحي (ANAM)، وتشمل السرير والخدمات الأساسية، لكن هذه الأرقام تبقى نظرية ولا تعكس في الفواتير الواقعية.

خلال جائحة «كوفيد 19»، ظهرت شكايات كثيرة من أسر مغربية تحدثت عن ابتزاز مالي عند إدخال أقاربهم إلى الإنعاش الخاص، فبعض المصحات طالبت بـ«عربون» أو شيك ضمان يصل إلى 40000 درهم فقط للقبول، ثم احتسبت الليلة الواحدة بـ 5000 إلى 8000 درهم، أي عشرة أضعاف التسعيرة الرسمية. وفواتير نهائية وصلت إلى 200000 درهم في حالات انتهت بالوفاة.

تحليلات اقتصادية مغربية قدرت الكلفة اليومية الفعلية كما يلي:

• الأدوية: 1.700 درهم يوميا (وقد تتضاعف في الحالات الخطيرة)؛

• المستلزمات والتمريض: بين 1300 و2400 درهم.

• الإقامة والعناية المكثفة: حوالي 1500 درهم.

الكلفة الإجمالية اليومية تتراوح إذن، بين 5000 و8000 درهم. إقامة من ستة أيام مثلا، قد تعني فاتورة في حدود 48000 درهم قبل إضافة هامش الربح.

وقد نبه مجلس المنافسة سنة 2022، إلى ممارسات غير قانونية في بعض المصحات، منها:

1) فرض شيكات ضمان أو دفعات كبيرة مسبقة؛

2) علاقات عمولة تصل إلى 20 % مع وسطاء لجلب المرضى؛

3) الإبقاء على المرضى في الإنعاش دون مبرر طبي فقط لضمان امتلاء الأسرّة المربحة.

كل ذلك جعل الإنعاش بقرة حلوب ماليا، حيث الأسرة في حالة ضعف والمريض لا يملك خيارا آخر، وفي غياب رقابة فعالة، تحولت غرف الإنعاش إلى آلة فوترة تستنزف جيوب المواطنين، حتى المؤمنين منهم، بسبب غياب تسقيف موحد للتعريفات الطبية.

الوفيات في غرف الإنعاش.. ما نعرفه وما لا نعرفه

المعضلة الكبرى أن المغرب يفتقر لقاعدة بيانات علنية وشفافة حول معدلات الوفيات داخل الإنعاش الخاص، فالمصحات تعتبر هذه الأرقام «معطيات تجارية حساسة»، والسلطات لا تُلزمها بنشر مؤشرات السلامة والجودة مثل معدل الوفيات المعدّل على خطورة الحالة أو معدل العدوى.

في المقابل، تقدّم الدراسات الجامعية العمومية لمحة تقريبية:

• دراسة مغربية سجّلت معدل وفيات يقارب 25.8 % في الإنعاش الطبي؛

• دراسة أخرى حول المسنين أظهرت وفيات في حدود 40 %؛

• أطباء الإنعاش أكدوا أن نقص الأسرة والاكتظاظ يرفع الوفيات؛

• أثناء جائحة «كوفيد»، بلغ عدد المرضى في الإنعاش أكثر من 700 مريض يوميا، في وقت لم يتجاوز فيه عدد الأسرة العمومية بضع مئات.

وهو ما يعني أن المغرب يقع في نطاق وفيات مرتفعة (25 % إلى 40 %)، وهي نسب عالميا تعد عالية الخطورة، لكن غياب معطيات القطاع الخاص يمنع أي مقارنة حول جودة العلاج.

وما يزيد الشكوك، أن مجلس المنافسة كشف عن إبقاء مرضى في الإنعاش رغم استقرار حالتهم، مما قد يرفع خطر العدوى ويمنع وصول حالات أخطر إلى سرير متاح.

القراءة القانونية والحقوقية

القانون المغربي ينص على وجود تعريفة وطنية مرجعية (TNR)، وآليات مراقبة من وزارة الصحة ومجلس المنافسة وهيئة الأطباء، لكن التطبيق محدود؛ فلا توجد عقوبات واضحة ضد فرض الشيكات المسبقة، ولا إلزام بنشر مؤشرات الجودة والوفيات، كما لا يوجد تسقيف فعلي للأسعار، وبالتالي تظل غرف الإنعاش الخاصة مجالا رماديا: تجهيزات متقدمة، لكن في غياب شفافية وقيود قانونية صارمة.

ماذا تقول لنا كل هذه الأدلة ؟

1) الإنعاش الخاص هو قلب الربحية في القطاع الصحي، تُدار وحداته بمنطق استثماري بحت؛

2) الفواتير انفجرت: ما بين 5000 و8000 درهم لليلة، وشيكات دخول تصل إلى 40000 درهم، وفواتير نهائية تناهز 200000 درهم؛

3) غياب الشفافية: لا بيانات حول نسب الوفيات أو جودة النتائج لتبرير الأسعار المرتفعة؛

4) ممارسات تجارية عدوانية تشمل العمولات، واستبقاء المرضى في الإنعاش، وابتزاز الأسر؛

5) نتيجة ذلك: «طب إنعاش بطبقتين»، فمن يملك المال يحصل على رعاية متقدمة، ومن لا يملك ينتظر أو يُحرم من سرير.

المعطيات المتوفرة تؤكد أن غرف الإنعاش الخاصة في المغرب تحولت إلى مراكز استنزاف مالي، فالليلة قد تكلف أضعاف السعر الرسمي، والقبول قد يُشترط بعربون أو شيك ضمان، في حين تغيب مؤشرات الجودة التي تبرر هذه الكلفة.

إن غياب الحوكمة والشفافية يجعل من الإنعاش الخاص قضية عدالة اجتماعية وحقا إنسانيا أكثر من كونها مجرد مسألة طبية، فالحق في البقاء على قيد الحياة لا يجب أن يكون رهينة شيك على بياض.

غزة.. من يستحق أن يُدفن ؟

• عبد الرفيع حمضي

في منتصف أكتوبر 2025، أعلن عن اتفاق جديد لوقف إطلاق النار في غزة، رعته وأشرفت على تفاصيله الولايات المتحدة الأمريكية بمشاركة قطر ومصر وتركيا والاتحاد الأوروبي، في واحدة من أكثر الوساطات الدولية تعقيدا منذ بداية الحرب، وقد تضمن الاتفاق عشرين بندا، أبرزها التزام حركة «حماس» بإطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين الأحياء، وتسليم رفات المتوفين منهم، مقابل فتح المعابر، وعبور المساعدات الإنسانية، وبدء عملية إعادة الإعمار التدريجية. ومع دخول الاتفاق حيز التنفيذ، بدأت الشاحنات تعبر وخرجت دفعات الأسرى، في مشهد أعاد قليلا من الأمل إلى منطقة أنهكها الحصار والموت..

غير أن نتنياهو، الذي وافق مضطرا على الاتفاق تحت ضغط داخلي ودولي، عاد للتهديد حين واجه، أثناء تنفيذ الاتفاق، عقبة غير متوقعة، حيث سلمت «حماس» كل ما في حوزتها من رفاة الرهائن، وتبيّن أن حوالي خمسة عشر جثة ما تزال مفقودة، قالت الحركة إن هذه الرفات ليست لديها، وإنها على الأرجح ما تزال تحت أنقاض المباني المدمّرة في شمال غزة، وإن استخراجها يتطلب معدات تقنية ضخمة وخبرة هندسية خاصة، وبعد هياط ومياط وشفاعة من قريش.. دخل فريق مصري ومعه آليات متطورة للمساعدة في البحث، في مشهد يختصر مأساة العصر: العالم يتحرك من أجل جثة محددة، بينما يرقد تحت الركام خمسة عشر ألف إنسان فلسطيني لم يُذكر منهم أحد، وبذلك، عاد الجسد إلى صدارة السياسة.

للجسد في الموروث اليهودي مكانة طقسية مقدسة؛ فهو وعاء الروح الذي يجب أن يستعاد ويدفن كاملا، حيث تعتبر عودة الرفات دليل وفاء قومي وواجبا دينيا في آن واحد، أما في الوجدان الإسلامي، فالجسد عبور لا امتلاك، والموت شهادة لا خسارة؛ الشرف لا في الرفات بل في المعنى، والكرامة لا في الدفن، بل في الموقف، ولذا قال سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه يوم استشهد: «فزتُ ورب الكعبة»، لأنه لم يكن يبحث عن قبر، بل عن معنى يستحق الحياة والموت معا.

لكن نتنياهو لا يتحرك بدافع الإيمان، بل بدافع الأنا السياسوية؛ فكل رفات تسترجع تمنحه انتصارا رمزيا أمام ناخبيه الذين يزدادون انقساما، وكل تأخير يمنحه وقتا سياسيا ثمينا. إنه يعرف أن سنة 2026 ستكون مفصلية: انتخابات فلسطينية مؤجلة منذ عقدين، وانتخابات إسرائيلية يراهن فيها على البقاء، وتجديد جزئي للكونغريس الأمريكي قد يعيد تشكيل أولويات واشنطن في الشرق الأوسط. لذلك يسعى إلى إدارة الحرب بالزمن لا بالسلاح، وبالرمز لا بالواقع، حتى يربح ما يمكن ربحه من وقت وانتظار وتوازن هش أمام الداخل والخارج.

ولعل في هذا ما يعيدنا إلى التاريخ القديم، حين تنازعت جيوش الإسكندر الأكبر على جسده أكثر مما تنازعت على عرشه، لأن من يملك الجثمان يملك الشرعية. واليوم، يتكرر المشهد بصورة معاصرة: جثث تُستدعى لتبرير سياسة أو تأجيل اتفاق، بينما تتحول آلاف الجثث الأخرى إلى ظلال بلا اسم.

شهداء غزة يموتون مرتين: مرة تحت القصف، ومرة في النسيان، ومع ذلك، فإن موتهم ليس بلا معنى، فهو يفضح عالما يصر على التمييز حتى بين الجثث، ويكشف سقوط الضمير الإنساني الذي صار يزن الأرواح بميزان القوة.

في الحرب كما في السلام، يُقاس الإنسان بما تبقيه ذاكرته، لا بما تتركه جثته، وما يفعله نتنياهو اليوم ليس دفاعا عن الموتى، بل توظيفا لهم. إنه يريد أن يجعل من الرفات وسيلة لتمديد بقائه، ومن الجسد ذريعة لإدامة الخوف، ومن الدم عنوانا لمرحلة سياسية يعيشها العالم على حافة نسيان الضمير.

وفي الختام، إذا كانت كل حضارة تعرف بطريقة تعاملها مع موتاها، فإنه حين يصبح الدفن امتيازا، والموت ملفا تفاوضيا، فإننا نكون قد غادرنا حدود الإنسانية.

كافكا و«المحاكمة»

نور الدين الرياحي

كثيرا ما نسمع ونقرأ تجارب إنسانية وقصص ونرى مشاهد ومحاكمات ومواقف غامضة غير مفهومة فيطلق عليها «كافكاوية»، وهو نسبة إلى الكاتب المشهور الذي لم يكن ليصبح كذلك لولا تلك الخيانة الجميلة التي قام بها صديقه وأمين سره عندما اقترب أجل فرانز كافكا وسلمه عددا من المؤلفات على أساس أن يحرقها بعد موته، لكن الصديق خان الوصية بعد الاطلاع عليها والإعجاب بها ونشرها بعد موته في سنة 1925، وبذلك لم يحرم البشرية من نتاج هذه العبقرية التي كانت سوف تمر منسية ولم يعرف حتى هذا الاسم أو المذهب الذي أصبح فعلا نعتا لكل عبث ويأس وغموض وضعف وظلم وبيروقراطية معقدة وذنب وجودي..

فكافكا لم يعمر طويلا، فقد توفي عن سن 41 سنة، وكانت الحياة والموت قاسيين بالنسبة إليه؛ فوالده اتصف بالقهر والتسلط، وعلاقاته النسائية التي عبرت عنها رسائله، سواء مع فيليه باور، أو الصحفية التشيكية المتزوجة ميلينا يسينسكا، اتسمت بالإخفاق.

فهذه الرسائل التي يقتبس منها العشاق والمحبون عبارات الشوق والإخلاص والتعلق بالمحبوب.. هي فقط حقل تجارب لصراعاته الداخلية وعقده النفسية المتشابكة وشكوكه وتشاؤمه وهواجسه التي سوف تمهد لكتابات روايته.

فالمحاكمة تحكي عن شخصية تحمل اسم جوزف. ك، الذي يستيقظ ذات صباح ولأسباب لا تذكرها الرواية، يتم اعتقاله ومقاضاته على جريمة لم تحددها بحسب صديق كافكا ماكس برود، فإن كافكا لم ينه الرواية وأوصى في وصيته بأن يتم تدميرها.

وبعد موته، خالف برود إرادة كافكا وقام بتحرير المخطوطة إلى ما رآه رواية مفهومة ونشرها عام 1925، وقد بلغت شهرة الرواية أوجها عندما تخاطفت عليها مسارح العالم وكذلك منتجو الأفلام العالميين؛ ففي عام 1962، قام المخرج أورسون ويلز بتحويل الرواية إلى فيلم سينمائي من بطولة أنطوني بيركنز (في دور جوزف. ك) والجميلة رومي شنايدر.

كما مثلت الرواية مرة ثانية من طرف أنطوني هوبكنس، وركز الفيلم على شخصية الكاهن والحقيقة، وذلك لأن كل شخصية في «المحاكمة» تستحق فيلما أو مسرحية تركز عليها لتظهر عبقرية الكاتب في تجسيد الإنسان كما عاش معه وتخيل نفسيته.

وأصبح اسم كافكا على كل لسان وكأن قدر رواية «المحاكمة» الذي سمى الكاتب بطلها جوزيف بـ«ك»، في رمز لتجريده من الاسم، ويقصد بذلك - حسب النقاد - «الهوية الكبرى»، وهي الهوية الإنسانية التي كرمها الله تعالى، وكرم بها الإنسان، إلا أن الإنسان كسرها بفعل أعمال ومآسي تبعث على الاشمئزاز في النفوس الطيبة، كما أن كافكا الذي درس الحقوق و اشتغل في ميدان التأمينات والتعويضات، اشمأز من آثار الثورة الصناعية التي جعلت الإنسان رقما والبشر آلة، وانعكس ذلك على المعاناة مع المحاكم والأبحاث والعجز عن إثبات البراءة والتعامل مع المحامين والمباحث في انتظار الحقيقة التي ميزها ذلك الرسام الذي ذهب إليه ليتدخل عند القضاة أصدقائه، فقال له إن بوسعه فقط التدخل من أجل الحقيقة الواقعية، أما الحقيقة النهائية فهي بيد أناس يصعب الوصول إليهم.

لذلك اعترف البطل فقط بالبحث عن هذه الحقيقة التي لا تظهر أبدا ويظل الباحث عنها حبيس إثبات عكس، لتنتهي الأمور كما انتهت بجوزيف «ك» بالاستسلام بعد مقاومة دامت مع الأمل، لكنها رحلت مع تسلل الإحباط والإيمان بعدم القدرة على إثباتها.

واعتبر النقاد أن كافكا في إبداعاته صور الحياة وهي تسحق الإنسان وتفقده إيمانه بما هو قادم، ليبقى واقفا، بل ويتراجع للوراء حتى يفقد عقله، وهي نفس الخلاصة التي جسدتها مسرحيته «الإنسان الصرصار»، إذ تدور المسرحية حول شخص يستيقظ من النوم ليجد نفسه قد تحول إلى حشرة كبيرة تشبه الصرصار.

لقد تأثر فرانز كافكا بمآسي الثورة الصناعية والحرب العالمية الأولى وما رافقها من عذاب للبشرية وما بدأ يظهر من دكتاتوريات نازية وستالينية بدأت بوادرها تمهد لحرب عالمية ثانية كانت الأبشع في تاريخ الإنسان، مما انعكس على نظرته التشاؤمية في صيرورة الإنسان في عالم غريب عن المبادئ والقيم التي كانت سببا في حضارته التي أبانت عن زيفها بمجرد تقدمه وتسابقه على الماديات، ولم يكن يشعر بأنه يسحق أخاه الإنسان ويدوس على معنوياته وشعوره في سباقه على هذا التقدم الذي لا يؤدي في النهاية إلا إلى تعاسة وبؤس وتحطيم.

يتبع

■ الصحـراء تحـتم العـودة إلى **زمـن الإمبراطـوريات**

العلاقات المغربية-الروسية.. من السلطان محمد الثالث إلى الملك محمد السادس

أثار التصريح الذي أدلى به مؤخرا لوسائل الإعلام، وزيـر الخـارجيـة الـروسـي سيرغي لافـروف، بأن «الحكم الذاتي يعتبر حلا واقعيا وقابلا للتطبيق» مـن أجـل إنـهـاء الـنـزاع المفتعل حـول الـصـحـراء المغربية منذ عقود، وأن «هـذا الخيار يمكن أن يكون حلا طالما أنه منصوص عليه من طرف الأمم المتحدة ويتماشى مع قراراتها، وإذا كان مقبولا لدى الجميع فهو مقبول لدينا أيضا».. أثار هذا الموقف الكثير من الجدل واعتبره محللون تحولا غير مسبوق في تاريخ العلاقات الدولية من جهة، ومن جهة ثانية، فيما يخص العلاقات بين المملكة المغربية والفيدرالية الروسية، والواقع أن العلاقات بين البلدين ليست وليدة اليوم، بل إنها تمتد لقرون.. وذلك منذ سنة 1777، عندما أقام السلطان محمد الثالث علاقات تجارية مع إمبراطورة روسيا، كاترينا الثانية.

الرباط. جميلة حلبي

تقوم العلاقات بين المغرب وروسيا على اتفاقيات في مختلف المجالات، وخاصة ما يتعلق بالتجارة، وذلك منذ أن دشن السلطان المغربي سيدي محمد بن عبد الله وإمبراطورة روسيا كاترينا الثانية، مشوار العلاقات بين البلدين، وتـم التوقيع على اتفاقيات تجارية تضمن معاملة تفضيلية بينهما، وكان ذلك قبل سنوات فقط من انتهاء القرن الثامن عشر، لتتطور العلاقات إلى تدشين قنصلية عامة للإمبراطورية الروسية في مدينة طنجة، التي وصل إليها رئيس البعثة في مـاي 1899، واسـتـمـرت الـعـلاقـات بـين البلدين مطبوعة بعوامل الحروب الكبرى التي شهدها العالم في تلك الفترات.. فعندما اشـتـدت الأزمـات والـحـروب، وأخـذت تمتد إلى خـارج أوروبـا، تغير موقف الحكومة الـروسـيـة مما كـان يسمى آنذاك بـ«القضية المغربية»، على اعتبار أن المغرب كان محط أطماع العديد من الدول الأوروبية التي كانت تتصارع من أجل احتلاله(...)، ومن أجل تحصين موقعها في المملكة المغربية، تم تعيين ممثل دبلوماسي روسي بدأ عمله في شهر ماي 1898، وبعد ذلك توجه إلى مراكش عاصمة المغرب آنذاك، لتقديم أوراق اعتماده إلى السلطان مولاي عبد العزيز.

واسـتـمـرت الـعـلاقـات فـي إطـار من الـتـعـاون والـصـداقـة، تـوجـت بـإرسـال السلطان الحسن الأول، سنة 1901، بعثة دبلوماسية طارئة إلى روسيا برئاسة وزير الخارجية عبد الكريم بن سليمان، كان الهدف منها تقوية علاقاته مع دول أوروبا، وكان جواب روسيا بأنه «ليست لها أطماع في المغرب، وأن على المغرب تقوية علاقاته مع فرنسا»..

واعـتـبـارا لـلـحـروب الـتـي كـانـت في تلك الفترة من التاريخ، تراجعت أو لنقل عرفت العلاقات بين البلدين نوعا من الفتور، نتيجة الحماية التي كانت مفروضة على المغرب من جهة، ومن جهة ثانية الحرب التي كانت روسيا تخوضها مع الـيـابـان(...)، فقد كانت العلاقات المغربية-الروسية تسيّر من خلال فرنسا منذ سنة 1912، وتبعا لذلك غادر ممثل البعثة الدبلوماسية الروسية طنجة في مارس 1912، لتصبح في فبراير 1913 قنصلية دبلوماسية عامة، وبسبب ثورة أكتوبر (الثورة البولشفية) في روسيا والحربين العالميتين الأولى والثانية، انقطعت العلاقات المباشرة بين البلدين لفترة طويلة..

واستمر الوضع على ذلك المنوال.. إلى أن قرر المغرب والاتحاد السوفياتي استئناف العلاقات وهذه المرة بإقامة علاقات دبلوماسية، وكان ذلك سنة 1958، وقد كان أبرز حدث طبع العلاقات بين البلدين، زيارة الرئيس السوفياتي ليونيد بريجنيف للمغرب سنة 1961، جاءت بعدها زيارة الملك الحسن الثاني إلى موسكو سنة 1966، وتم خلالها التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات في مجالات الثقافة والاقتصاد، وأيضا

للنقاش

في مجال العلوم، كما زار ولي العهد آنذاك (الملك محمد السادس) موسكو على رأس وفد مغربي في سنتي 1982 و1984.

وبعد ذلك، وبالضبط في سنة 1991، اعترف المغرب بروسيا الاتحادية..

وفي العهد الجديد، تشهد العلاقات الاقتصادية بين المغرب وروسيا زخما كبيرا، حيث بدأت عدد من الشركات الروسية الاستثمار في القطاع الفلاحي ببلادنا، في إطار مرحلة جديدة من الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، وتنوعت بعد ذلك مجالات التعاون لتشمل مشاريع تحلية مياه البحر عن طريق شركة «روساتوم»، كما أن المغرب عزز مكانته كأحد الموردين الرئيسيين للفواكه إلى روسيا، إضافة إلى التعاون في مجال الصيد البحري..

هذا التعاون لم يأت من فراغ، وإنما هو نتيجة رؤية قائدي البلدين ورغبتهما في المضي قدما وتوطيد العلاقات التي عمرها ثلاثة قرون.. إذ جاءت زيارة الملك محمد السادس إلى موسكو في الفترة بين 14 و18 أكتوبر 2002، بعد ثلاث سنوات فقط من توليه الحكم، لتؤكد عمق تاريخ العلاقات الروسية المغربية، حيث خلصت هذه الزيارة إلى توقيع الملك والرئيس فلاديمير بوتين على «بيان مشترك» حول الشراكة الاستراتيجية بين روسيا الاتحادية والمملكة المغربية، أعقبتها زيارة بوتين للمغرب بتاريخ 7 شتنبر 2006، أجرى خلالها مباحثات

التعاون القائم بين المغرب وروسيا لم يأت من فراغ، وإنما هو نتيجة رؤية قائدي البلدين ورغبتهما في المضي قدما وتوطيد العلاقات التي عمرها ثلاثة قرون..

إذ جاءت زيارة الملك محمد السادس إلى موسكو في الفترة بين 14 و18 أكتوبر 2002، بعد ثلاث سنوات فقط من توليه الحكم، لتؤكد عمق تاريخ العلاقات الروسية-المغربية، حيث خلصت هذه الزيارة إلى توقيع الملك والرئيس فلاديمير بوتين على «بيان مشترك» حول الشراكة الاستراتيجية بين روسيا الاتحادية والمملكة المغربية..

انفرادية مع الملك محمد السادس، وتوجت تلك المباحثات بالتوقيع على مجموعة وثائق للتعاون في مختلف المجالات، وقبل ذلك كان وزير الخارجية سيرغي لافروف، قد زار المغرب سنة 2005، في إطار جولة له بشمال إفريقيا، واستقبله الملك محمد السادس، كما انعقد سنة 2006، لقاء في موسكو جمع وزير الخارجية الراحل محمد بنعيسى ووزير الدولة الطيب الفاسي الفهري مع سيرغي لافروف وسكرتير مجلس الأمن الروسي إيغور إيفانوف.

وحسب محللين سياسيين، فقد عرفت العلاقات بين البلدين نوعا من الفتور.. أنهتها زيارة الملك محمد السادس إلى موسكو سنة 2016، والتي شهدت التوقيع على العديد من الاتفاقيات في جميع المجالات، وفي موضوع آخر، كان لعدم تصويت المغرب على قرار أممي يدين روسيا في حربها مع أوكرانيا، سنة 2022، رد فعل إيجابي من روسيا، وربما هو ما جعلها تبلور موقفها من قضية الصحراء..

ومن ذلك التاريخ استمر التعاون بين البلدين من خلال اللجان الثنائية واللجان المختلطة ليكون التعاون المغربي-الروسي مطبوعا بالشمولية، ومن أجل ذلك انعقد بمدينة مراكش بتاريخ 20 دجنبر 2023، منتدى التعاون العربي-الروسي (الدورة السادسة)، وذلك من أجل الدفع بمسار التعاون بين روسيا والدول العربية، والذي جاء في سياق تبلور النظام العالمي الجديد، وتداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية من جهة والتصعيد الذي تعرفه منطقة الشرق الأوسط(...)، والذي قال وزير الخارجية ناصر بوريطة بمناسبة انعقاد هذا المنتدى، أنه «بتوالي الدورات وصولا إلى هذه الدورة، يكون المنتدى العربي-الروسي قد بلغ مرحلة من النضج يغذيها التوافق حول أهميته ونجاعته كإطار للحوار والتعاون، يكون على قدر التطلعات والانتظارات، وهو مناسبة ملائمة لتقييم مسار التعاون العربي-الروسي لتثمين نقاط قوته ومعالجة مكامن قصوره، وإغناء محتواه وتحديث طرق عمله، وفاء لروح الصداقة التاريخية بين روسيا والعالم العربي».

ودائما في إطار التعاون المغربي-الروسي على أعلى المستويات.. فقد تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين رئاسة النيابة العامة بالمغرب والنيابة العامة لروسيا، بتاريخ 19 أبريل 2024، بالعاصمة الرباط، وذلك من أجل تعزيز التعاون في المجالات ذات الصلة بعمل النيابة العامة من خلال تبادل الخبرات والتجارب بين الطرفين في هذا الشأن، وتعزيز التعاون في القضايا ذات الصلة بالجريمة، خاصة جرائم الاتجار في المخدرات والاتجار في البشر، وتبييض الأموال..

ولمن كان له أدنى شك في طبيعة العلاقات بين المغرب وروسيا، فها هي روسيا بوتين تدعم المغرب في قضية الصحراء وتؤكد على لسان وزير خارجيتها سيرغي لافروف، في لقاء صحافي له أمام ممثلي وسائل إعلام الدول العربية في موسكو (13 أكتوبر 2025)، أن «روسيا مستعدة للترحيب بمبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب لتسوية هذا النزاع ومباركته، شريطة أن يتم ذلك عبر اتفاق جميع الأطراف وتحت إشراف أممي»، وهو ما يؤكد

إمبراطورة روسيا كاترينا الثانية

السلطان محمد الثالث

تقوم العلاقات بين المغرب وروسيا على اتفاقيات في مختلف المجالات، وخاصة ما يتعلق بالتجارة، وذلك منذ أن **دشن السلطان المغربي سيدي محمد بن عبد الله وإمبراطورة روسيا كاترينا الثانية، مشوار التعاون بين البلدين سنة 1777**، وتم التوقيع على اتفاقيات تجارية تضمن معاملة تفضيلية بينهما، لتتطور العلاقات إلى تدشين قنصلية عامة للإمبراطورية الروسية في مدينة طنجة، التي وصل إليها رئيس البعثة في ماي 1899، واستمرت العلاقات بين البلدين إلى اليوم..

المستوى الجد متقدم من الدبلوماسية في التعامل مع مختلف الدول، من الغرب إلى الشرق، ومن الشمال إلى الجنوب.

فالمغرب منذ اعتلاء الملك محمد السادس العرش ما فتئ يعمل على تنويع شركائه، في كل القطاعات، وخاصة ما يتعلق بالتجارة والاقتصاد وفي صلب ذلك كله توجد قضية الصحراء التي جعلها المغرب مقياسا لعلاقاته مع مختلف الدول، فلا يمكن أن يكون هناك تعامل ولا تعاون في وجود ضبابية حول المواقف الرسمية من قضية الصحراء، وهو ما عبر عنه الملك في خطاب 20 غشت 2022، عندما قال: ((أوجه رسالة واضحة للجميع: إن ملف الصحراء هو النظارة التي ينظر بها المغرب إلى العالم، وهو المعيار الواضح والبسيط الذي يقيس به صدق الصداقات، ونجاعة الشراكات))، وهو ما ساهم ولا زال يساهم في توالي الاعترافات بمغربية الصحراء وافتتاح قنصليات العديد من الدول في الأقاليم الجنوبية، خاصة من قبل الدول التي كانت تؤمن بالأطروحة الانفصالية للجزائر وصنيعتها البوليساريو ومن يدور في فلكهما..

ولعل ما يحتفظ به التاريخ للمغرب من علاقات قوية بمختلف القوى العظمى عبر التاريخ، هو عمق العلاقات التي تجمعه بالدول الكبرى، خاصة قطبي الغرب والشرق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية منذ ثلاثة قرون تقريبا، فسنة 1777 كانت منطق هذه العلاقات مع الدولتين معا، من خلال اعتراف المغرب باستقلال الولايات المتحدة، وأيضا إقامة علاقات تعاون تجاري مع روسيا، والحدثين معا كانا في عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله (محمد الثالث).. ليشهد العالم على استمرار الأمة المغربية في كتابة تاريخ طويل من العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع مختلف الفاعلين الدوليين رغم مرور المغرب من أزمات سرعان ما يخرج منها بتوافقات دون الخضوع لأي طرف، وهو ما يُألّب عليه بعض الدول التي ترى في نجاحه عقبة أمام تطورها، خاصة الدولة التي حشرها الله معنا في الجوار، وهذا ليس موضوعنا الآن.

خلاصة القول، فإن العلاقات بين المملكة المغربية والفيدرالية الروسية قائمة على تاريخ طويل من التعاون والتفاهم، وتشهد حاليا مرحلة من التجديد على أسس واقعية واستراتيجية مع التركيز على المصالح المتبادلة في مختلف المجالات، أهمها الاقتصاد والطاقة، والتعاون بهدف بناء شراكة مستقرة ومتوازنة تعكس تطلع المغرب لتنويع شراكاته الدولية، ومن جهتها تعمل روسيا على الحفاظ على علاقتها مع المغرب.

كواليس أخرى

بوانو يتهم الحكومة بتصريف الأقوال بدل الأفعال

الرباط. الأسبوع

اعتبر عبد الله بوانو، رئيس المجموعة النيابية لحزب العدالة والتنمية، أن الغياب المستمر لرئيس الحكومة عزيز أخنوش عن جلسات البرلمان، غير مقبول، داعيا إلى ضرورة تدارك هذا الوضع من خلال حضور منتظم للجلسات.

وأكد بوانو على أهمية حضور رئيس الحكومة في عرض ومناقشة القضايا المالية والتشريعية الكبرى، وخاصة قانون المالية، متهما الحكومة بفقدان البوصلة السياسية وتحولها إلى حكومة تصريف أقوال لا أفعال، وأن مشروع قانون المالية لسنة 2026 يخفي وراءه واقعا مترديا يسوده الفساد وتضارب المصالح.

وأشار بوانو إلى أن السياق الاجتماعي مطبوع بالاحتجاجات الشعبية، قائلا أن «كل الفئات خرجت للاحتجاج: المتقاعدون، الشباب، النساء، سكان القرى والجبال... لأن الحكومة دفعتهم إلى ذلك»، موضحا أن «المغرب يسير بسرعتين: فئة مستفيدة من الريع والامتيازات، وأغلبية تعاني الفقر وغلاء المعيشة».

وانتقد رئيس المجموعة النيابية لـ«البيجيدي» ما وصفه بـ«استعمال القانون الجنائي في مواجهة الرأي والتعبير السياسي»، في إشارة إلى المقترح الحكومي القاضي بتجريم نشر إشاعات تشكك في نزاهة الانتخابات، معتبرا أن هذا التوجه يُكرس منطق التكميم بدل ترسيخ ثقافة المساءلة، وقال أن «تدخلات الملك في ملفات متعددة، من إعادة الإعمار إلى الإحصاء وتنظيم الانتخابات.. تؤكد أن الحكومة انتهت فعليا، وأصبحت حكومة تصريف أعمال إن لم نقل تصريف أقوال فقط».

بوانو

الغلوسي يتهم لوبيات الفساد بـ«تأسيس دولة داخل الدولة»

الرباط. الأسبوع

اعتبر محمد الغلوسي رئيس الجمعية المغربية لحماية المال العام، أن «هناك مافيات ولوبيات فساد تسعى إلى تأسيس دولة داخل الدولة، عبر تحصين نفسها قانونيا والحد من استقلالية القضاء والإعلام وإضعاف آليات المساءلة».

وقال الغلوسي في تدوينة له على «الفايسبوك»: «إن هذه اللوبيات سعت إلى تمرير المادتين 3 و7 من قانون المسطرة الجنائية، لتقويض ربط المسؤولية بالمحاسبة وجعل القضاء تحت سلطة الإدارة من خلال تقييد النيابة العامة في مجال تحريك الأبحاث القضائية ضد لصوص المال العام، وبعد ذلك انتقلت إلى مجال الإعلام والصحافة من خلال وضع قوانين نكوصية لقتل ما تبقى من استقلالية وحرية واستعمال التمويل العمومي كوسيلة للضبط من أجل الإبقاء على صحافة تكتب تحت الطلب وعلى عتبة السلطة»، وأضاف أن «هذه اللوبيات، التي لم تر أي فائدة في الفصل 2-447 من القانون الجنائي، الذي يعاقب على التشهير ونشر وتوزيع ادعاءات ووقائع كاذبة، وهو فصل يتم استعماله للتضييق على نشطاء حقوق الإنسان ومناهضي الفساد، ارتأت أن تخصص المادة 51 من القانون التنظيمي لمجلس النواب لنفس النخبة التي استفادت من مقتضيات قانون المسطرة الجنائية، لأنها تعتبر كرامتها وشرفها وعرضها أغلى من شرفنا وعرضنا وكرامتنا نحن الجمهور والعامة»، مضيفا أن «هذه اللوبيات في طريقها لنقل القانون الجنائي إلى كل القوانين الأخرى، لتعميق الفساد والاستبداد وقتل السياسة وكتم الأنفاس وتكميم الأفواه وإنهاء ما تسميه الفوضى، لأنها تكره الحرية وتمقت كل من يطالب بها أو يحلم بها».

الغلوسي

الوزير برادة «ما قاد على صداع»

الرباط. الأسبوع

رفعت وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة سن مباريات توظيف أطر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين برسم الموسم الجاري، إلى سن 35 سنة عوض 30 سنة كما كان في السابق.

وقد خلق هذا القرار صدمة لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 36 و45 سنة، والذين كانوا ينتظرون منذ عدة أشهر مراجعة قرار تسقيف السن، حتى يتمكنوا من اجتياز مباريات التعليم والحصول على وظيفة قارة، والهروب من نفق البطالة، حيث كانوا ينتظرون فرصة الولوج الى قطاع التعليم.

وخصصت الوزارة، التي يترأسها سعد برادة، لهذه المباريات برسم الموسم التكويني 2025-2026، ما مجموعه 19 ألف مقعد موزعة على التعليم الابتدائي والإعدادي والتأهيلي، حيث تم تخصيص 3383 مقعدا لسلك تأهيل أساتذة التعليم الابتدائي، و12926 مقعدا لسلك تأهيل أساتذة التعليم الثانوي الإعدادي، بالإضافة إلى 2691 مقعدا لسلك تأهيل أساتذة التعليم الثانوي التأهيلي.

برادة

وزارة المالية توصي بـ«تزيار السمطة»

الرباط. الأسبوع

تتجه وزارة الاقتصاد والمالية نحو التعامل بصرامة مع مطالب بعض الوزارات والقطاعات الحكومية، من خلال التشديد والصرامة في رفع الاعتمادات المالية المخصصة للنفقات الثانوية وغير الضرورية.

وقررت وزارة المالية عدم الزيادة في الاعتمادات المالية التي تصرف في قطاعات الفنادق والاستقبالات وتنظيم التظاهرات وكراء السيارات، حيث سيتم السماح بهذه النفقات في حالة الضرورة، بعدما عرفت مختلف القطاعات خلال الموسم الماضي إبرام الكثير من الصفقات المثيرة للجدل في عدة قطاعات وزارية.

وبسبب الاحتجاجات الأخيرة، قررت بعض الوزارات تقليص عدد الصفقات، وأخذ مسافة من الشركات المحظوظة التي اعتادت الحصول على صفقات مهمة، مثل تنظيم التظاهرات والمؤتمرات، حيث وجدت الأبواب مغلقة أمامها خلال الفترة الأخيرة إلى حين تخطي المرحلة، ثم تعود حليمة لعادتها(...).

فتاح العلوي

الفريق الاستقلالي يتحدث بلسان المعارضة

الرباط. الأسبوع

خرج أعضاء من الفريق الاستقلالي بمجلس النواب، عن سياق الأغلبية الحكومية، من خلال خرجات أعضائه الذين اعتمدوا في خطابهم لغة نقدية للحكومة خلال الجلسة العمومية، حيث انتقد رئيس الفريق علال العمراوي، معايير المؤشر الاجتماعي التي لا زالت تشكل عرقلة حقيقية أمام التنزيل السليم لهذا الورش الملكي.

وأكد العمراوي على ضرورة إقرار تدابير مواكبة لتجاوز الصعوبات والإكراهات والمشاكل المرتبطة بالمؤشر، لإنصاف الفئات المحرومة والمتضررة من الإقصاء، مبرزا أن المناطق الأكثر هشاشة، خاصة منها المناطق الجبلية التي تغطي 30 في المائة من مجموع التراب الوطني، لا زالت تعاني من مظاهر الإقصاء والتهميش، رغم البرامج المتعددة المخصصة لتنميتها آخرها صندوق التنمية القروية والجبلية.

من جهتها، دعت البرلمانية مديحة خير، إلى الضرب بيد من حديد على «الفراقشية» والمضاربين في الأسعار، خاصة في قطاعي اللحوم والأدوية، مشيرة إلى أن الأسواق تعيش حالة من الفوضى في بعض القطاعات، حيث أصبح المواطن ضحية لممارسات لا تمت للمنافسة الشريفة بصلة.

العمراوي

السكوري يدعو الشباب إلى التكوين المهني دون ضمان للشغل

الرباط. الأسبوع

كشف الوزير يونس السكوري، المكلف بالإدماج الاقتصادي والتشغيل والكفاءات، عن برنامج جديد للحكومة، على خطى برنامج أوراش لتكوين وتشغيل الشباب، يتعلق بالتدرج المهني ويستهدف 100 ألف شاب مع نهاية السنة الجارية.

وأوضح السكوري أن التدرج المهني يشكل أحد الحلول الناجعة لمعالجة معضلة البطالة في صفوف فئة واسعة من الشباب الذين لا يتوفرون على شهادات أكاديمية، موضحا أن ثلثي العاطلين بالمغرب، أي حوالي 900 ألف شخص، لا يتوفرون على شهادات.

فالوزير يرى أن تكوين الآلاف من الشباب دون مستوى تعليمي، يعتبر حلا للقضاء على البطالة، بينما الواقع أن عشرات الآلاف من خريجي مدارس التكنولوجيا التطبيقية ومؤسسات التكوين المهني والذين يتوفرون على الدبلومات بدون عمل، ولا يجدون فرصة قارة في أي شركة أو مصنع، ويبقى السؤال هل تستطيع الحكومة توفير مناصب شغل في القطاع الخاص لـ 100 ألف شاب بعد نهاية التكوين ؟

السكوري

الأسبوع الرياضي

الجزائر تفشل في إبعاد المغرب عن كأس إفريقيا

فشلت الجزائر رسميا في محاولتها لسحب تنظيم كأس الأمم الإفريقية 2025 من المغرب، وذلك خلال اجتماع الجمعية العامة العادية الـ 47 للاتحاد الإفريقي لكرة القدم، بعدما أكد رئيس «الكاف»، باتريس موتسيبي، بشكل قاطع أحقية المغرب واستعداده التام لاستضافة البطولة، رافضا المزاعم التي قدمها الاتحاد الجزائري مستندا إلى أحداث احتجاجات شهدتها بعض المدن المغربية.

وتلقى الاتحاد الإفريقي لكرة القدم، وفقا لما تم تداوله إعلاميا، طلبا رسميا من الاتحاد الجزائري لكرة القدم، عبر رئيسه وليد صادي، لحرمان المغرب من استضافة «كان 2025»، مبررا بمخاوف تتعلق بـ«الاستقرار» بناءً على احتجاجات وقعت مؤخرا، في محاولة لفتح نقاش حول أحقية المغرب في التنظيم خلال اجتماع «الكاف».

غير أن هذه المحاولة الجزائرية وُوجهت برد حاسم وغير متوقع من موتسيبي، الذي أعلن أمام الحضور ووسائل الإعلام أن «المغرب هو الخيار رقم واحد، والثاني، والثالث، والأخير لتنظيم كأس أمم إفريقيا المقبلة».. هذا التصريح العلني أنهى بشكل فوري الجدل الذي حاول الوفد الجزائري إثارته، وأكد الثقة المطلقة في قدرة المغرب على استضافة الحدث القاري بنجاح، رغم تناول الصحافة الجزائرية للوضع المغربي بـ«الشكوك».

ويُعد هذا الموقف تأكيدا لدعم «الكاف» الكامل للمغرب في استضافة النسخة 35 من بطولة أمم إفريقيا لكرة القدم، والمقرر إقامتها في الفترة من 21 دجنبر 2025 إلى 18 يناير 2026، وستستقبل 6 مدن هذا الحدث الكروي الكبير، وهي الرباط والدار البيضاء وطنجة وفاس وأكادير ومراكش، والتي تتمتع ببنية تحتية رياضية ولوجستية متطورة تلبي معايير الاستضافة الدولية.

وبهذا القرار، أغلق «الكاف» الباب أمام أي محاولات للتشكيك في قدرة المغرب على تنظيم البطولة، ووجه رسالة واضحة حول استقرار قراراته ودعمه للملف المغربي، الذي حظي بالإجماع منذ البداية.

البعد الإنساني لـ«كان» المغرب

في خطوة تعكس البعد الإنساني لكأس الأمم الإفريقية بالمغرب، خصص الاتحاد الإفريقي لكرة القدم المرحلة الثانية لبيع تذاكر «كان 2025»، لفئة الأشخاص في وضعية إعاقة، حيث خصصت لهم تذاكر خاصة تتيح لهم حضور المباريات برفقة مرافقين، كما أكد «الكاف» على توفير ظروف استقبال تراعي خصوصياتهم داخل الملاعب الستة المستضيفة للبطولة.

وتأتي هذه الترتيبات لضمان مشاركة جماهيرية شاملة وميسرة لمختلف الفئات، وتعزيزا لقيم الدمج والشمولية في هذا الحدث القاري البارز، مما يدل على أن نسخة المغرب ستكون الأفضل في تاريخ الكرة المغربية.

من المسؤول عن هجرة الأبطال المغاربة في الرياضة ؟

في إنجاز رياضي عالمي يعيد إلى الواجهة ملف هجرة الكفاءات الرياضية، عادت البلجيكية من أصول مغربية، سارة الشعري، لتتصدر قمة التايكواندو العالمي، متوجة بلقب بطولة العالم لفئة أقل من 73 كلغ، يوم الأحد الماضي، في مدينة ووكسي الصينية. هذا التتويج الثاني للشعري بلقب عالمي، بعد إنجازها سنة 2022 عن فئة أقل من 62 كلغ، يثير تساؤلات حول الأسباب الكامنة وراء اختيار رياضيين موهوبين من أصول مغربية تمثيل بلدان أخرى، ومن هي الجهة المسؤولة عن هذه الظاهرة التي تُفقد المغرب طاقات رياضية واعدة.

سارة الشعري، التي تبلغ من العمر عشرين عاما، أثبتت علو كعبها في البطولة الحالية، مؤكدة مكانتها كالرقم الأول عالميا، كما أن طريقها نحو الذهب كان حافلا بالانتصارات المستحقة، حيث تجاوزت المصرية ملك سامي الحسيني، والبولندية جوليا نوفاك، قبل أن تتخطى عقبة الفرنسية ألثيا لوران، البطلة الأولمبية، في نصف النهائي، وتغلبت في المباراة النهائية على الإيفوارية كيمي لورين أوسين، لتحرز بذلك اللقب العالمي الثاني في مسيرتها الرياضية، وليعزز هذا الإنجاز سجلها الحافل، الذي يشمل ذهبيتي الألعاب الأوروبية 2023 وبطولة أوروبا 2024.

وفي هذا السياق، عبرت الشعري عن سعادتها بهذا الإنجاز، قائلة: «اللقب الأول كان استثنائيا، لأنه جاء مع بداية مسيرتي في فئة الكبار، وهذا النجاح هو ما أوصلني إلى هنا اليوم، الفوز الثاني يؤكد ما حققته سابقا، وآمل الاستمرار على هذا المنوال وتحقيق المزيد من الإنجازات»، فهذه الكلمات، رغم فرحتها، تحمل في طياتها دلالات عميقة حول البيئة التي احتضنت موهبتها ودعمتها للوصول إلى هذا المستوى العالمي الرفيع، وهي بيئة وفرتها لها بلجيكا، حيث لم تجد ربما ذات الفرص والدعم في بلدها الأصلي.

إن تألق رياضيين أمثال سارة الشعري، تحت رايات دول أخرى، يدق ناقوس الخطر حول منظومة اكتشاف ورعاية المواهب الرياضية في المغرب، فهل تتحمل الجامعات الرياضية الوطنية، أو الأندية، أو حتى السياسات العمومية، مسؤولية عدم استقطاب هذه الطاقات والاحتفاظ بها؟ مما يستدعي مراجعة شاملة لاستراتيجيات رعاية وتأطير الرياضيين المغاربة، سواء داخل الوطن أو في بلدان المهجر، لضمان استثمار هذه الثروة البشرية في خدمة الرياضة الوطنية.

«كلمة القانون»
في تعاقد الوداد مع زياش

أثار إعلان نادي الوداد الرياضي عن تعاقده رسميا مع الدولي المغربي حكيم زياش، جدلا واسعا في الأوساط الكروية الوطنية، مع تزايد التساؤلات حول مشروعية هذا التعاقد خارج فترات التسجيل الرسمية، ووفق ما تنص عليه المادة السادسة من لائحة وضعية وانتقالات اللاعبين، فإن التسجيل لا يتم إلا خلال فترتين سنويتين محددتين، بيد أن هذه اللوائح تورد استثناءات محصورة تسمح بالتسجيل خارج هذه الفترات، من أبرزها حالة اللاعب المحترف الذي فسخ عقده لسبب مشروع، أو اللاعب الذي انتهى عقده أو تم فسخه بالتراضي قبل نهاية فترة التسجيل الرسمية، وهنا تبرز الإشكالية القانونية المتعلقة بحالة زياش، الذي انتهى عقده مع نادي الدحيل القطري في شهر ماي الماضي، أي قبل بدء فترة التسجيل الصيفية، مما يفتح بابا واسعا للتأويل.

وتهدف مقتضيات هذه المادة أساسا إلى منع الإضرار باللاعب الحر من خلال إغلاق باب التسجيل في وجهه، فقد سبق لمحكمة التحكيم الرياضي «TAS»، في قضايا متعددة، أن أقرت بجواز تسجيل لاعب خارج الفترة متى ثبتت وضعيته كلاعب حر، وهو ما تأكد من خلال وضعية اللاعب حكيم زياش.

يشار إلى أن انتقال زياش إلى الوداد البيضاوي جاء بعد فترة من الغموض رافقت مستقبله عقب رحيله عن الدحيل القطري في شهر ماي الماضي، ليبدأ بذلك فصلا جديدا في مسيرته الكروية، كما تعد الصفقة من أبرز صفقات الدوري المغربي، نظرا لقيمة اللاعب ومسيرته المميزة، خاصة وأنه كان أحد أبرز عناصر المنتخب المغربي في مونديال قطر 2022، حيث ساهم بشكل بارز في بلوغ أسود الأطلس المربع الذهبي لأول مرة في التاريخ.

المغرب يتوج بكأس الأمم للكارتينغ

واصل نادي ماروك راسينغ كارتينغ أكادير، تألقه الدولي محققا إنجازا بارزا في كأس الأمم لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2025 بقطر، وأظهر المتسابق المغربي نادر القباج، المنتمي للنادي، أداء لافتا في الدوحة، ليتوج جهوده بإحراز المركز الأول في فئة DD2 ماسترز، المخصصة للسائقين فوق 31 عاما، مؤكدا بذلك تفوق المدرسة المغربية في رياضات الكارتينغ الميكانيكية وريادتها في المحافل الدولية.

دعوات إلى إنقاذ الكرة الحديدية

وجهت فعاليات في عالم الكرة الحديدية، نداء عاجلا لوزارة الرياضة، للتدخل السريع لوقف ما وصفوه بـ«العبث الإداري والتسيير المرتجل» داخل الجامعة، محذرة من أن هذا التخبط يهدد مستقبل اللعبة بالمغرب، وقد يحرم المنتخبات الوطنية من المشاركة في البطولات القارية والدولية، كما نددت الفعاليات بتأجيل الجموع العامة وتملص الرئيس المنتهية ولايته، مؤكدة ضرورة احترام القوانين ووضع حد للاستغلال الشخصي، لأن مصلحة المغرب فوق كل اعتبار.

تحليل إخباري

الفرق بين الطريقة الصينية والطريقة الأمريكية للحكم الذاتي

المغرب بين «أصحاب القلم» و«أصحاب الحسنات» في الأمم المتحدة

إعداد سعيد الريحاني

طيلة الأيام الأخيرة، طغى على الساحة السياسية نقاش إعلامي، مفاده أن أمريكا صاغت مسودة نهائية عرضتها على الأمم المتحدة لوضع حد لنزاع الصحراء، وكتبت الصحافة بأن يوم الخميس الماضي سيكون حاسما بعد عرض المسودة للتصويت، ورغم أن الاجتماعات تكون مغلقة، إلا أن الصحافة بنت على «التسريبات» لتؤكد حسم المقترح الأمريكي.. فقد ((أفادت مصادر أممية بأن الولايات المتحدة الأمريكية، بصفتها حاملة القلم في كل ما يتعلق ببعثة المينورسو داخل مجلس الأمن الدولي، قامت مساء أمس الإثنين (الماضي) بتوزيع المسودة النهائية لمشروع القرار باللون الأزرق على كافة أعضاء المجلس، تمهيدا للتصويت عليه خلال الجلسة المقررة يوم الخميس 30 أكتوبر.. ووفق نفس المصادر، فإن توزيع مشروع القرار باللون الأزرق يُعتبر مرحلة دبلوماسية متقدمة في مسار اعتماد قرارات مجلس الأمن الرسمية، إذ يُستخدم هذا المصطلح للدلالة على أن النص بلغ صيغته النهائية بعد سلسلة من المشاورات والمفاوضات بين الأعضاء، لافتة إلى أنه تم فعليا إدراج التعديلات المقبولة واستبعاد المقترحات غير المتوافق عليها، ليصبح المشروع جاهزا للتصويت الرسمي في جلسة الخميس القادم.. وبحسب المعطيات التي حصلت عليها الجريدة، فإن النسخة النهائية لا تختلف كثيرا عن مضمون المشروع الأول الذي وزعته البعثة الأمريكية مطلع الأسبوع الماضي، باستثناء بعض التعديلات الشكلية واللغوية التي تم التوافق حولها دون المساس بجوهر النص الأمريكي، القائم على دعم الحل السياسي الواقعي القائم على التوافق بشأن مقترح الحكم الذاتي المغربي.. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد وزعت يوم 22 أكتوبر الجاري، مشروع قرار يؤكد أن مبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، التي قدمتها الرباط سنة 2007، تمثل الحل الجاد والواقعي لتسوية النزاع، كما تنص المسودة النهائية على تمديد ولاية بعثة المينورسو إلى غاية 31 يناير 2026)) (المصدر: موقع هسبريس).

صاحبة القلم هي أمريكا فيما يخص نزاع الصحراء، وكما هو معلوم، فإن أمريكا تدعم رسميا مغربية الصحراء باعتراف تاريخي من الرئيس دونالد ترامب(..)، لكن في التفاصيل يكمن الشيطان، فالحكم الذاتي كنظام للحكم يطرح عدة علامات استفهام حول طريقة تنزيله بشكل لا يمس بالسيادة الوطنية، فهذا النظام سيفرض لا محالة تعديلا دستوريا، وسيفرض إجراءات لتنزيله على أرض الواقع، غير أن الحكم الذاتي ليس نوعا واحدا، بل هو عدة أنواع، يبقى أكثرها نجاحا هو الحكم الذاتي بخصائص صينية، وهو أسلوب يضمن قوة الدولة المركزية، ويضمن مشاركة الجميع في الحكم بما في ذلك الأقليات(..).

تحليل إخباري

وزير الخارجية المغربي بوريطة ووزير الخارجية الأمريكي روبيو

صاحبة القلم هي أمريكا فيما يخص نزاع الصحراء، وكما هو معلوم، فإن أمريكا تدعم رسميا مغربية الصحراء باعتراف تاريخي من الرئيس دونالد ترامب(..)، **لكن في التفاصيل يكمن الشيطان، فالحكم الذاتي كنظام للحكم يطرح عدة علامات استفهام حول طريقة تنزيله بشكل لا يمس بالسيادة الوطنية**، فهذا النظام سيفرض لا محالة تعديلا دستوريا، وسيفرض إجراءات لتنزيله على أرض الواقع، غير أن **الحكم الذاتي ليس نوعا واحدا، بل هو عدة أنواع، يبقى أكثرها نجاحا هو الحكم الذاتي بخصائص صينية، وهو أسلوب يضمن قوة الدولة المركزية، ويضمن مشاركة الجميع في الحكم بما في ذلك الأقليات(..).**

وقد سبق لـ«الأسبوع» أن خصصت ملفا خاصا عن نموذج الحكم الذاتي الناجح في الصين، بل إن كاتب هذه السطور طرح السؤال على دبلوماسي صيني مخضرم(..)؛ «كيف يمكن للصين الوثوق في نظام الحكم الذاتي علما أن هذا النظام يمكن أن يتحول إلى بذرة فتنة، للمطالبة بالانفصال فيما بعد؟»، وقد كان السؤال نابعا من القلق الذي يخلقه هذا النظام لمن يتلقون شكله وتصوره من وسائل الإعلام الغربية(..)، لكن الدبلوماسي الصيني أجابني قبل أن أزور «هوهيهوت»، وهي إحدى المدن الصينية التي تخضع لنظام الحكم الذاتي، وهي عاصمة «جانكيز خان» وعاصمة «ثقافة المغول»، (أجابني) بأن ((الخلاف حول هذه المسائل لا يمكن أن يتم، لأنه يجب الاحتكام للدستور بشكل صارم، وإذا أردنا أخذ العبرة، فيجب أخذها من الصين.. فقد انتهى عصر المغول، لكن ثقافة المغول بقيت، وبقي جزء منها داخل الصين، في منغوليا الداخلية، وعاصمتها تعرف بـ«المدينة الزرقاء»، ويقال لها باللغة المحلية «هوهيهوت»، لكن مع كل هذه التقاليد، وهذا الزخم التاريخي.. فقد ابتدع الصينيون نظاما خاصا بهذه المنطقة، إضافة إلى مناطق أخرى(..)، واختاروا في إطار «الديمقراطية الصينية» تمتيع هذه المنطقة بنظام الحكم الذاتي، حيث أمكن للمغول الحفاظ على تقاليدهم العريقة ولباسهم وعاداتهم واحتفالاتهم، بل إن هذا التنوع شكل حافزا قويا لتنمية المنطقة، وهي تعرف حاليا بـ«عاصمة الحليب»، وتصنف ضمن المدن العشرة الأكثر سعادة في الصين، حيث يرتفع الدخل الفردي للمواطنين، وحيث تقوم الإدارة بصيانة الفن والثقافة وجعلهما محورا للحياة، بالإضافة إلى الزراعة وتربية المواشي.. دون أدنى تناقض.. فعند زيارة المنطقة الذاتية الحكم، والوقوف على مستوى التنمية على ضفاف النهر الأصفر، يمكن التأكد عمليا بأن نظام الحكم الذاتي يعزز الثقة أكثر مما ينقصها بين الدولة والمجتمع، خاصة إذا كان ناجحا كما هو الحال في الصين)) (المصدر: تحقيق ميداني، تحت عنوان «نافذة على الصين» للكاتب سعيد الريحاني).

الصحافة أيضا تقول ما يلي: ((نماذج الحكم الذاتي في العالم كثيرة ومتعددة، إلا أن دولة الصين المتعددة القوميات، تحتضن أرقى النماذج التي تطبق نظام الحكم الذاتي في المناطق القومية، بُغية الحفاظ على استقرارها ووحدتها.. فالصين، ورغم عدد السكان الهائل فيها، والذي يصل إلى حوالي مليار و400 مليون نسمة، ينتمون إلى 56 قومية، استطاعت أن تبقي حالة من الانسجام والوئام بين أبناء الشعب الصيني من مختلف القوميات.. ويرجع تاريخ الحكم الذاتي في الصين إلى سنة 1952، إذ أصدرت الحكومة الصينية «المنهاج التنفيذي لنظام الحكم الذاتي الإقليمي القومي»، الذي ذكرت فيه نقاطا مهمة تؤسس لنظام الحكم الذاتي الإقليمي القومي كنظام سياسي أساسي للدولة، وكان آخر تعديل فيه سنة 2001، وأهم ما جاء فيه أن نظام الحكم الذاتي الإقليمي القومي في الصين هو نظام يخضع للقيادة الموحدة للدولة، ومقتصر أساسا على الأقاليم التي تقيم فيها الأقليات القومية، حيث تنشأ أجهزة الحكم الذاتي لممارسة سلطة الحكم الذاتي، تلك السلطة التي تعني أن أبناء الأقليات القومية سادة لأنفسهم، ويديرون شؤونهم المحلية الخاصة بأنفسهم، أما التقسيم الإداري في الصين فيشمل 23 مقاطعة، وتعتبر تايوان المقاطعة رقم 23، بالإضافة إلى 5 مناطق ذاتية الحكم، تعيش فيها العديد من الأقليات العرقية، وهي: منغوليا الداخلية، شينجيانغ الويغرية (تركستان الشرقية)، قوانغشي، نيغيشيا وإقليم التبت.. وتتمتع كل مقاطعة أو منطقة بحكومة محلية، ولكل منها رئيس

إن ما يميز التجربة الصينية للحكم الذاتي، هو كونها تعتبر مناطق الحكم الذاتي جزء من النسيج الاجتماعي، بخلاف النظام الفيدرالي الأمريكي، المكون من خمسين ولاية، تشوبها تناقضات لا حصر لها، وليس التكامل من شيمها، **وحتى عندما يستعمل الأمريكيون مصطلح الحكم الذاتي، فهم يقصدون به خمسة أقاليم، لا يكاد يسمع بها أحد توجد خارج الولايات المتحدة الأمريكية، ومواطنوها لا يسمح لهم بالتصويت**، بخلاف المنتوجات الحقوقية التي تقدمها أمريكا للعالم بصيغ مختلفة(..)

تحليل إخباري

بدرجة وزير وعاصمة محلية، كما أن أربعة مدن مركزية كبيرة ذات إدارة ذاتية، هي بكين وشانغهاي وتيانجين وتشونغتشينغ.. أما هونغ كونغ، التي خرجت من تحت الوصاية البريطانية سنة 1997، فتحظى بدرجة عالية من الحكم الذاتي في كافة شؤونها، بصفتها منطقة إدارية خاصة، وفق مبدأ «بلد واحد، نظامان مختلفان»، وكذلك شأن ماكاو، التي كانت مستعمرة برتغالية حتى عام 1999، وأصبحت الآن منطقة إدارية خاصة تابعة لجمهورية الصين الشعبية)) (المصدر: هسبريس).

إن ما يميز التجربة الصينية للحكم الذاتي، هو كونها تعتبر مناطق الحكم الذاتي جزء من النسيج الاجتماعي، بخلاف النظام الفيدرالي الأمريكي، المكون من خمسين ولاية، تشوبها تناقضات لا حصر لها، وليس التكامل من شيمها، وحتى عندما يستعمل الأمريكيون مصطلح الحكم الذاتي، فهم يقصدون به خمسة أقاليم، لا يكاد يسمع بها أحد توجد خارج الولايات المتحدة الأمريكية، ومواطنوها لا يسمح لهم بالتصويت، بخلاف المنتوجات الحقوقية التي تقدمها أمريكا للعالم بصيغ مختلفة(..)، و((أقاليم الحكم الذاتي في أمريكا هي خمسة منها: ساموا الأمريكية، وغوام، وجزر ماريانا الشمالية، وبورتوريكو، وجزر فيرجن الأمريكية، وهي عبارة عن جزر بعيدة عن الولايات المتحدة البعيدة، باستثناء جزيرة نافاسا، وبورتوريكو، وجزر فيرجن الأمريكية، والتي تقع في منطقة البحر الكاريبي، وتقع جزيرة بالاميرا في المحيط الهادئ، ولهذه الأقاليم قانون أساسي تم سنه من طرف الكونغريس، حيث تتمتع كلها بحكم ذاتي محدود، بالإضافة إلى وجود المجالس التشريعية الإقليمية والمحافظين، ولكن لا يمكن للمقيمين فيها التصويت في الانتخابات الأمريكية)) (المصدر: وكالات).

يمكن القول إن الحكم الذاتي كمقترح مغربي، حقق مكتسبات كبيرة للقضية الوطنية، باعتباره مقترحا جادا، قد يفرض نفسه لا محالة، لكن يجب الحذر عند تنزيله(..)، وما يؤكد التوجه نحو اقتناع عالمي بالمقترح المغربي هو أن روسيا أيضا أعلنت لأول مرة في تاريخها، عن استعدادها لقبول مقترح الحكم الذاتي(..)؛ فقد ((أعلن وزير الخارجية الروسي، أن مقترح الحكم الذاتي المغربي لإنهاء الصراع حول الصحراء، أحد أوجه تقرير المصير المعتمدة من طرف الأمم المتحدة إذا ما تم ذلك عبر اتفاق جميع الأطراف، وهي المرة الأولى التي تبدي فيها موسكو ترحيبها بمقترح الحكم الذاتي المغربي بوصفه خيارا واقعيا لطي الملف.. وأكد لافروف، الذي كان يتحدث في لقاء صحافي عقده مع ممثلي وسائل الإعلام من الدول العربية في موسكو، أن الموقف الروسي تجاه قضية الصحراء يرتكز على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مشيرا إلى أن بلاده «تدعم تقرير المصير عبر الجلوس إلى طاولة الحوار، وليس من خلال إجراءات أحادية»، ولفت إلى أن قضية النزاع حول الصحراء كانت مطروحة على الطاولة منذ خمسة عقود، وكان الحل المطروح حينها لتسويتها هو خيار الاستفتاء، غير أن الواقع تغير لاحقا، مشددا على أن «مخطط الحكم الذاتي الذي اقترحه المغرب يمكن أن يكون حلا ناجحا إذا حظي بموافقة الأطراف المعنية وأشرفت عليه هيئة الأمم المتحدة».

وفي إشارة إلى القرار الجديد المتوقع من طرف مجلس الأمن بخصوص إعادة تعريف بعثة الأمم المتحدة، لتتحول من «المينورسو»، التي تعمل على تطبيق الاستفتاء، إلى صيغة جديدة تعمل على تنزيل الحكم الذاتي، قال لافروف إن بلاده ستستند إليه عند اعتماده، ويأتي إعلان لافروف في وقت تتجه فيه الأنظار إلى الجلسة التي سيعقدها مجلس الأمن خلال الأيام المقبلة، لمناقشة آخر التطورات المتعلقة بالوضع في الصحراء، إضافة إلى بحث مستقبل بعثة الأمم المتحدة في الصحراء «المينورسو»)) (المصدر: موقع العربي الجديد).

وزير الخارجية الروسي لافروف أكد استعداد روسيا للاعتراف بمخطط الحكم الذاتي

وزير الخارجية الصيني وانغ يي

> أعلن وزير الخارجية الروسي، أن مقترح الحكم الذاتي المغربي لإنهاء الصراع حول الصحراء، أحد أوجه تقرير المصير المعتمدة من طرف الأمم المتحدة إذا ما تم ذلك عبر اتفاق جميع الأطراف، **وهي المرة الأولى التي تبدي فيها موسكو ترحيبها بمقترح الحكم الذاتي المغربي بوصفه خيارا واقعيا لطي الملف..** وأكد لافروف، الذي كان يتحدث في لقاء صحافي عقده مع ممثلي وسائل الإعلام من الدول العربية في موسكو، أن **الموقف الروسي تجاه قضية الصحراء يرتكز على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مشيرا إلى أن بلاده «تدعم تقرير المصير عبر الجلوس إلى طاولة الحوار، وليس من خلال إجراءات أحادية»**، ولفت إلى أن قضية النزاع حول الصحراء كانت مطروحة على الطاولة منذ خمسة عقود، وكان الحل المطروح حينها لتسويتها هو خيار الاستفتاء، غير أن الواقع تغير لاحقا، مشددا على أن **«مخطط الحكم الذاتي الذي اقترحه المغرب يمكن أن يكون حلا ناجحا إذا حظي بموافقة الأطراف المعنية وأشرفت عليه هيئة الأمم المتحدة».**

تقرير

بين وثيقة الكنيسة الكاثوليكية و«إعلان مراكش»

في الثامن والعشرين من أكتوبر 2025، احتفل الفاتيكان بالذكرى الستين لإصدار وثيقة Nostra Aetate، التي تعد من أبرز النصوص المؤسسة لعلاقة الكنيسة الكاثوليكية بالأديان الأخرى في العصر الحديث.. فقد صدرت الوثيقة سنة 1965 في أعقاب المجمع الفاتيكاني الثاني، وهي لحظة فارقة في تاريخ الكنيسة، إذ مثلت محاولة للخروج من انغلاق لاهوتي استمر قرونا، ومن عزلة أخلاقية فرضها صمت المؤسسة الكنسية إزاء الجرائم التي ارتكبت خلال الحرب العالمية الثانية، وعلى رأسها المحرقة اليهودية، غير أن هذا الانفتاح لم يكن وليد مراجعة داخلية عميقة بقدر ما كان ردا على ضغط سياسي وأخلاقي هائل عاشه الغرب المسيحي بعد الحرب حين وجد نفسه مطالبا بإعادة بناء صورته أمام الإنسانية.

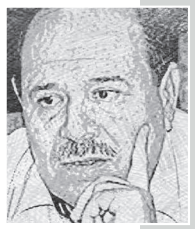

عبد الله بوصوف

إن إصدار وثيقة Nostra Aetate لم يأت من فراغ، بل من رحم أزمة ضمير غربي، وذلك عندما أدركت الكنيسة أن خطابها اللاهوتي التقليدي الذي اختزل الخلاص في الإيمان المسيحي لم يعد مقنعا في عالم ما بعد أوشفيتز.. عالم فقد ثقته في الأنظمة المطلقة، وفي السلطات التي برّرت الكراهية باسم العقيدة، فكان لا بد من نص جديد يعلن توبة أخلاقية متأخرة، ويعيد ترميم العلاقة مع اليهود خصوصا، بعد قرون من الاتهام العقائدي لهم بقتل المسيح، لكن المفارقة التاريخية، أن المشروع الأصلي للوثيقة كان مقتصرا على «العلاقة مع اليهود»، لولا اعتراض الأساقفة الشرقيين والعرب الذين رأوا في ذلك انحيازا فاضحا. هذا الاعتراض أجبر الفاتيكان على إدماج الإسلام والديانات الأخرى، في محاولة لتلطيف الطابع السياسي للنص، فصارت الوثيقة خطابا عاما حول علاقة الكنيسة بكل الديانات.

يُدرك القارئ المتأني أن الوثيقة لم تخرج فعليا من منطق المركزية الكاثوليكية، بل اكتفت بتغيير اللغة دون المساس بالجوهر اللاهوتي، فهي لا تعترف بالأديان الأخرى كطرق خلاص موازية، وإنما تعتبرها حاملة لـ«أنوار جزئية من الحقيقة الإلهية»، بينما تبقى الكنيسة «الطريق الأوثق إلى الله»؛ هذا التصور يكرس تفوقا لاهوتيا مقنعا تحت غطاء التسامح الإنساني، ويحول الآخر إلى موضوع للتقدير لا شريكا في الحقيقة، ومع ذلك، فإن الوثيقة أحدثت تحولا فعليا في الخطاب الكاثوليكي، إذ ألغت رسميا تهمة «قتل الإله» عن اليهود، ودعت إلى احترام المسلمين الذين «يعبدون الله الواحد الحي القيّوم ويجلّون عيسى كنبي ويكرمون مريم العذراء»، لكنها توقفت عند هذا الحد، فلم تتجاوز الموقف الأخلاقي إلى الاعتراف الكامل بالنبوة المحمدية أو بالوحي القرآني.

بعد ستين سنة، يبدو أن Nostra Aetate كانت خطوة ضرورية لكنها محدودة؛ لقد فتحت الباب أمام لغة جديدة للحوار بين الأديان، لكنها ظلت أسيرة منطق الدفاع والتبرير لا منطق الإبداع والاجتهاد، فالوثيقة ولدت من ضغوط التاريخ لا من قناعة لاهوتية بأن الله تجلى في تجارب دينية متعددة، كانت بمثابة «توبة سياسية» أكثر منها «تحولا معرفيا»، إذ أرادت الكنيسة أن تستعيد شرعيتها الأخلاقية في عالم علماني متشكك، وأن تُظهر نفسها كصوت للسلام بعد أن كانت رمزا للصمت. بهذا المعنى، مثلت Nostra Aetate منعطفا في الخطاب الكاثوليكي، لكنها لم تغيّر البنية العميقة التي تجعل المسيحية مركز الدائرة وسائر الأديان أطرافا تدور حولها.

وإذا كان الغرب الكاثوليكي قد احتاج إلى هذه الوثيقة ليعيد اكتشاف الآخر، فإن العالم الإسلامي بعد نصف قرن سيُنتج وثيقة من طبيعة مختلفة تماما هي «إعلان مراكش لحقوق الأقليات الدينية في الديار الإسلامية»، والصادر سنة 2016 تحت الرعاية السامية للملك محمد السادس وتنظيم «منتدى أبو ظبي للسلم» بإشراف العلامة الشيخ عبد الله بن بية. هذا الإعلان لم يكن تبريرا بعد أزمة أخلاقية خارجية، بل اجتهادا تأصيليا من داخل النصوص الشرعية لمواجهة ظاهرة التطرف والعنف الديني؛ فهو لا يستمد مشروعيته من ضغط سياسي أو من أزمة ضمير، بل من الحاجة إلى تجديد الفهم الديني وإعادة قراءة التراث في ضوء مقاصد الشريعة، ومن هنا يظهر الفرق الجوهري بين الوثيقتين: Nostra Aetate انطلقت من منطق التبرير الأخلاقي، أما «إعلان مراكش» فانطلق من منطق التأصيل الشرعي.

يقوم إعلان مراكش على العودة إلى «وثيقة المدينة» التي أقامها النبي محمد ﷺ، باعتبارها أول عقد اجتماعي يؤسس لمبدأ المواطنة والعيش المشترك، حيث تساوت حقوق المسلمين واليهود في المدينة ضمن إطار واحد هو الأمة السياسية، ومن هذا التأصيل، استنبط الإعلان مشروعية حماية الأقليات الدينية ورفض الإكراه والتمييز، مؤكدا أن الإسلام لا يعترف بالهيمنة الدينية، بل بالكرامة الإنسانية الجامعة، وهو بذلك يحرر مفهوم التسامح من طابعه الأخلاقي الخارجي إلى جوهره الفقهي القائم على العدالة والمساواة. هذا المنهج يختلف جذريا عن الخطاب الفاتيكاني الذي بقي أخلاقيا عاما دون تأصيل لاهوتي متماسك.

لقد أعاد «إعلان مراكش» إلى الفكر الديني الإسلامي حيويته الاجتهادية، إذ ربط بين النص والمقصد، بين الإيمان والحق الإنساني، فحول «التعايش» من شعار إلى مبدأ فقهي له جذور في القرآن والسنة، كما نقل النقاش من فكرة «التسامح» التي تفترض تفوقا ضمنيا للأغلبية، إلى مفهوم «المواطنة» التي تقوم على المساواة في الحقوق والواجبات، بينما ظلت Nostra Aetate تتحدث عن «قبول الآخر» دون أن تذهب إلى حد المساواة العقائدية أو السياسية، اكتفى الفاتيكان بالاعتراف بأن في الأديان الأخرى بذورا من الحقيقة، في حين أن الفكر الإسلامي في «إعلان مراكش» اعتبر التعددية إرادة إلهية، مستشهدا بالآية: ((ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين)) (سورة هود).

غير أن المقارنة لا تهدف إلى المفاضلة بين التجربتين بقدر ما تسعى إلى إبراز مسار التحول في الفكر الديني العالمي: من التبرير بعد المأساة إلى الاجتهاد قبل الانهيار.. فالكنيسة تحركت بعد أن فقدت سلطتها الرمزية في الغرب، أما العلماء المسلمون، فبادروا إلى تجديد خطابهم قبل أن يصادره العنف باسم الدين، لذلك، فإن «إعلان مراكش» يمثل نقلة من «لاهوت الأزمة» إلى «فقه الإصلاح»، ومن الاعتذار إلى البناء.. ومع ذلك، لا يخلو الإعلان الإسلامي من تحديات التطبيق، إذ لم يتحول بعد إلى سياسات عامة أو مناهج تربوية تُرسّخ ثقافة التعدد والمواطنة، كما لم ينجح في اختراق الخطابات الدينية الشعبية التي ما زالت أسيرة الفهم التقليدي للهوية.

ويعتبر الاحتفال بالذكرى الستين لإصدار وثيقة Nostra Aetate، فرصة للتفكير في ما تحقق وما لم يتحقق.. صحيح أن الوثيقة كانت بداية عهد جديد من الحوار بين الأديان، ومهّدت للقاءات رمزية بين البابوات والعالم الإسلامي، لكنها لم تنتج لاهوتا تعدديا حقيقيا يساوي بين الإيمان والاختلاف، وإنما بقيت التعددية عند الفاتيكان تسامحا مشروطا، بينما ما يحتاجه العالم اليوم هو اعتراف متبادل يقوم على الندية والشراكة في القيم والمصير الإنساني، وإذا كان «إعلان مراكش» قد نجح في تقديم نموذج تأصيلي من داخل المرجعية الإسلامية، فإن المطلوب اليوم هو تجاوز النصوص إلى الفعل، وتحويل الإعلانات إلى ثقافة وممارسة.

بعد ستة عقود على صدور Nostra Aetate، يبدو أن الأديان لا تزال مدعوة إلى تجديد علاقتها بالإنسان لا فقط بالآخر.. فالتعددية الدينية ليست مجرد تعايش سلبي، بل هي وعي مشترك بأن الحقيقة الإلهية أوسع من أي احتكار بشري. وعندما نقرأ Nostra Aetate إلى جانب «إعلان مراكش»، ندرك أن التاريخ الديني المعاصر يتقدم بخطوات بطيئة نحو نضج أخلاقي ومعرفي، حيث ينتقل الدين من الدفاع عن ذاته إلى الدفاع عن إنسانية الإنسان.. تلك هي الرسالة التي تظل عالقة بين الفاتيكان ومراكش: إن الحوار الحقيقي لا يقوم على تبرير الماضي، بل على اجتهاد المستقبل.

إذا كان الغرب الكاثوليكي قد احتاج إلى هذه الوثيقة ليعيد اكتشاف الآخر، فإن العالم الإسلامي بعد نصف قرن سيُنتج وثيقة من طبيعة مختلفة تماما هي «إعلان مراكش لحقوق الأقليات الدينية في الديار الإسلامية»، والصادر سنة 2016 تحت الرعاية السامية للملك محمد السادس وتنظيم «منتدى أبو ظبي للسلم» بإشراف العلامة الشيخ عبد الله بن بية. هذا الإعلان لم يكن تبريرا بعد أزمة أخلاقية خارجية، بل اجتهادا تأصيليا من داخل النصوص الشرعية لمواجهة ظاهرة التطرف والعنف الديني..

كواليس جهوية

ما يجري ويدور في المدن

ماذا يجري ويدور في معمل «كوسومار» ؟

سيدي بنور

الأسبوع

فاجأت الإدارة المحلية بمعمل «كوسومار» بسيدي بنور، الشغيلة بإصدار مذكرة داخلية تخص تعديل توقيت العمل بالإدارة في نهاية الأسبوع الأخير، وهو ما أثار موجة من الغضب في صفوف الأجراء بهذه الوحدة الصناعية الوحيدة بهذا الإقليم، الذي تم إحداثه في سنة 2009، دون استشارة ممثلي الأجراء.

والغريب في هذه المذكرة، أنها دونت من طرف موظفة غير مرسمة في ظل تهميش الأطر والكفاءات بإدارة معمل السكر، وتحريرها بتاريخين مختلفين وموقعة من طرف مديرين، بحيث تم إصدار مذكرتين، الأولى موقعة من طرف مديرين بتاريخ الجمعة 24 أكتوبر 2025، ودخلت حيز التنفيذ يوم الأربعاء الماضي، مع العلم أن هذا التاريخ يوافق يوم الأحد وليس يوم الأربعاء، والمذكرة الثانية هي تصحيح للمذكرة الأولى صدرت بتاريخ السبت 25 أكتوبر 2025، وتم تنفيذها يوم الأحد 26 أكتوبر 2025.. فمن يتحمل مسؤولية هذه الأخطاء، هل المديرين اللذين وقعاها، أم الكاتبة المؤقتة التي حررتها ؟

فوجود هذه الأخطاء التعبيرية والتسرع في اتخاذ القرارات دون استشارة من يهمهم الأمر، يدل على الارتجال والتسيير العشوائي للإدارة المحلية بمعمل «كوسومار» بسيدي بنور، زيادة على إصدارها قرارا جديدا في عطلة نهاية الأسبوع وفي ظرف زمني قياسي، وهذا يتناقض مع مدونة الشغل التي تنص على أخذ استشارة ممثلي العمال قبل تنفيذ أي قرار جديد يخصهم.

وأوضحت بعض المصادر المقربة من العمال، أن صياغة هذا القرار الجديد في تعديل توقيت العمل خلال عطلة نهاية الأسبوع دون استشارة العمال، يمس بسمعة شركة رائدة في صناعة السكر بالمغرب تأسست في سنة 1929، ويؤكد بالملموس العشوائية في اتخاذ القرارات والضعف الكبير للإدارة المحلية بسيدي بنور، ووجود أزمة تواصل حقيقية مع الأجراء بسبب عجرفة وتعنت الإدارة المحلية وعدم الأخذ بالرأي الآخر الذي يمثله العمال.

عين على الشمال

إعداد: زهير البوحاطي

هل تساهم احتجاجات «جيل زد» في الإفراج عن المشاريع المتعثرة بالشمال ؟

استطاع شباب «جيل زد» أن يفرضوا حضورهم في المشهد الجهوي، من خلال ضغطهم المتواصل على الحكومة ودفعها نحو تفعيل مشاريع تنموية طال انتظارها، وقد خلفت تحركات هذه الحركة حالة من القلق والتوجس في صفوف عدد من المنتخبين الذين يترأسون الجماعات الترابية والمجالس الإقليمية، خصوصا بجهة الشمال.

وقد تجلى تأثير هذه الحركة خلال دورة أكتوبر 2025، حيث بادرت بعض الجماعات المحلية والمجالس الإقليمية، إضافة إلى مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة، إلى التصويت على مشاريع كانت عالقة منذ بداية الولاية الانتخابية، تشمل مجالات حيوية تمس حياة المواطنين، مثل البنية التحتية، التعليم، الصحة، النقل المدرسي وغيرها.

في المقابل، فضلت بعض المجالس المنتخبة الاكتفاء بالتصويت على ميزانية الجماعة لسنة 2026 وبعض اتفاقيات الشراكة مع شركات أو جمعيات محدودة التأثير، دون أن تظهر نية واضحة في الإصلاح الحقيقي أو الانخراط الجاد في مسار التنمية المحلية.

ويشير متتبعون إلى أن هذا التردد يعكس غياب رؤية استراتيجية لدى العديد من الجماعات، خصوصا في المناطق القروية التي تعاني من ضعف البنية التحتية وغياب المرافق الأساسية، كما أن عدم الاهتمام بتأهيل القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم والمسالك الطرقية والنقل المدرسي، إلى جانب غياب مشاريع موجهة للشباب مثل المراكز الثقافية، التعاونيات، وملاعب القرب، يطرح تساؤلات حول مدى جدية المنتخبين في تحقيق التنمية المنشودة ومحاربة البطالة.

في ظل هذا الوضع، يبدو أن احتجاجات «جيل زد» لم تعد مجرد رد فعل شبابي عابر، بل تحولت إلى قوة ضغط مجتمعية تسعى إلى تحريك المياه الراكدة داخل المؤسسات المنتخبة، ودفعها نحو اتخاذ قرارات تخدم الصالح العام بدل الاكتفاء بالخطابات والشعارات الجوفاء التي لطالما تغنى بها بعض المنتخبين، خصوصا البرلمانيين الذين يجمعون بين السياسة والأعمال، حيث ينشغل بعضهم بمصالحهم ومشاريعهم الخاصة بدل الاستماع لنبض المجتمع، وعلى رأسه الجيل الصاعد الذي يطالب بإصلاح حقيقي وتنمية شاملة تضمن العدالة المجالية والكرامة الاجتماعية.

العامل يشهد على اختلالات ساحة العدالة بتطوان

بعدما تحولت ساحة العدالة الواقعة بشارع 10 ماي وسط مدينة تطوان إلى مسرح للانتقادات والسخرية، وصارت حديث العامة والخاصة ومادة دسمة لوسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، بسبب الأشغال العشوائية وضعف جودة الإنجاز، خرج عامل إقليم تطوان عبد الرزاق المنصوري، إلى الميدان لمعاينة سير الأشغال والوقوف على الاختلالات المسجلة عن قرب.

فبعد الانتهاء من عملية الترصيف بالحجر، والتي وصفت من طرف عدد من المواطنين بأنها غير متناسقة وتفتقر للجمالية والدقة التقنية، أقدمت الشركة المكلفة بالمشروع على إعادة الحفر من جديد لغرس الأشجار ووضع قنوات تصريف مياه الأمطار، التي تم تجاهلها في المراحل الأولى من الأشغال، ما زاد من حدة الانتقادات.

هذا المشهد أثار استياء واسعا في صفوف المواطنين، الذين تساءلوا عن أسباب غياب التنسيق بين مختلف المتدخلين، وعن دور المصالح التقنية والجهات المشرفة في تتبع الأشغال وضمان احترام المعايير والجودة المطلوبة، خصوصا وأن ساحة العدالة تعد من الفضاءات الرمزية بمدينة تطوان، وكان يفترض أن تكون نموذجا في التصميم والتنفيذ لا عنوانا للعشوائية وسوء التدبير.

ويبقى السؤال المطروح: هل سيسفر تدخل عامل الإقليم في هذا التوقيت عن وقف مظاهر العشوائية وتصحيح مسار الأشغال وتسريع وتيرتها وفق معايير الجودة المطلوبة، بما يضمن استعادة ثقة المواطنين في قدرة السلطات على تدبير المشاريع العمومية بشفافية ونجاعة، أم أن هذه الزيارة لا تعدو كونها مجرد عملية تفقد شكلية دون اتخاذ إجراءات حقيقية لمحاسبة المتورطين، لتظل ساحة العدالة التاريخية في حلة مشوهة إلى إشعار آخر ؟

المنصوري

مختصرات شمالية

قام البرلماني رئيس جماعة أزلا، المنتمي لـ«البام»، الأسبوع الماضي، بتنظيم حفل كبير بالمنطقة جمع خلاله عددا من الفقراء والمعوزين لتقديم هدايا وإكراميات لهم.

وقد اعتبر العديد من المتتبعين للشأن المحلي، أن هذه الخطوة لا يمكن تفسيرها سوى بمحاولة استعادة شعبيته والاستعداد المبكر للاستحقاقات الانتخابية المقبلة، خاصة وأن المعني لم يظهر في أنشطة ميدانية منذ فوزه بالمقعد البرلماني وبرئاسة الجماعة.

فوجئ المواطنون بعمالتي تطوان والمضيق - الفنيدق بقرار «إيصال المدينة» تقليص مواعيد انطلاق الحافلات، فبحسب إعلان رسمي صادر عن الشركة، سيكون توقيت آخر رحلة للحافلات داخل الوسط الحضري على الساعة التاسعة والنصف مساء بدل العاشرة، وبخصوص الخطوط التي تؤمن النقل بين المناطق القروية، فستنطلق آخر رحلة من محطات الوقوف على الساعة الثامنة والنصف مساء عوض التاسعة.

فهذا القرار يضر بمصالح العمال القادمين من المناطق القروية إلى المدن، وكذلك العاملين بين تطوان والمضيق والفنيدق، الذين يجدون أنفسهم محرومين من وسيلة نقل تؤمن عودتهم في أوقات متأخرة.

أقدم عبد المالك أبرون، الرئيس السابق لنادي المغرب التطواني، والمسؤول بالجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، ورجل الأعمال المعروف، على الحجز على الحساب البنكي للنادي تنفيذا لحكم صادر عن المحكمة التجارية بطنجة، مطالبا بمبلغ يقدر بـ 300 مليون سنتيم.

ويأتي هذا الإجراء بعد توصل الفريق بمنحة الجماعة الترابية، مما أدخل النادي في أزمة مالية جديدة وأثار جدلا واسعا في الأوساط الرياضية بتطوان.

كواليس جهوية

كلميم

فعاليات تطالب بحماية جبل تاريخي في جماعة تغجيجت

الأسبوع

راسلت فعاليات جمعوية من جماعة تغجيجت التابعة لإقليم كلميم، وزارة الثقافة والسلطات المحلية، من أجل حماية جبل بودايو، الذي يحتضن نقوشا صخرية ضاربة في عمق التاريخ ومصنفة ضمن التراث الوطني والإنساني.

وحسب الفعاليات، فإن الجبل القديم تعرض لعمليات اقتلاع للأحجار وفتح مقالع غير مرخصة من طرف عمال شركات خاصة من أجل تحقيق أرباح مالية، في تجاهل تام لقيمته الأثرية والبيئية، محذرة من الخطر الذي يهدد مناطق تينزرت وامتضي وحوض أيت حربيل، والتي تعتبر موروثا ثقافيا وأركيولوجيا مفتوحا يضم معالم أثرية وكتابات ونقوشا صخرية تاريخية.

وطالب النشطاء وزارة الثقافة بإرسال لجنة خاصة من خبراء علم الآثار، من أجل توثيق الأضرار وفرض حماية قانونية على جبل بودايو، طبقا للقانون المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والتحف الفنية، وفتح تحقيق في عملية الترخيص لمقلع بالمنطقة الأثرية القديمة التي تعتبر من الذاكرة التاريخية والجماعية للمغرب.

العرائش

مطرح عشوائي وسط الأحياء السكنية يحول حياة النـاس إلـى جحـيم

الأسبوع

تعرف مدينة العرائش وضعا بيئيا مقلقا وكارثيا، بسبب المطرح العشوائي للنفايات المتواجد وسط الأحياء السكنية، وخاصة الوحدة والمنار، والذي حول حياة ساكنتها إلى جحيم.

وكشفت مصادر محلية عن تدهور الوضع البيئي بمدينة العرائش والجماعات القروية المجاورة، نتيجة استفحال وضعية المطرح الجماعي بتجزئة المنار، وانتشار المطارح العشوائية بالصنادلة، والتي تسبب أضرارا صحية بفعل انبعاث الروائح الكريهة.

وانتقدت فعاليات سياسية وحقوقية استمرار انبعاث الروائح الكريهة التي تؤثر سلبا على البيئة وصحة المواطنين، واستمرار تأخر مشروع المطرح الإقليمي الموحد، والذي توقف منذ سنة 2017، رغم الوعود التي قدمت للساكنة.

وحملت نفس الفعاليات المسؤولية للمجالس المنتخبة والسلطات المحلية، بسبب الوضعية الحالية في ظل تعثر مشروع المطرح الإقليمي الموحد لإقليم العرائش، مطالبة بضرورة العمل من أجل إخراج المشروع لحيز الوجود ووضع حد لمعاناة الساكنة.

وسبق أن طالبت حركة «الشباب الأخضر» برفع الضرر وتأهيل المنطقة المشمولة بمطرح النفايات ودعم المبادرات البيئية لتخفيف الضغوط الناتجة عن وجود هكذا مصادر تلوث بيئي، داعية إلى اتخاذ إجراءات فورية لحل هذه المشكلة وتحسين وضعهم البيئي والصحي وإيجاد مكان جديد للمطرح.

عين على الشرق

إعداد: زجال **بلقاسم**

القضايا التي تنتظر فوق طاولة الوالي الجديد لجهة الشرق

يواجه الوالي الجديد لجهة الشرق محمد عطفاوي، تحديات كبرى ترتبط باستكمال المشاريع التنموية العالقة، وتحسين جودة الخدمات العمومية، لاسيما قطاع النقل الحضري بمدينة وجدة، وتأتي هذه التحديات في سياق ما تشهده المدينة من جهود لتأهيل بعض الفضاءات العامة والمنتجعات الطبيعية، بالإضافة إلى مدارات شارعي امبارك البكاي لهبيل والشيخ زايد، فضلا عن أشغال تهيئة وتوسعة الشبكة الطرقية بوسط المدينة، التي وإن كانت تسجل بعض التعثرات، إلا أنها تبقى أساسية لدينامية التنمية.

وتعتبر هذه الأشغال ضرورية لتحفيز الاستثمار وخلق فرص عمل مستدامة في جهة تسجل نسب بطالة مرتفعة، وتساهم في التخفيف من الإقصاء المجالي، وفي هذا الإطار، تتطلب مهمة الوالي الجديد حزما وصرامة في تحديد جداول زمنية دقيقة لإنهاء الأشغال الجارية، خاصة في وسط المدينة، والتي يتسبب تعثرها في إرباك حركة المواطنين والمركبات، ويلحق أضرارا مادية بالسيارات نتيجة للحفر والطرق غير المؤهلة.

وينتظر من الوالي الجديد تسريع معالجة ملف النقل الحضري، الذي يشكل نقطة ضعف رئيسية في المنظومة الخدماتية للمدينة، فالتحديات المرتبطة بنقص الحافلات، وتدهور جودة الخدمة، والتكدس المفرط للركاب، فضلا عن لجوء المواطنين لوسائل نقل غير آمنة، تستدعي تدخلا عاجلا من لدن الوالي تفعيلا للمقتضيات المنصوص عليها في قانون الجماعات الترابية، عن طريق اقتراح نقاط في جدول أعمال مجلس جماعة وجدة تتعلق بهذا الملف، وضمان حسن سير المرفق العمومي وفقا للمادة 112 من القانون ذاته، لضمان خدمة نقل حضري تستجيب لتطلعات ساكنة مدينة وجدة التي لا تقل أهمية عن المدن المغربية الأخرى التي تستعد لاستضافة مونديال 2030.

عطفاوي

تجدد حراك الماء بفجيج

عادت نسوة مدينة فجيج، الأسبوع الماضي، إلى الشوارع مرتديات «الحايك» الأبيض التقليدي، في خطوة رمزية لإحياء الذكرى الثانية لـ«حراك الماء» الذي اندلع عام 2023، في احتجاجات تهدف إلى التنديد مجددا بقرار تفويت تدبير قطاع الماء الصالح للشرب إلى الشركة الجهوية متعددة الخدمات، مؤكدات على أن الماء في الواحة ليس مجرد مورد، بل جزء لا يتجزأ من الهوية والتاريخ، و«حق لا امتياز»..

وضمت المسيرة نساء من مختلف الأعمار، واكتسبت طابعا رمزيا عميقا بفضل ارتداء «الحايك» الذي تحول إلى راية صامتة تعبر عن التمسك بالأصول والجذور. فالحايك لم تكن مجرد زي، بل رسالة قوية تعكس رفض الساكنة لما يعتبرونه مساسا بحق تاريخي في الماء، الذي لطالما شكل عمود الحياة والنظام الاجتماعي في الواحة على مدى قرون طويلة، ومحاولة لمقاومة «تسليع الماء».

ورفعت المحتجات شعارات واضحة مثل «الماء حق وليس امتيازا» و«لا لتسليع الماء»، مؤكدات تصميمهن على مواصلة النضال والدفاع عن هذا الحق الأساسي. وتأتي هذه التحركات في ظل إصرار السكان على اعتبار الماء في فجيج مكونا أساسيا من مكونات الهوية الجماعية والذاكرة التاريخية للمدينة، وليس مجرد سلعة يمكن خوصصتها أو التفريط فيها، مما يضع السلطات أمام تحد جديد في التعامل مع هذا الملف الاجتماعي الحساس.

رئيس مجلس الناظور يحول الواجبات إلى إنجازات

مرت أشغال دورة أكتوبر لجماعة الناظور على إيقاع متوتر، حيث دخل رئيس المجلس، سليمان أزواغ، في مواجهة حادة مع عضو المعارضة عن حزب الاشتراكي الموحد، عبد الحكيم شملال، هذا الأخير وجه تساؤلات مباشرة حول مصير الميزانية المحلية وكيفية صرف الأموال العمومية التي استخلصها المجلس منذ بداية الولاية، مما اعتبره الرئيس مجرد «بوليميك سياسي».

المثير في هذا النقاش، هو شروع رئيس الجماعة في تعداد ما اعتبرها «إنجازات» للمجلس، من قبل تحسين الإنارة العمومية باستخدام مصابيح «ليد» المقتصدة للطاقة، وتقليص مصاريف الكهرباء، وتسوية الوضعية الإدارية للموظفين، وتسديد الديون المستحقة والأحكام القضائية، وفي خضم هذا «التباهي»، بدا أن الرئيس أغفل أن تنفيذ هذه المهام يدخل في صميم مسؤولياته وواجباته، التي يتقاضى عليها امتيازات ليست بالهينة، وهو ما يطرح التساؤل حول ما إذا كان أداء الواجبات الأساسية قد أصبح ينظر إليه كإنجاز يستدعي التباهي والاحتفال أمام المواطنين، بدلا من اعتباره جزء لا يتجزأ من التسيير اليومي الذي ينتظره الناخبون ؟

ويطرح هذا المنطق تساؤلات جدية حول مدى فهم الخطاب السياسي للمفهوم الحقيقي لخدمة الصالح العام، فالتسويق لهذه الأعمال كـ«إنجازات» كبرى قد يشي بمحاولة لتغطية جوانب أخرى أو صرف الانتباه عن تفاصيل أدق تتعلق بالتدبير المالي، وهو ما لا يمكن فصله عن سياق غياب نقد ذاتي حقيقي، أو اعتراف بالقصور في بعض الجوانب، وهو ما يفقد الخطاب مصداقيته أمام المواطنين الذين يدركون طبيعة المسؤوليات الملقاة على عاتق المنتخبين.

كواليس جهوية

سطات

إيقاف حارس عام مؤسسة للتكوين المهني بسبب خروقات

الأسبوع

عرفت مدرسة محمد السادس لتكوين التقنيين المتخصصين في مهن البناء والأشغال العمومية بمدينة سطات، إعفاء الحارس العام للمؤسسة من مهامه بسبب ارتكابه تجاوزات غير قانونية أثناء تسجيل الطلبة الجدد للموسم الحالي.

وقرر المدير الجهوي للمكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل، إقالة الحارس العام من منصبه بناء على تقرير لجنة تفتيش قامت بزيارة للمؤسسة ورصدت خروقات تتعلق بملفات التسجيل وانتقاء المترشحين، تتعلق بالمعايير القانونية والشفافية المفترضة في عمليات القبول.

وقدمت اللجنة تقريرا يتضمن جميع الخروقات والتجاوزات الإدارية والمراقبة، ما دفعه إلى توقيف الحارس العام وإحالته على المجلس التأديبي للبت في الموضوع واتخاذ الإجراءات القانونية، حيث يأتي هذا القرار من أجل محاربة جميع أشكال المحسوبية داخل مؤسسات التكوين المهني التي يجب أن تكون مفتوحة أمام جميع التلاميذ والطلبة الراغبين في التكوين وفق مبدأ الكفاءة.

بولمان

سكان جماعة بإقليم بولمان يخرجون في مسيرة للمطالبة بأبسط الحقوق

الأسبوع

نظم سكان دوار المسارح التابع لمنطقة آيت حسان بجماعة أولاد علي يوسف، دائرة أوطاط الحاج إقليم بولمان، وقفة احتجاجية لإسماع صوتهم للمسؤولين المحليين والسلطات الإقليمية، منددين باستمرار التهميش والإقصاء الذي يعانون منه.

ويعاني السكان من غياب شبكة الاتصال والأنترنيت، الذي يعيق الوصول إلى الخدمات الرقمية الأساسية، مما يفاقم العزلة الاجتماعية والاقتصادية، وتوقف مشروع الطريق الرئيسي، الذي كان يُمثل الأمل الوحيد لفك العزلة عن الدوار، حيث أدى إيقافه إلى صعوبة التنقل وتعريض السكان للمخاطر، وانعدام البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك الكهرباء والمياه، مما يهدد الاستقرار اليومي للساكنة، وكذا ضعف الاهتمام بالمجالات التنموية والتعليمية والصحية، حيث يفتقر الدوار إلى مدارس ومراكز صحية كافية، مما يعيق التعليم والرعاية الصحية للأطفال والكبار.

وفي غياب برامج تنموية وعدم استفادة الساكنة من أي مشروع من مشاريع مجلس الجهة، يطالب السكان السلطات الإقليمية والجهوية، بالتدخل لإخراجهم من التهميش المستمر منذ سنوات، ومن العزلة التي تعرفها الدواوير، والتي تزيد من تفاقم الأزمة الاجتماعية وارتفاع نسبة البطالة.

الراشيدية

مطالب بفتح تحقيق في شبهة «اختلاسات» قديمة

الأسبوع

فجر مستشار بجماعة اغريس العلوي بإقليم الراشيدية، فضيحة تتعلق بشبهات فساد مالي وإداري بالجماعة، واتهام الرئيس الحالي للمجلس بـ«اعترافه باختلاس أموال».

ونشر المستشار مصطفى حطي، الذي تم الاستماع إليه من قبل الفرقة الوطنية للشرطة القضائية في إطار البحث حول شبهة الفساد المالي بالجماعة، تدوينة قال فيها أن «الرئيس الحالي حين كان في صفوف المعارضة خلال الولاية السابقة 2016-2021، اعترف بارتكاب اختلاسات»، وأوضح أن أقوال الرئيس الحالي خلال الولاية السابقة، قد تكون مدونة في محاضر رسمية لدورات المجلس الجماعي، وهو ما اعتبره «قرينة على وجود شبهة واعتراف بالتصرف غير المشروع في المال العام، بما يرقى إلى أفعال قد تندرج في نطاق الجرائم المنصوص عليها في القانون الجنائي، لا سيما جرائم الاختلاس والتبديد».

وطالب المستشار الجماعي بفتح تحقيق شامل ودقيق في القضية من قبل المفتشية العامة للإدارة الترابية ووزارة الداخلية، مؤكدا على ضرورة عدم التراخي في مثل هذه الملفات وبأن زيارة المفتشية تمثل فرصة لكشف الحقيقة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

الحسيمة

إعفاء المدير الإقليمي للتعليم يثير جدلا واسعا وسط تضارب الروايات

ابتسام لهلالي

شهد الوسط التعليمي خلال الأيام الأخيرة جدلا واسعا عقب صدور قرار إعفاء المدير الإقليمي لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة بالحسيمة، في خطوة فاجأت العديد من المتتبعين والفاعلين التربويين، وفتحت الباب أمام تساؤلات متعددة حول خلفيات القرار وأسبابه الحقيقية، خاصة وأنه صدر في ظرفية لا تسمح باتخاذه لأنه يؤثر سلبا على السير العادي للمؤسسة التعليمية في دخولها المدرسي، الأمر الذي ترك المجال مفتوحا أمام التأويلات المتباينة.

فقد تعددت وتضاربت الروايات بشأن ظروف صدور هذا قرار؛ فبينما تذهب بعض المصادر إلى أن القرار جاء بناء على طلب شخصي بسبب ضغوط مورست على المدير الإقليمي من جهة نقابية معلومة، تشير روايات أخرى إلى أن تدخلات نقابية تمت لدى الجهات المركزية من أجل دفعها نحو اتخاذ هذا الإجراء، خاصة في ظل ما وصفه البعض بـ«توتر العلاقات» بين المسؤول الإقليمي وبعض النقابيين.

وأعادت حادثة الإعفاء إلى الواجهة بلاغا صادرا عن إحدى النقابات التعليمية بالمنطقة، وتدوينة لأحد النقابيين تضمّنت عبارة حادة ومستفزة من قبيل «كل من يتحدى قراراتنا سيصعق»، وهو ما فسره عدد من المتتبعين بأنه رسالة تهديد ضمنية موجهة إلى المسؤولين الإداريين الذين يرفضون التجاوب مع مطالب النقابة المعنية، أو يخالفون توجهاتها الميدانية، وهذه العبارة التي عرفت انتشارا واسعا جعل البعض يربط بينها وبين قرار الإعفاء الأخير، باعتباره امتدادا لصراع خفي بين الإدارة والنقابة حسم على حساب الإدارة، في ضرب لمصالح المؤسسة التعليمية.

وقد أعادت هذه الواقعة النقاش حول حدود تدخل النقابات في تدبير الشأن التعليمي، ومدى احترامها لاستقلالية القرار الإداري، كما أعادت النقاش حول استقلالية النقابات عن الأحزاب وعن خدمة المصالح الحزبية الضيقة؛ فبينما يعتبر البعض أن العمل النقابي عنصر أساسي في الدفاع عن الحقوق وتحسين ظروف الشغيلة التعليمية، يرى آخرون أن تغول بعض الممارسات النقابية مستقوية بقربها من جهة حزبية، قد يشكل تهديدا لتوازن المنظومة ويؤثر سلبا على سير المرفق العمومي.

أصداء

أزمـــور

شكيب جلال

يروج وسط دواليب المجلس البلدي لأزمور، قرب وصول لجنة من المجلس الجهوي للحسابات إلى البلدية، من أجل افتحاص بعض الملفات منها ملف «قفة رمضان» التي لم توزع في الشهر الفضيل لعام 2024، ولم توزع إلا مؤخرا في 2025 بينما لا تفصلنا عن رمضان المقبل سوى أربعة أشهر.

شهران مرّا على الدخول المدرسي ولا زال التلاميذ والآباء يبحثون عن عدد من الكتب والمقررات الدراسية المفقودة من المكتبات، وتستمر هذه المحنة رغم توصل أرباب المطابع بالدعم من الوزارة، في انتظار تعميم نموذج مدارس الريادة التي لا تخلو هي الأخرى من المشاكل منذ بداية الموسم الدراسي.

ظهرت أولى الأعطاب في الساحة الكبرى لأزمور، والتي استغرق بناؤها أربع سنوات، حيث أن الإنارة معطلة في معظم أرجاء الساحة والأزبال والنفايات متناثرة في كل أرجائها ولا يعرف هل هذه الساحة مشمولة بخدمة النظافة لشركة النظافة بأزمور ؟

النقل المدرسي خفف الضغط على دور الطالب والطالبة، التي كانت تأوي الطلاب القادمين من المناطق القروية والبعيدة لمتابعة دراستهم قبل إحداث النقل المدرسي، لكن اليوم أصبحت عدد من دور الطالب شبه خالية من النزلاء في غياب أي إحصائيات عن نشاط هذه الدور وطريقة تسييرها ومصاريفها، وهي شبه فارغة ومسؤولو التعاون الوطني في «دار غفلون».

في بداية موسم الاصطياف، توقفت أشغال هدم بعض المباني بشاطئ الحوزية تمهيدا لإعادة تأهيله وإحداث كورنيش على طول الشاطئ، لكن السؤال العالق: لماذا لم تستأنف الأشغال بعد الصيف ؟

لا زال الموظفون ورجال التعليم الذين صدر في حقهم قرار العزل، لأسباب مختلفة ووصلوا لسن التقاعد، لم يتوصلوا بمعاشهم حتى الآن، وعند استفسارهم عن التأخير الحاصل في المعاش، كان جواب الصندوق المغربي للتقاعد بأنه لم يتوصل بعد بملفاتهم من مصالح الموارد البشرية بوزارة التعليم، ليبقى هؤلاء المطرودون تائهين بين مصالح الموارد البشرية لكل وزارة.

الرباط يا حسرة

بأي جديد عدت يا ميزانية العاصمة ؟

لا سياسة اجتماعية ولا اقتصادية ولا استثمارية

اعتمادا على المادة 152 من القانون الجماعي التي تبين أن «الميزانية هي الوثيقة التي يقدر ويؤذن بموجبها بالنسبة لكل سنة مالية مجموع موارد وتكاليف الجماعة»، وقد اجتمع مجلس جماعة الرباط في دورته الثالثة والأخيرة لهذه السنة، وصادق على ميزانيته، نقول ميزانيته حسب سطور الميزانية في شق النفقات وأغلبها انكبت على توفير السيولة لتلبية حاجيات، إما للموظفين أو للأعضاء المنتخبين، وهذا ما نبهنا إلى ثغراته قبل البدء في اشتغال اللجان المكلفة بالتحضير لخارطة طريق لميزانية بأركان سياسية واجتماعية واقتصادية واستثمارية.. فإذا بهذه اللجان المكونة من أعضاء ينتمون إلى أحزاب سياسية «يا حسرة»، يطلعون إلينا بمسودة أوراق محاسباتية أنزلتها مصالح إدارية أعطت فيها الأسبقية والأهمية لتغطية نفقات امتيازات رؤسائهم المنتخبين وبسخاء حتى تكون جواز مرور لمصاريف الفئة المنفذة والتي «تلتهم» حوالي نصف الوعاء المالي للعاصمة، وأيضا لتمرير، وبالقانون، نفقات ظلت مفروضة منذ حوالي 40 سنة، بالرغم من مقتضيات المادة 181 التي تحدد فقط 6 من هذه النفقات إجبارية.. إجبارية نعم، ولكن بدون تسقيف، وحتى لا نكرر ما أسلفنا ذكره في مقالات سابقة، نؤكد أن الميزانية إذا لم تستند لرؤية جادة من السياسيين المصوتين، فإنها تنحرف إلى «كراسات» بأرقام جوفاء بدون روح ولا حتى نكهة الوثيقة الإدارية بالمكتوب فيها من عناوين لمواضيع عمرت منذ عقود.

وبينما تتطلع العاصمة السياسية إلى العالمية، نفاجأ بممثليها يرجعون إلى أرشيفات القرن الماضي، أو بعبارة أصح بنقل ميزانية ذلك الزمن من بعد إضافة، بالطبع، بدع الريع، الذي نصلى اليوم بفرضه علينا كتحصيل حاصل، ودائما بتكييف ومجانسة مع مقتضيات تشريع 2015، وكنا نأمل مع تألق إلى حد تربع العاصمة على أريكة أجمل وأنظف وأحسن العواصم في القارة بفضل المشاريع الملكية والثورة الإصلاحية التي صاحبتها بعيدا عن بعض منتخبينا وميزانياتهم، (كنا نأمل) أن تستيقظ فيهم الغيرة الوطنية، وينخرطون في تعزيز الأوراش الملكية التي فاجأت العالم بفخامتها وخدماتها وثقل مردوديتها الاجتماعية والاقتصادية والسياحية والرياضية، وتصحيح هندسة معمارها لرفاهية سكانها ولرد الاعتبار إلى عاصمة مملكة تعد مرآة تعكس حضارة شعب وتجذر تاريخ عريق للأمة المغربية.

هذا الرصيد المرصع في كل أنحاء الرباط، لا نلمسه في ميزانيتها «المدربلة»، فلا اهتمام للرباطيين بهذه الميزانية، لفراغها من متطلباتهم ومتمنياتهم وحاجياتهم، حتى أنه لا علم لهم حتى باجتماعات منتخبيهم ولا بقراراتها، وهذا دليل على عدم شعبيتهم، ودون شك لخروجهم عن جادة النضال إلى استغلال ثقة الرباطيين.. فلقد عادت ميزانية العاصمة، لكن بأي جديد للمستقبل وهي من أرشيف الماضي ؟

بعد أكاديمية كرة القدم

العاصمة السياسية في حاجة لأكاديمية للعمل السياسي

خريجو أكاديمية محمد السادس لكرة القدم، وتأسست سنة 2009، عادوا رفقة زملائهم من مختلف الأكاديميات، من الشيلي بالكأس العالمية الأولى في تاريخ المملكة، وأهدوها للملك والشعب؛ فهذا التتويج لم يكن من فراغ أو ضربة حظ، وإنما بإعداد أكاديمي للشباب وقد انخرط فيه بكل ما يتطلب ذلك من إمكانيات مادية وموارد بشرية لصنع فن كروي بأقدام وعقول مغربية تتقن مبادئها، وبعد تكوين لمدة تفوق 10 سنوات، أثمرت الشجرة الرياضية، فأعطت ثمارها مجسدة في الإنجاز العالمي لمنتخب الشبان.

هذه المقدمة حاولنا من خلالها ربط انتصار الشباب بالعمل السياسي، وقد تسلح هؤلاء الشبان بالتكوين والاجتهاد والإرادة الوطنية لتحقيق هدفهم وحلمهم وبناء مستقبلهم. وإن كنتم تذكرون، فقبل الانتخابات الأخيرة، طالبنا بتكوين وتحضير المرشحين للانتخابات المحلية من الأحزاب المانحة لصكوك التزكيات، ونبهناها إلى المسؤولية الجسيمة للمغامرة بمرشحين لا يفقهون في التدبير اليومي لشؤون الرباطيين سوى القفز على سلطاتهم وأموالهم وممتلكاتهم، والجري وراء جني المحاصيل من الامتيازات وغيرها.. حتى أنهم داسوا بأقدامهم حرمة النضال، وخدعونا بالتلويح بأنهم جيل الكفاءات ومنقذو ما راكمه سابقوهم من إحباطات، وحاملو مشاريع تضاهي تلك المطبقة في العواصم العالمية، فإذا بهم يستطيبون المقام في المكاتب الفخمة، ويفتخرون بممارسة السلطات الإدارية الروتينية التي تقهقرت برجعية خدماتها وبطء تنفيذها، وما خفي كان أعظم.. والحمد لله أنقذنا المشرع بالمادة 111 من القانون الجماعي، والتي منحت لعامل الرباط اختصاصات الشرطة الإدارية كاملة، بينما المشاريع الملكية جهزت المدينة بفائض مما تحتاجه.. بإرادة متناهية للسمو بالعاصمة إلى العالمية.

وإذا كانت الأحزاب ملحة في رغبتها للاستمرار، فعليها تكوين أكاديمية لتلقين الفن السياسي بكل مقوماته الراقية، كما نرصده في باقي الأكاديميات من مهارة التخطيط وفصاحة الكلام الموزون والمختصر، وهدوء المتحدث وبراعة الإقناع، وتحديث التواصل مع المواطنين... إلخ.

وكانت بعض الهيئات قد برمجت في حملاتها الانتخابية السابقة وعدا بتكوين المنتخبين إداريا وسياسيا وحتى اجتماعيا، ليتأهلوا لقيادة مهامهم الانتخابية على أحسن وجه، وربما ما انفجر من فضائح خارج العاصمة أبطالها منتخبون، وعدم كفاءة البعض الآخر في التسيير والتمثيل داخل وخارج الوطن، ومواضيع أخرى، مما يلزم إنشاء هذه الأكاديمية السياسية للمنتخبين حتى يكونوا مؤهلين لتسيير العاصمة السياسية، ولإنقاذ الرباطيين من «التكرفيس» المفروض عليهم باسم الديمقراطية.

حديث العاصمة

المغزى من تنظيم «الكان» في الرباط

بقلم: بوشعيب الإدريسي

تتبعنا الأفراح التي عمت القارة الإفريقية جراء الانتصار الذي أحرزه منتخب الشبان على الأرجنتين، وعادوا إلى المملكة متوجين بكأس العالم، فتشجيع واحتفال الأفارقة بفوز المنتخب المغربي لم يفاجئنا بكثرة المحبة التي تجمعنا وإياهم، فأجلنا تقديم واجب الشكر والامتنان عبر الأثير والمواقع الاجتماعية على تهانئهم ومشاركتهم لأفراحنا، إلى موعد حضورهم في الرباط بعد أيام لنحتفل كأمة إفريقية بافتتاح مراسيم انطلاق «كان 2025» بمشاركة 24 دولة تأهلت منتخباتها الوطنية للدفاع عن أخلاقيات هذه الرياضة وتميزها بقدرة زرع وئام التعارف بين الشعوب، وأكثر من ذلك تقديمها للعالم في حلة تختلف عن مثيلاتها في باقي القارات، وقد عانينا قرونا من المؤامرات والحروب المخدومة لنتطاحن فيما بيننا حتى لا نشتغل بما يوحدنا ويحمي ثرواتنا.. وقد قاست قبلها دولة في حجم قارة هي الصين، فكتب أحد المثقفين الفرنسيين كتابا بعنوان «عندما تستيقظ الصين.. سيتزلزل العالم»، ألفه بفكر السياسي المثقف سنة 1973، وكان يتقلد آنذاك منصب وزير العدل، وتوفي سنة 1999، دون أن يعيش ولو لحظة بداية النهضة التي تنبأ بها لدولة فتحت جفونها للتو على تقهقر حضارتها وعلى غرقها في إيديولوجية من رواسب الماضي وعادات من العصور الوسطى، فانتفضت لنفسها وثارت على التشبث بالماضي فاعتنقت مبادئ الحاضر بقفزة موفقة من أقصى اليسار إلى عمق اليمين، فاستفادت وأفادت وتموقعت بين قيادات العالم.

فإذا كانت تنبؤات هذه القفزة صدرت منذ 52 سنة ولم يؤمن بها سوى قائلها، فإن نهضة إفريقيا لن تتطلب سوى شهورا في عصر الذكاء الاصطناعي، والمملكة وضعت أسسا لشموخ هذه النهضة في ركائز لا تعلمها إلا هي سعيا إلى تحقيق ما يروجه الغرب عن أن مستقبل العالم رهين بطوق النجاة من القارة السمراء.

فمن كان يحلم بأن بلدا إفريقيا يتوج بكأس العالم في ميدان كان حكرا على غير الأفارقة، ومن كان يتصور بلدا إفريقيا يكتسب الريادة في صنع الطائرات بكل أجزائها، ومن كان يتوقع مفاجأة نجاح عمليات طبية معقدة، وتجارب مختبرية ناجحة في صناعة التلقيحات والأدوية، وما لم ندرجه أعظم.. فإفريقيا دخلت المعادلات الدولية ورأسها في شمال القارة يبتكر ويفكر، يشخص ويعالج، يمهد ويترقب، وكل آماله نهضة إفريقيا بأكملها.. وهذا هو هدف تنظيم «الكان» في المملكة وافتتاح واختتام مراسيمه في العاصمة بتجهيزاتها الرياضية والصحية والمنشآت السياحية... إلخ؛ فالرباط لن تكون مجرد مستقبلة ومنظمة، بل مستضيفة وحاضنة للتراث الرياضي وراعية للإنسان الإفريقي، ومكلفة بإسعاد ضيوفها.. فمرحبا بإفريقيا في رحاب الرباط، داعين الله أن يجعل تظاهرة «الكان» لبنة في بناء عظمة إفريقيا موحدة وقوية بنهضة إنسانها في كل المجالات.

شهادات من الرواد

((**التراث** تثبيت للشخصية والحداثة، قفز نحو المستقبل، حركتان عمودية وأفقية تتحاوران بجميع الأشكال وعلى جميع المستويات والأصعدة لضبط التوازن في عالم متحرك في مكوناته الجوهرية، لا تقف حركة كائناته إلا لإعلان الموت والانتهاء.. وأمتنا حية طامحة مشرئبة للمستقبل.

والحوار بين التراث والحداثة هو في نفس الوقت حوار بين الأشكال والمناهج التقليدية التي اعتمدها التراث، وبين التكنولوجيات وأدوات التوصيل والتواصل التي ابتدعتها الحداثة)) انتهى.

من محاضرة نظمتها أكاديمية المملكة، ألقتها الأستاذة مليكة العاصمي أطال الله عمرها.

أسرار معمم العاصمة

منذ تولي المجالس المنتخبة الحالية وما هي في الواقع إلا نسخة محينة من التي سبقتها، لم تناقش أي ملف اجتماعي يهم الرباطيين، ومن هذه الملفات انتشار وبشكل يدعو إلى فتح تحقيق، مرض السرطان، فالمستشفيات والمصحات والعيادات تشهد يوميا حالات مختلفة من هذا المرض الفتاك والمكلف ماديا، ويحتاج إلى رعاية خاصة وعناية استثنائية، مما يستوجب وبكل مسؤولية عقد جلسة للمجلس الجماعي للاستماع إلى عرض في الموضوع من المدير الجهوي لوزارة الصحة لتحديد الأسباب.

إذا تم ما أشرنا إليه، ينبغي استدعاء في نفس الجلسة مندوب المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، لطمأنة الرباطيين على الإجراءات المتخذة لمراقبة نوعية وكمية وتركيبة المواد المستعملة ضد الطفيليات الضارة على الخضر والفواكه وأعلاف الماشية، والأسماك والدواجن.. ونعلم أن عددا من الصادرات إلى الخارج تم إتلافها لعدم احترامها والتزامها بالمعايير المفروضة، فأبسط «اعوجاج» أو «خدش» في أي منتوج، يمنع من الدول الأوروبية، وتعالوا لتتفرجوا على هذا الممنوع في أسواقنا.

اتفق مجموعة من الشباب الذين قادوا وشاركوا في الاحتجاجات، على الانخراط في الانتخابات لإعادة الاعتبار للنضال، برفض كل تعويض مادي وإسقاط كل امتياز معنوي، وبإحياء مبدأ التأطير والتواصل مع الرباطيين والابتعاد الكلي عن الأحزاب.. فبعد إحراز الشباب لكأس العالم، ها هم سيكونون حديث العالم مرة أخرى بإعادة الاعتبار للنضال الوطني.

في العاصمة دون غيرها من المدن، أطلقت أسماء رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية على ساحات مهمة، منها ساحة أبراهام لنكولن، وساحة روزفلت فرانكلين... إلخ، وخصصت حديقة تحمل اسم واشنطن أمام بناية الولاية وزنقة أمريكا وزنقة نيويورك بحي المحيط.. واليوم تستعد نخبة من أعضاء الجماعة لتقديم مذكرة من أجل تغيير اسم شارع النخيل بحي الرياض باسم دونالد ترامب، لمواقفه المؤيدة لوحدتنا الوطنية.

أرشيف الرباط

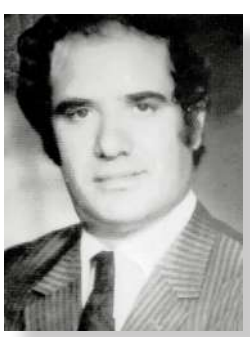

صورة للراحل امحمد بنمبارك الرباطي، وكان رحمه الله دبلوماسيا في سفارة المملكة بالعاصمة الجزائر، وأثناء زيارة وفد جماعة الرباط لحضور أشغال مكتب منظمة المدن العربية المنعقد في التسعينات، أقام السفير مأدبة غذاء للوفد الرباطي بحضور والي الجزائر العاصمة وعضو واحد من السفارة هو امحمد بنمبارك، تغمده الله بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته.

العدد: 1763 من 31 أكتوبر إلى 6 نونبر 2025

الرسائل التي لم تلتقط قبل أحداث العنف الأخيرة

عثمان محمود

لم يكن مستغربا أن تشهد بعض مدن بلدنا العزيز، مثل ذلك العنف الذي استهدف بعض الممتلكات العامة والخاصة؛ إذ لاحت منذ مدة غير قصيرة ملامح ومؤشرات ملموسة، بدت شاخصة للعيان، وتدعو إلى الانتباه إليها والإسراع إلى الوقوف عندها مليا، ومعالجة مسبباتها العلاج الآني العميق والبعيد المدى.. ألم يعد العنف الممارس داخل المؤسسات التعليمية، في السنوات الدراسية الأخيرة، حاضرا بشكل شبه ثابت، بحيث لا يكاد يمر أسبوع بعينه دون سماع أخبار عن ذلك العنف المقيت بين التلاميذ فيما بينهم، أو في حق المدرسين، في أحداث خطيرة أخذ بعضها شكلا مأساويا لا يليق البتة بالمجال التربوي؟ ألم يجد ذاك العنف البغيض له مكانا مريحا على مدرجات ملاعب كرة القدم، وخرج منها إلى الشارع، بل أحيانا على طول الطريق الرابط بين المدينة التي أتى منها أولئك المشاغبون، والوقائع تثبت ذلك، والأصابع تشير، للأسف البالغ، إلى مشجعي فرق عريقة، وقد كان ضحية هذا الشغب في بعض الأحيان البشر والشجر والحجر كما يقال، حتى بلغ الأمر إلى إغلاق أبواب الملاعب أمام الجمهور تارة، ومنع جمهور الفريق الضيف من أن يمني النفس بالتنقل رفقته إلى حيث سيواجه خصمه؟ ألم تتابع شبكات التواصل الاجتماعي في بث حي على مدار أيام، اعتلاء أحدهم سطح صهريج الماء الصالح للشرب في إحدى مدن إقليم بني ملال، فحرم الساكنة من هذه المادة الحيوية طيلة تلك الأيام، وجابه كل حوار معه بتحد سافر، وعنف غادر، كان آخر فصوله الضربات المتتالية بالعصا التي تلقاها أحد عناصر الوقاية المدنية، والنهاية البئيسة يعرفها الجميع؟ هي إذن رسائل ولا شك، كان من الأولى التقاطها، وفحصها وقراءتها بدقة حتى لا تبلغ الأمور إلى ما بلغت إليه هناك في شوارع وأحياء بعض المدن والقرى، وما أعقبها من خسائر مادية وإصابات في صفوف حماة الأمن، وبعض المشاغبين وهلاك آخرين..

أعتقد أنه آن الأوان لضبط زمام التسيب داخل المؤسسات التعلمية بتفعيل القوانين الداخلية بشكل صارم وحازم يضع حدا للانفلات والفوضى داخل المؤسسة التعليمية، حتى يسود الانضباط والاحترام المتبادل الذي يوفر الأجواء المناسبة للتربية والتعليم بعيدا عن المشاحنات، والانشغال عن الدرس والتحصيل بلا رادع، بدعوى الحرص على متابعة التلميذ لمسيرته الدراسية، والحد ما أمكن من الهدر المدرسي، وهل هناك أكبر من الهدر الذي يجسده هذا الصنف من التلاميذ في شكل شغب جامح وعنف خطير يقلق راحة المدرس والمدرسة، والراغب في التعلم والتكوين من التلاميذ، أما عن فوضى المدرجات داخل الملاعب فقد آن الأوان أيضا لإحداث بطاقات خاصة بالانخراط في تشجيع الفريق المحبوب، على أن تشترط جمعية المشجعين جملة شروط محددة، وعلى رأسها مسألة السن، فلا يعقل أن يسمح بالدخول للمدرجات لأطفال يتحولون في أي لحظة إلى وقود للانفلات الذي يشعل تلك المدرجات، ويعرض التجهيزات للخسارة والضياع، وربما بلغ اللهب إلى ما حول الملعب في أحداث تتكرر كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وهنا أود أن أهمس في أذن من يؤرقهم شغب الملاعب؛ يا سادة؛ إن دولا معروفة عانت لسنوات من ويلات ومصائب ذاك الشغب، لكنها اليوم تكاد تكون قد تحكمت فيه بشكل تام، وضبطت أمره، فهل من سبيل إلى الاستفادة من طرق علاج هاتيك الآفة هناك، ولو من باب الاستئناس؟ أما عن حادثة الصهريج، ففيها درس بليغ في أمر الانتباه إلى الحماية المثلى للمرافق الحيوية، إن على مستوى السياج والسور المصان بالطريقة الآمنة، أو الحراسة المسؤولة التي لا تدع الأبواب مشرعة أمام أي انتهاك خطير، كما حصل في أكثر من مناسبة.

بقيت كلمة؛ نعم إن كل الدلائل تثبت بالفعل أنه قاصر، لكن هذا لا ينبغي أن يدلى به عندما يفعل الأفاعيل أثناء اشتعال نار الشغب والعنف، بل الواجب كل الواجب هو السعي الحثيث إلى الأخذ بيده تربية وتعليما وتوعية وتوجيها وعناية، حتى يجتاز مرحلة القصور تلك إلى النضج المسؤول الذي يكسبه معرفة الحق والواجب سواء بسواء.

«جيل z».. صرخة الشباب المغربي نحو التغيير

نعيمة حاميني

ولد «جيل Z» في زمن السرعة والأنترنيت والتكنولوجيا، جيل لا يعرف المستحيل، فهو جيل كبر على الشاشات، لكنه ما زال يبحث عن صوت يسمع في الواقع.

الشباب المغربي يفكر بفكر جديد وأدوات حديثة وجرأة في الكلام والتعبير عن رأيه ومواقفه، من عدالة اجتماعية، تعليم، وصحة بدون أذن صاغية، جيل يرفض الوعود الكاذبة المزيفة..

إن الشباب ليسوا بمتمردين على الوضع، بل هم صادقون في أقوالهم، يحلمون بوطن أحسن وحياة آمنة ومستقبل زاهر.. لذلك على الحكومة:

- أن تقوم بالإنصات إلى شباب «جيل Z»؛
- خلق فرص عمل مناسب لمستواهم الدراسي؛
- إعادة النظر في التعليم ومقرراته؛
- خلق مستشفيات وأطر كفؤة في الصحة؛
- الاهتمام بالمدرسة العمومية لا للترقيع بمدارس الريادة؛
- الاهتمام بدور الأسرة في التربية الصحيحة وتوجيه أبنائها لما هو أفضل.

لذلك جاءت إشارة التفاعل مع احتجاجات الشباب في الخطاب الملكي الأخير في البرلمان، وهو خطاب نفهم منه توجيهات نحو التغيير، ودعوة إلى ضرورة التغيير من أجل حياة أفضل.

لماذا يخشى السياسي في المجتمعات المتخلفة الأنثروبولوجيا ؟

بنعيسى **يوسفي**

تعتمد العديد من الدول الديمقراطية عبر العالم في صياغة سياستها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على العديد من العلوم وبشكل خاص السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا، هذا ناهيك عن العديد من مراكز الدراسات التي تعكف على صياغة التوجهات والاستراتيجيات السياسية الكبرى لهذه الدول، داخليا وخارجيا، وبناء على نتائج ذلك تستشرف مستقبلها على المدى المتوسط والبعيد، وتستلهمها في بلورة برامجها على كافة المستويات، وبالتالي، تجدها تعمل جاهدة على رصد المقومات والمؤهلات والموارد الأساسية لترجمة كل تلك النتائج على أرض الواقع، والمستفيد أولا وأخيرا هو المواطن، وهكذا تكون السياسة مبنية عندهم على أسس متينة وعلى دراسات ميدانية حقيقية لا تضارب للأرقام فيها، ولا مجال للصدفة أو الطارئ.. كل شيء يسير وفق منهجية وسيرورة محكمة ومدروسة، مما يجعل الممارسة السياسية سلسة وانتقال السلطة من حزب لآخر يمر بسهولة بالغة في جو ينم عن رقي حضاري كبير، فالدول الديمقراطية لا تعادي العلوم الإنسانية ولا مراكز الدراسات، لأنها تعتبرها النافذة الحقيقية التي تطل من خلالها على أحوال المجتمع، وهي العين الثاقبة التي ترصد كل التموجات والظروف والأحوال التي يعيشها المجتمع على صعد شتى وفي أدق تفاصيلها؛ فهذه العلوم تعري المجتمع حتى يصبح مكشوفا وتساعد الفاعل السياسي على الاشتغال تأسيسا على معطيات ملموسة، ومن هذا المنطلق فهي تعتبر السند القوي الذي يسهل عليه تحقيق طموحات وأحلام شعبه دون مشقة.

ورغم هذه الأهمية التي تكتسيها هذه العلوم وبشكل خاص الأنثروبولوجيا، والخدمات الكبيرة التي يمكن أن تقدمها للسياسي، إلا أننا - للأسف الشديد - لا نرى هذه الصورة في المجتمعات العربية بالخصوص ومنها المغرب بطبيعة الحال، وهذا ما جعل السياسي فاقدا للبوصلة لا يفهم المواطن ولا يعرف متطلباته وأحلامه وتطلعاته، ولو كان هذا العلم مزدهرا في المغرب مثلا، لتم استثمار نتائجه في الميدان السياسي ولتحاشينا الكثير من الاحتجاجات والاصطدامات بين المواطن والسلطة، وهذا المعطى نجده مغيبا في النقاش العمومي الدائر حاليا حول أسباب خروج الشباب للاحتجاج في الشارع مطالبا بالإصلاحات، فالدراسات الأنثروبولوجية وحتى السوسيولوجية، هي بمثابة جرس إنذار استباقي ينبه السياسي إلى حالة الأمة ووضعيتها ومنسوب الاحتقان فيها، وأين وصلت الأزمة، والقطاعات الحيوية التي يجب التركيز عليها، لكن غياب هذه الدراسات وعدم توفر السياسي على معطيات حقيقية، جعل السياسة تعيش نوعا من الارتجال والتدبير المؤقت والظرفي، وهذا لم يعد مقبولا في الوقت الراهن بفعل تعاظم مشاكل المجتمع، والوعي الاجتماعي الذي أصبحت عليه شرائح واسعة تطالب الآن بحقها في العيش الكريم وبخدمات اجتماعية في المستوى المطلوب .

فالمغرب له تاريخ سيء مع العلوم الإنسانية عامة منذ زمن بعيد، والأنثروبولوجيا بشكل خاص، ولعل إقفال المعهد الوحيد الذي كان يعنى بتدريس الأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا منذ سنة 1971 إلى يومنا هذا، وتغييب هذه العلوم في الفضاء الجامعي، دليل على أن حبل الود مفقود بين المغرب الرسمي وهذه العلوم، الشيء الذي يجعل الكثير من المهتمين والدارسين يطرحون سؤالا عريضا: لماذا هذا الجفاء بين الدولة وهذه العلوم؟ هل ارتكبت الأنثروبولوجيا بالخصوص كعلم خطئا في حق المغرب؟ ولماذا تتوجس الدولة والسياسي خيفة من هذا العلم؟ فمن حيث أن الأنثروبولوجيا أخطأت في حق المغرب حتى يتم تبرير إغلاق المعهد، فليس هناك ما يثبت ذلك كما يجنح إلى ذلك الأنثروبولوجي المغربي عبد الله حمودي، خاصة وأن عمر الأنثروبولوجيا في المغرب قصير، فحتى حينما كان هذا المعهد يشتغل في أواسط الستينات، لم يكن هذا العلم يدرس أو يلقن كشعبة مستقلة، وإنما كدروس مدمجة في السوسيولوجيا، وكيفما كان الحال، قد يكون الأنثروبولوجيون في تنظيراتهم لمظاهر الحياة بالمغرب، تشوب جوانب منها بعض الأخطاء، وهذا وارد في مثل هذه العلوم؛ فصحيح أن لدينا كتابات قديمة في هذا العلم تعود إلى أوائل القرن الماضي، ومن الممكن علميا أن نعثر فيها على أخطاء، فكل علم كيفما كان معرض للخطأ، ولعل أيضا ما جعل هذا العلم رغم أهميته غير مرغوب فيه، والدولة لطالما صدت الأبواب في وجهه، هو تلك «السمعة السيئة» التي التصقت به عنوة بحيث كان ينعت بالعلم الاستعماري الذي استعمل من طرف القوى الكولونيالية للتغلغل في المغرب وهذا معروف، لكن ليس هذا هو العلم الوحيد الذي تم الاعتماد عليه لتحقيق الهدف التوسعي؛ ففي تلك المرحلة كانت العلوم الاقتصادية والسياسية والجغرافية قد ازدهرت في أوروبا، وقامت بدورها في الاستعمار الغربي للمغرب، ومع ذلك يتم توجيه أصابيع الاتهام إلى الأنثروبولوجيا لوحدها وتحميلها المسؤولية العظمى في ذلك. كل هذه مبررات تسوقها الجهات الرسمية لرفضها لهذا العلم، لكنها مسوغات لا تعكس الحقيقة البتة، بل الحقيقة هي أن النخبة السياسية تخاف فعلا من الأنثروبولوجيا، لأنها تكشف المستور وتظهر الحقيقة كما هي دون مساحيق أو روتوشات، ومن الطبيعي جدا أن تكون عند كل مسؤول سياسي تحفظات على كل علم يفسر الظواهر الاجتماعية بما فيها الظواهر السياسية، وكشف تناقضات المجتمع ومفارقاته، فعلم الأنثروبولوجيا يحرص على النبش في التفاصيل الصغيرة التي تغفل عنها الدراسات وتغفلها النخبة السياسية ولا تعير لها اهتماما، ولتوضيح الأمر أكثر، فالاقتصادي مثلا حينما يتناول ظاهرة عمل الفتيات الصغيرات أو القاصرات، يلجأ إلى الإحصائيات والمبالغ المالية التي يُدرها هذا القطاع، وهامش الربح، كل شيء مبني على لغة اقتصادية ومالية صرفة، والسياسي يرى فيها صوتا انتخابيا ليس إلا، أما الأنثروبولوجي، فيوجه بوصلته إلى من تكون تلك الفتاة العاملة ووضعها العائلي، كم سنها، كيف تشتغل، أين تنام، ظروف عيشها هل هي ملائمة مقارنة بأقرانها؟ وقس على ذلك من الأسئلة التي لها ارتباط وثيق بالحياة الاجتماعية للفتاة العاملة، وحينما يصف الأنثروبولوجي هذا الواقع ويستقرئ من خلاله العقليات، فهذا ما يكون له وقع أقوى..

فالكثير من المسؤولين لا يتحملون مهمة الأنثروبولوجي، ويتوجسون من نظرته النقدية والجذرية، والمغاربة حكومة وأحزابا وأوساطا محافظة، لا يتحملون وصف الحياة اليومية مع العلم أنهم يستسيغون الإحصائيات، رغم أنها في بعض الأحيان جافة أو كاذبة أو خادعة.

إن حالة اللااعتبار التي يعاني منها علم الأنثروبولوجيا، سواء في المغرب أو في العديد من المجتمعات العربية، تؤكد شيئا واحدا وهو أن هذا العلم غير معروف لدى المسؤولين وغير المسؤولين ومحاربته نابعة من هذا الأساس، ولهذا يمكن القول أن هذا العلم يعاني على واجهتين، الأولى من سوء الفهم والمعرفة من الأوساط المسؤولة، التي لا تفتح له المجال لتثبيت وجوده، والثانية من بعض المثقفين أنفسهم الذين درسوا بعض العلوم، السياسية منها أو السوسيولوجية، ويدعون أنهم أنثروبولوجيون، مع العلم أن عدد الذين درسوا هذا العلم عن كثب واهتموا به قليل مقارنة مع هؤلاء الذين يتطاولون عليه من باب الموضة، والصحافة تقدمهم على أساس أنهم أنثروبولوجيون، والأنثروبولوجيا منهم براء.

إدماج الزكاة في النظام الاقتصادي

في سنة 1980، بمناسبة افتتاح دورة تشريعية لمجلس النواب، وفي ذلك العهد أعلن الملك الحسن الثاني نور الله ضريحه، وهو يترأس افتتاح تلك الدورة، عن إحداث جائزة الحسن الثاني لأحسن بحث يكتب في موضوع الزكاة وإدماجها في الحياة الاقتصادية، وفعلا شارك في إعداد هذا البحث ثلة من العلماء والفقهاء والباحثين، وقدموا باكورة أعمالهم لوزارة الشؤون الثقافية، واجتمعت لجنة من المتخصصين وذوي الكفاءات العالية لاختيار أحسن وأجود بحث في موضوع إدماج الزكاة في الحياة الاقتصادية، ولكن لم يقع الإعلان عن الفائز ولم تخرج الفكرة لحيز الوجود ومجال التطبيق، ولعل السبب يرجع - في ذلك الوقت - إلى شعور ساد الأوساط المالية بسبب أن إدماج الزكاة في النظام الاقتصادي سينتج عنه إرهاق مالي للمكلفين والملزمين بأداء الضرائب، وفضلوا أن يترك موضوع إخراج الزكاة للوعي الديني لكل شخص، وتخوف من كيفية جمعها وأدائها للمستحقين من أموال الزكاة، وقد انصرمت مدة طويلة وتطبيق تلك الفريضة بقي معطلا ومشلولا، وبقيت المشاكل الاجتماعية التي يمكن للزكاة أن تساعد على حلها ووضع حد لتراكمها واستفحالها.

وبمناسبة حلول ليلة القدر المباركة، أكد أمير المؤمنين تعليماته السامية فيما يخص تطبيق فريضة الزكاة، وأكد العاهل الكريم في خطابه على إبراز عند دراسة موضوع فريضة الزكاة، الجوانب التالية: تشكيل لجنة من الفقهاء والعلماء والمتخصصين في المالية، لدراسة موضوع إدماج الزكاة في الحياة الاقتصادية، وإحداث صندوق لجمع الزكاة مستقلا عن خزينة الدولة، وتحديد الملزمين والمكلفين بأداء الزكاة، وتحديد طرق جباية الزكاة، وإحداث الجهاز الذي سيكلف بجمع الزكاة وعمالها والمكلفين بقبضها وجباياتها، وتحديد الجهة والمصاريف التي ستصرف فيها الزكاة وضبط مراقبة ومحاسبة العاملين في كل عمل له صلة بالزكاة، ونؤكد أن الملك الحسن الثاني أكد على إدماج الزكاة في الحياة الاقتصادية مما يفهم منه - في نظرنا - إدماج نظام تحصيل الزكاة مع نظام تحصيل الضرائب.

ذ. عبد الواحد **بنمسعود**

لقد ساعدتنا الظروف على المشاركة في تقديم بحث في الزكاة لوزارة الثقافة برسالة تغطية بتاريخ 18 يناير 1980، وكان البحث يحتوي على ثلاثة أقسام: قسم يتعلق ببيان الأحكام الشرعية للزكاة كما وردت في الكتاب الكريم والسنة النبوية الشريفة، والقسم الثاني يحتوي على بيان الطرق الملائمة لتحصيل الزكاة وجباتها، ثم القسم الثالث يحتوي على مقترح بإحداث قانون يتعلق بتطبيق فريضة الزكاة، ولم يصدر عن وزارة الثقافة منذ ذلك العهد أي رد فعل عن قبول أو رفض ما قدم لها من أبحاث قيمة حول موضوع الزكاة، ومن هو الذي فاز بجائزة الحسن الثاني، وقد توصلنا من الجمعية المغربية للتضامن الإسلامي/ الأمانة العامة، بمراسلة تاريخها 10 ماي 2017، جاء في فقرة منها: ((.. ونظرا لكونكم أنجزتم دراسة حول الزكاة انطلاقا من رؤية المغفور له الملك الحسن الثاني - كما نعلم - فإن مكتب الجمعية يقترح عليكم طبع بحثكم في كتاب.....))، مع الأسف لم تساعد الظروف وتعقيد مسطرة طبع الكتب وتسجيلها في مصلحة حماية حقوق التأليف، وكانت المراسلة مرفقة بقصاصة صحافية عنوانها: «حجم الزكاة المفروض دفعها سنويا يقدر بمليارات الدولارات»، وجاء في فقرة من تلك القصاصة: ((نذكر أن المغرب ورغم مرور أكثر من عقدين من الزمن على تأكيد الراحل الحسن الثاني على ضرورة إحداث صندوق للزكاة، إلا أن الحكومات المتعاقبة على التدبير ومنها الحكومة الحالية، فشلت في إخراجه، وسط تساؤلات عن الأسباب وراء هذا التأخير الذي يطال صندوقا يتحدث الجميع عن أهميته)).

> في سنة 1980، أعلن الحسن الثاني عن إحداث جائزة الحسن الثاني لأحسن بحث في موضوع الزكاة وإدماجها في الحياة الاقتصادية، وفعلا شارك في إعداد هذا البحث ثلة من العلماء والفقهاء والباحثين، وقدموا باكورة أعمالهم لوزارة الشؤون الثقافية، واجتمعت لجنة من المتخصصين وذوي الكفاءات العالية لاختيار أحسن وأجود بحث في موضوع إدماج الزكاة في الحياة الاقتصادية، **لكن لم يقع الإعلان عن الفائز ولم تخرج الفكرة لحيز التطبيق، والسبب يرجع إلى شعور ساد الأوساط المالية بسبب أن إدماج الزكاة في النظام الاقتصادي سينتج عنه إرهاق مالي للمكلفين والملزمين بأداء الضرائب..**

وقد صدر عن دولة الكويت - بيت الزكاة - أبحاث ودراسات خلال مؤتمر الزكاة الأول المنعقد في الفترة ما بين 20 أبريل 1984 و2 ماي 1984، وصدرت عن المؤتمر توصيات مهمة جدا في الصفحة 493 وما بعدها، وفي هذا المؤتمر قدمت أبحاث معمقة وقيمة عن موضوع الزكاة ثم كتاب «اقتصاد الزكاة» - البنك الإسلامي للتنمية - المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب - كتاب مطالعة رقم 2، محرر ومكتوب باللغة العربية واللغة الإنجليزية، وفي إطار فتح باب الحوار والمناقشة، يكون من المفيد الاطلاع على الفتوى التي صدرت عن المجلس العلمي الأعلى، والفتوى التي صدرت خلال المؤتمر المذكور في هذا الموضوع الهام مع تقديم الاحترام الكامل والتقدير لكافة علماء المجلس العلمي الأعلى والتنويه بالمجهود الذي بذلوه وتوج المجهود بتلك الفتوى التي لها وزنها وقيمتها ومسايرتها للتطورات والتغييرات التي طرأت على المجتمع الإسلامي.

توكل كرمان تعاكس القانون الدولي وأخلاقيات مهنة الصحافة

باتت الأوساط الإعلامية والقانونية الدولية في الآونة الأخيرة، تتابع بقلق متزايد السلوك الإعلامي المتكرر الذي يصدر عن الصحفية اليمنية توكل كرمان، الحائزة على جائزة نوبل للسلام لسنة 2011، والذي أصبح يشكل - وفق العديد من المراقبين - خرقا واضحا لروح المواثيق الدولية المنظمة لحرية الصحافة والتعبير.. فبدل أن تكون الجائزة التي نالتها رمزا للسلام والمسؤولية، تحولت في ممارساتها إلى أداة للتشهير والتدخل في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة، وفي مقدمتها المملكة المغربية.

عبده **حقي**

فمنذ انطلاق ما يسمى بحركة احتجاجات «جيل Z» في المغرب، ما فتئت توكل كرمان تنشر عبر حساباتها الرقمية على مواقع التواصل الاجتماعي تدوينات وتصريحات تستهدف المغرب ومؤسساته، وتتضمن عبارات تمس بوقار المؤسسة الملكية، وتستخف بالمكتسبات السياسية والدستورية والتنموية التي راكمها المغرب خلال العقود الأخيرة، وقد تجاوزت هذه التصريحات حدود النقد المهني المشروع إلى مجالات تمس السيادة الوطنية وتشجع على الفوضى والتشكيك في شرعية المؤسسات، وهو ما يعد انتهاكا صريحا للمادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي تنص بوضوح على أن حرية التعبير لا يجوز أن تستخدم للإضرار بسمعة الدول أو تهديد أمنها واستقرارها.

وتشير مصادر إعلامية مستقلة إلى أن الصحفية المذكورة تتلقى دعما ماديا وإعلاميا من جهات سياسية وإيديولوجية معروفة بمواقفها العدائية تجاه استقرار المغرب ووحدته الترابية، مستغلة موقعها كحاملة لجائزة نوبل لتسويق خطاب تحريضي موجه ضد الدولة المغربية ومؤسساتها الدستورية، رغم أن هذا السلوك يتنافى مع أبسط قواعد مهنة الصحافة وأخلاقيات المهنة كما نصت عليها مواثيق الاتحاد الدولي للصحفيين ومنظمة «مراسلون بلا حدود»، الذين يؤكدان أن الصحفي مطالب بالتحلي بالنزاهة واحترام القيم الوطنية والثقافية للدول، والامتناع عن استغلال المنابر الإعلامية للتحريض أو المساس بكرامة الشعوب ومؤسساتها.

إن ما تقوم به المدعوة توكل كرمان يدخل في إطار الانتهاك الممنهج لمبادئ المسؤولية الإعلامية، ويشكل سلوكا غير مقبول من شخصية يفترض فيها أن تكون صوتا للسلام والتقارب بين الشعوب لا صوتا للتحريض والإساءة.. ومن هذا المنطلق نوجه هذا المقال كدعوة صريحة إلى جميع المنظمات الصحفية والحقوقية الدولية، وعلى رأسها منظمة «مراسلون بلا حدود» (RSF) والاتحاد الدولي للصحفيين (IFJ) ولجنة جائزة نوبل للسلام، بضرورة فتح تحقيق رسمي في هذه التجاوزات الإعلامية المتكررة التي تستهدف المغرب ومؤسساته، كما ندعو إلى مراجعة عضوية الصحفية المذكورة في هذه المنظمات نظرا لتعارض سلوكها الإعلامي مع القيم التي تقوم عليها تلك الهيئات، والتي تقوم أساسا على احترام سيادة الدول ونزاهة الممارسة الإعلامية.

وإلى جانب ذلك، نؤكد أن النقد المهني المشروع لا يمكن أن يتحول إلى وسيلة للتحريض أو الإهانة أو التشهير، وأن من واجب المجتمع الدولي حماية حرية التعبير من الانزلاق نحو استخدام المنابر الإعلامية كأدوات ضغط سياسي أو حملات موجهة ضد دول بعينها؛ فحرية التعبير - كما نصت عليها المواثيق الدولية - تظل حقا مقرونا بالمسؤولية، وليست ذريعة لتهديد السلم الداخلي للدول الآمنة أو التلاعب بالرأي العام خدمة لأجندات مشبوهة.

إن احترام المؤسسة الملكية في المغرب ليس مسألة رمزية فحسب، بل هو ركيزة من ركائز النظام الدستوري وضمانة لاستمرارية الدولة ووحدتها الشاملة، وكل مساس بها يعد مساسا باستقرار بلد عربي أمازيغي أثبت في السنوات الأخيرة قدرته على أن يكون نموذجا في التنمية والاستقرار في المنطقة المغاربية والإفريقية، ومن هنا، فإن أي خطاب إعلامي يستخف بهذه الثوابت، لا يمكن اعتباره تعبيرا حرا، بل تهديدا ضمنيا لمصالح دولة عضو بالأمم المتحدة وفاعلة في مختلف تشكيلات المنظومة الدولية.

> تؤكد مصادر إعلامية مستقلة أن الصحفية توكل كرمان تتلقى دعما ماديا وإعلاميا من جهات سياسية وإيديولوجية معروفة بمواقفها العدائية تجاه استقرار المغرب ووحدته الترابية، مستغلة موقعها كحاملة لجائزة نوبل لتسويق خطاب تحريضي موجه ضد الدولة المغربية ومؤسساتها الدستورية، رغم أن هذا السلوك يتنافى مع أبسط قواعد مهنة الصحافة وأخلاقيات المهنة كما نصت عليها مواثيق الاتحاد الدولي للصحفيين ومنظمة «مراسلون بلا حدود»..

متابعات

الصنـــاديق الســـوداء..
«الثقب الأسود» في ميزانية الدولة خارج رقابة البرلمان

> مع طرح قانون المالية، يكثر الجدل حول «الصناديق السوداء» التي لا تخضع لمراقبة البرلمان وتظل خارج مجهر المؤسسة التشريعية، رغم أن غالبيتها تمول من الميزانية العامة للدولة أو من خلال الاقتطاعات والرسوم الضريبية وغيرها، لكنها غير مدرجة في ميزانية الدولة، بالإضافة إلى عدم خضوعها للرقابة البرلمانية، وهو ما جعلها بابا خلفيا لإهدار المال العام عبر توزيع المكافآت على فئات محددة تستحوذ على أموال الصناديق التي تعد لقمة سائغة.

□ إعـداد: **خالد الغازي**

حسب قانون المالية، فإن عدد «الصناديق السوداء» أو الحسابات الخصوصية خلال سنة 2026 وصل لـ 69 صندوقا، حيث تتصدر وزارة الاقتصاد والمالية القائمة، لكونها آمرة بالصرف لـ 25 حسابا خلال سنة 2025، منها 15 حسابا مرصودة لأمور خصوصية و10 حسابات تخص الانخراط في الهيئات الدولية والعمليات النقدية وحسابات التمويل، وصناديق أخرى موزعة بين الداخلية بـ 9 حسابات، ورئاسة الحكومة والفلاحة بـ 5 حسابات لكل منهما، وإدارة الدفاع بـ 4 حسابات، وصندوقين لكل من وزارة الشباب والثقافة والتواصل، ووزارة التجهيز والماء، ووزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، ووزارة العدل، ومن المرتقب أن تبلغ ميزانية الصناديق 167 مليارا و488 مليونا، أي حوالي 17 مليار دولار تقريبا.

في هذا الإطار، يرى الخبير الاقتصادي محمد جدري، أن الحسابات الخصوصية، أو ما يسمى «الصناديق السوداء» بالمعنى السلبي، هي أدوات مالية قانونية وضرورية أحيانا، لكن يجب إصلاح نظامها وتعزيز شفافيتها وربطها بالأولويات الاجتماعية، فالمطلوب ليس إلغاؤها، بل إعادة هيكلتها لتصبح أكثر نجاعة في خدمة التنمية والعدالة المجالية والاجتماعية، مبرزا أن الهدف منها هو تدبير موارد مالية مخصصة لمشاريع أو سياسات محددة، مثل صندوق الحماية الاجتماعية، صندوق دعم العالم القروي، صندوق دعم النقل، أو صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية، وتمكن الدولة من تخصيص موارد معينة لمجالات محددة دون المرور دائما عبر المساطر التقليدية للميزانية العامة، وهو ما يمنحها سرعة في التدبير ومرونة في الإنفاق، خاصة في القطاعات ذات الطابع الاستعجالي أو التضامني.

وقال نفس المتحدث، أن الجدل حول هذه الصناديق مرتبط أكثر بمستوى الشفافية والمساءلة اعتبارا لوجودها القانوني، فالأصل أن هذه الحسابات ليست خارج الميزانية، بل تُدرج في مشروع قانون المالية كل سنة، ويتم تقديم تقارير مفصلة عنها ضمن الوثائق المرفقة لقانون المالية، لكن في المقابل، هناك تفاوت في مستوى الحكامة والتدبير بين صندوق وآخر، إذ أن بعض الصناديق يتم تدبيرها بكفاءة وشفافية عالية، بينما البعض الآخر يفتقر إلى رؤية استراتيجية أو يعاني من تراكم الاعتمادات غير المصروفة، مضيفا أن هذه الصناديق قانونيا تخضع لمراقبة المفتشية العامة للمالية (IGF)، كما يمكن للمجلس الأعلى للحسابات أن يقوم بتقارير تقييمية أو افتحاصات خاصة حول طريقة تدبيرها، ومع ذلك، يظل المطلوب هو تعزيز الرقابة البرلمانية والسياسية على هذه الصناديق، لضمان توجيه الموارد نحو الأهداف الأصلية التي أحدثت من أجلها.

وكشف المتحدث ذاته، أن جزء من أموال هذه الصناديق يصرف فعليا في مجالات اجتماعية وتنموية حساسة، مثل الحماية الاجتماعية، العالم القروي، التشغيل، ودعم الفئات الهشة.. لكن هيكلة هذه الصناديق تحتاج إلى مراجعة شاملة، فهناك اليوم أكثر من 80 حسابا خصوصيا، بعضها يفتقد إلى مبرر حقيقي لوجوده أو يتقاطع في الأهداف مع صناديق أخرى، مما يخلق تشتيتا في الموارد وصعوبة في التتبع، مؤكدا أن المطلوب هو ترشيد عدد هذه الصناديق وتوجيهها نحو الأولويات الوطنية الكبرى: التعليم، الصحة، الماء، والشغل؛ فبدل تشتت التمويلات بين عشرات الصناديق، يمكن تركيز الجهود في صناديق استراتيجية تخدم المشاريع الملكية الكبرى وبرامج النموذج التنموي الجديد.

من جهته، يقول المحلل الاقتصادي رشيد ساري، أن «هذه الحسابات الخصوصية لا تدخل ضمن الميزانية العامة للدولة، أي في إطار القانون المالي، لكنها تخضع لمراقبة وزارة المالية وكذلك المجلس الأعلى للحسابات، وهذه الصناديق تدبر وفق مجموعة من قواعد المحاسبة، وهناك مصادر لتمويل هاته الصناديق، لتبسيط الأمور لدى البعض، عندما يسمعون أنها صناديق سوداء يظنون أن هناك اختلاسات

متابعات

ومشاكل وعدم تدبير جيد، لكن هذه الصناديق تمول من تحويلات الميزانية العامة ومن رسوم شبه ضريبية، وكذلك من مساهمات مؤسساتية أو دولية، وفي بعض الأحيان من الهبات التي تعطى من طرف مجموعة من الدول..

وأوضح ذات المتحدث، أن عدد الصناديق تقلص نسبيا من 76 صندوقا في سنة 2015 إلى 69 في سنة 2023، ولكن حجم الموارد والنفقات ارتفع بشكل ملحوظ، ويمكن ربطه بمجموعة من العوامل في ثلاث نقاط رئيسية؛ أولا، توسع المشاريع القطاعية ذات الطابع الاستراتيجي كالفلاحة والمخطط الفلاحي، والحماية الاجتماعية، واعتماد الحكومة على هذه الصناديق كآلية مرنة لتجاوز تعقيدات الميزانية العامة، ومساهمات دولية أو رسوم مخصصة لبعض الصناديق، ومن الناحية التقنية، يمكن القول أن هذه الصناديق لا تعتبر عبئا مباشرا، ولكن جزئيا تمول من موارد مخصصة وهناك جدل يثار حولها رغم أنها تخضع لمراقبة وزارة المالية ومن طرف المجلس الأعلى للحسابات، والإشكال الثالث، يكمن في محدودية الشفافية والمراقبة البرلمانية مقارنة مع الميزانية العامة، والإشكال الثاني هناك صعوبة تقييم الأثر الفعلي لبعض الصناديق على التنمية والعدالة الاجتماعية، والإشكالية الثالثة، أن الجدل حول هذه الصناديق يكمن في تداخل بعض المهام بين الصناديق والبرامج الوزارية، لأنه لا نفهم ولا نستوعب، ومع ذلك تسجل تقارير المجلس الأعلى الحسابات تحسنا نسبيا في التدبير والمراقبة مع إصدار توصيات لتعزيز النجاعة والشفافية، يعني أن هناك دائما ملاحظات من مجلس الحسابات.

وتابع المتحدث نفسه بالقول: عندما نتحدث عن الحكامة فهي تستلزم وجود وكالة لهذه الصناديق، وأن توجه لإدارتها ولتأكيد الشفافية، ولكن هناك مجموعة من التحديات العملية، فالفكرة موجودة ولكن التحديات العملية يمكن أن نجملها في ثلاث نقاط: أولا، اختلاف طبيعة الموارد والأهداف بين الصناديق، لأن بعضها ممول من رسوم وبعضها من تحويلات دولية. ثانيا، الحاجة إلى مرونة في تدبير قطاعي، خاصة في مجالات متغيرة كالماء والفلاحة، لأنهما يخضعان للتغيرات المناخية. والمسألة الثالثة، وجود التزامات دولية وتعاقدات مرتبطة ببعض الصناديق، لأن تمويل هاته الصناديق في بعض الأحيان مشروط بمجموعة من الإملاءات الدولية، ولكن يمكن إحداث هيئة أو تنسيقية أو مرصد مستقل لتقييم الأداء الجماعي لهذه الصناديق، دون المساس بالوظيفة الأصلية.

إذن، نحن لا نتحدث عن صناديق سوداء بمعنى السواد، ولكن لأنها لا تدخل في الميزانية العامة، بل تخضع لمجموعة من النقاط ومجموعة من المعايير الخاصة ولا تدخل في إطار الميزانية العامة.

وحسب بعض الخبراء، فإن عددا من الصناديق السوداء تتوفر على أرصدة مرتفعة كبيرة تقدر بالملايير، وغالبا لا يتم صرفها كلها وتظل نسبة كبيرة منها بدون برمجة أو استثمار، كما أن عدم إدراجها ضمن مراقبة الميزانية العامة يمس بقواعد الشفافية والحكامة، وغياب الوضوح حول مصاريف هذه الصناديق، خاصة وأن هناك استخداما لأموالها في منح المنح والتعويضات والمكافآت الكبيرة خارج إطار قوانين الدولة، مثل ما حصل منذ سنوات من تبادل للمكافآت بين وزير المالية صلاح الدين مزوار والخازن العام للمملكة، ما يزكي فرضية أن نسبة كبيرة من أموال هاته الصناديق تذهب في المنح والتعويضات عن المهام والتنقلات والسفريات، لأنها بعيدة كل البعد عن الرقابة البرلمانية.

> يأتي مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026، كوثيقة مهيكلة تؤطر الاختيارات المالية والاقتصادية للدولة في أفق المدى المتوسط، وتسعى إلى توطيد ركائز الاستقرار الماكرو-اقتصادي، من خلال تعزيز الموارد الذاتية، وضبط النفقات، وتحفيز الاستثمار المنتج؛ **فالمشروع لا يكتفي بمجرد إعادة ترتيب أبواب الميزانية، بل يُعيد صياغة الفلسفة المالية للدولة وفق منطق جديد يجعل من العدالة الجبائية والتحول الرقمي مدخلين أساسيين لتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية والقيود المالية..**

وقد سجل المجلس الأعلى للحسابات، في تقريره حول تنفيذ ميزانية 2023، استمرار بعض الممارسات والإشكاليات ضمن الحسابات المرصودة لأمور خصوصية، منها تحمل أصناف من نفقات الموظفين والأعوان، رغم مخالفة ذلك لأحكام القانون التنظيمي لقانون المالية، لا سيما وأن المادة 28 من القانون التنظيمي لقانون المالية تنص على أنه «لا يمكن أن تدرج في حساب خصوصي للخزينة النفقات الناتجة عن صرف المرتبات أو الأجور أو التعويضات إلى موظفي وأعوان الدولة والجماعات الترابية ومستخدمي المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية، ما عدا في حالة استثناءات منصوص عليها في قانون المالية».

وكشف المجلس الأعلى للحسابات أن المادة 35 من قانون المالية لسنة 2022، أكدت مبدأ هذا الاستثناء، حيث نصت على: «استثناء من أحكام الفقرة السادسة من المادة 28 من القانون التنظيمي لقانون المالية، يظل العمل جاريا خلال السنة المالية 2022 بأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها إلى غاية 31 دجنبر 2021، فيما يتعلق بتنفيذ عمليات الحسابات الخصوصية للخزينة المفتوحة في هذا التاريخ، وكذا باستنزال النفقات الناتجة عن صرف مرتبات أو تعويضات مباشرة من بعض الحسابات المذكورة».

وشدد المجلس فيما يتعلق بالحسابات الخصوصية، على تفعيل آليات القيادة والمراقبة، لإنجاح مهام نجاعة أداء القطاعات، التي تتطلب المزيد من التحسين عبر التملك الفعلي لها، وقيادة البرامج على أرض الواقع، وتفعيل منظومة المراقبة الداخلية، ومراقبة التسيير، مع اعتماد إطار رسمي وواضح، يؤطر إعداد واعتماد الاستراتيجيات على مستوى القطاعات الحكومية، ووضع الآليات الكفيلة بضمان التجانس بين البرامج المعتمدة في مشاريع نجاعة الأداء، والاستراتيجيات القطاعية من جهة أخرى، وأشار إلى أنه، واستجابة لطلب مصالح الخزينة العامة للمملكة من أجل ضبط دقيق للتنزيلات المحاسباتية، لوحظ تضمين «المبالغ المرجعة من الأموال المقيدة في الحساب بدون حق» كبند في الجانب المدين للحسابات المرصودة لأمور خصوصية التي همت مكوناتها تغييرات برسم قانون المالية لسنة 2023، مبرزا أن المعالجة المحاسباتية لهذه الأموال عرفت تطورا يستدعي توضيحا، وكذا بيان دواعي اختيار إدراج هذا البند بشكل تدريجي دون تعميمه على باقي الحسابات، بالنظر إلى النهج المعتمد سابقا.

المثير في هاته الصناديق، أن لها حصانة وتتمتع بالسرية التامة وكأنها من أسرار الدولة، لا يمكن أن تخضع لرقابة البرلمان والتقييم أو الاطلاع على المصاريف والنفقات بشكل دقيق والتداول بشأنها مثل ما يحصل مع الميزانيات الفرعية للوزارات، حيث أن بعضها لا يعرف كيف يتم تدبير مواردها المالية أو طرق صرفها، هل تذهب في الصفقات، أم في منح وتعويضات الموظفين الكبار، أم تستثمر في مشاريع خاصة ببعض الإدارات والمؤسسات، مثل مؤسسات السيادة والداخلية والأمن والدفاع، حيث تدخل ضمن الصناديق السوداء كل الأموال التي تجمعها إدارات أو مؤسسات عمومية خارج نطاق الميزانية العامة المراقبة من قبل البرلمان.

فاستمرار إصرار الحكومة على بقاء هذه الصناديق «السوداء» وعدم إخضاعها للرقابة البرلمانية والمراقبة المحاسباتية، خاصة مصير نفقاتها، سواء التي تذهب في شراء التجهيزات أو التعويضات أو الأجور أو النفقات أو تجديد البنايات أو كرائها، يعني أنها تشجع على وجود صناديق عبارة عن «ثقوب سرية» في الميزانية العامة للدولة، مصدرها الأموال العامة، والتي تستفيد منها فئة قليلة من خدام الدولة أو الموظفين الكبار أو المحظوظين على شكل «بريمات»، أو تذهب في صفقات تجهيز مكاتب الوزارات وغير ذلك.

الأسبوع

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

لنشر جميع إعلاناتكم

التجارية | الإدارية | القانونية | طلبات العروض

على الجريدة أو الموقع

يرجى الاتصال بالوكيل الوحيد

Dounia Presse

pub@alousboue.ma 06 22 84 92 81

لتحميل قائمة أسعار الإعلانات

alousboue.ma/pub

إقتصاد

الدار البيضاء تحتضن المنتدى الخليجي - المغربي للاستثمار

يستعد اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، بالتعاون مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لتنظيم النسخة الخامسة من المنتدى الخليجي - المغربي للاستثمار، وذلك خلال الفترة من 3 إلى 4 نونبر الجاري، بالدار البيضاء، بمشاركة واسعة من مسؤولين حكوميين وقادة أعمال من الجانبين.

ويروم المنتدى تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين دول الخليج والمغرب، وتوسيع آفاق التعاون الاقتصادي والتجاري، من خلال إتاحة فضاء منتظم للتواصل بين رجال الأعمال، واستكشاف فرص الاستثمار المشتركة، بما يعزز من حضور القطاع الخاص ويدعم قيام شركات مغربية خليجية في مختلف القطاعات، حيث يعتبر خبراء العلاقات الاقتصادية من الجانبين أن المنتدى يمثل خطوة مهمة نحو تعميق التكامل الاقتصادي، مستفيدا من التطورات الملحوظة في التبادل التجاري، وارتفاع الاستثمارات الخليجية المباشرة في المغرب، خصوصا في مجالات العقار، السياحة، الصناعة، والبنية التحتية.

من جهة أخرى، سيناقش المنتدى أبرز التحديات التي تعيق حركة التبادل التجاري، ويقترح آليات لمعالجتها بهدف رفع مستوى التجارة البينية والاستثمارات المشتركة، وستشمل المحاور الأساسية فرص التعاون في مجالات الصناعة، النقل، والخدمات اللوجستية، بالإضافة إلى الأمن الغذائي، والزراعي، والاستثمار في العقار والسياحة، مستفيدا من الموقع الجغرافي للمغرب كبوابة نحو الأسواق الأوروبية والإفريقية.

البنك الشعبي يتوج بشهادة دولية في مكافحة الفساد

تجسيدا لجهوده المستمرة والتزامه المتواصل بالشفافية والنزاهة، أعلن البنك الشعبي المركزي عن حصوله على شهادة ISO 37001 نسخة 2025، الخاصة بنظام إدارة مكافحة الفساد، التي يمنحها مكتب Certi-Trust الدولي، والتي تعد اعترافا دوليا بمطابقة منظومة البنك لمعايير مكافحة الفساد المعتمدة عالميا، وذلك عقب عملية تدقيق دقيقة أجريت بين 21 و25 يوليوز 2025.

وفي هذا السياق، أوضح البنك أن هذا التتويج يندرج ضمن استراتيجيته الرامية إلى جعل الوقاية من الفساد ركيزة أساسية في تسييره، بدعم مباشر من الإدارة العليا التي تسعى إلى ترسيخ بيئة عمل مبنية على النزاهة والمساءلة والرقابة المستمرة.

ويرتكز نظام إدارة مكافحة الفساد المعتمد لدى البنك الشعبي المركزي، على مقاربة شمولية تشمل إعداد سياسة واضحة لمحاربة الفساد، ومصادقة مجلس الإدارة على خريطة دقيقة لمخاطر الفساد المحتملة، إلى جانب اعتماد آلية فعّالة للتبليغ الداخلي والخارجي تضمن السرية التامة وحماية المبلغين.

الطرق السيارة بالمغرب تتخبط في أزمة ديون وتراجع أرباح قياسي

كشف تقرير حديث حول المؤسسات العمومية، أن الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب (ADM)، لا تزال تواجه تحديات مالية خانقة، حيث وصلت ديونها مستويات مقلقة قاربت 40 مليار درهم، ويأتي هذا في الوقت الذي سجلت فيه الشركة تراجعا حادا في صافي أرباحها، مما يثير تساؤلات حول استدامة وضعها المالي.

وأظهرت أرقام رسمية، أن حجم ديون التمويل للشركة بلغ نحو 37.982 مليون درهم مع نهاية العام الماضي، مسجلا بذلك تراجعا طفيفا بنسبة 4 % فقط، كما يشير التقرير إلى أن هذا الوضع المالي المعقد هو نتاج لتراكمات سنوات عدة من المشاريع الضخمة التي أطلقتها الشركة.

والمثير للقلق هو الأداء في خانة الأرباح، حيث أشار ذات المصدر، المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2026، إلى أن النتيجة الصافية المجمعة لـ«الطرق السيارة بالمغرب» سجلت انخفاضا دراماتيكيا بنسبة 44 % مقارنة بعام 2023، لتستقر عند 730 مليون درهم لعام 2024، حيث عزا التقرير هذا التراجع الحاد في الأرباح الصافية بشكل أساسي إلى «تداعيات تحولات سعر الصرف غير المواتية»، مما يضيف عبئا جديدا على كاهل الشركة المثقل بالديون.

الطرق السيارة بالمغرب
Autoroutes du Maroc

CNSS يصرف 8.33 ملايير درهم على تعويضات المرض

أفاد تقرير متعلق بالمؤسسات والمقاولات العمومية المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2026، أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي دفع خلال العام الماضي ما مجموعه 8.33 ملايير درهم من التعويضات في إطار نظام التأمين الإجباري عن المرض، مشيرا إلى أن الأجراء المصرح بهم لدى الصندوق، بلغ متم عام 2024، حوالي 4.08 ملايين أجير، أما قيمة التعويضات المؤداة في إطار التأمين الإجباري عن المرض للمؤمنين الرئيسيين وذوي حقوقهم، فقد ارتفعت إلى 8.33 ملايير درهم.

من جهة أخرى، يتوفر CNSS على شبكة تضم 4.189 نقطة قرب، تستقبل نحو 94 في المائة من ملفات التأمين الإجباري عن المرض، وبهذا، يغطي الصندوق ما يعادل 66 في المائة من سكان المغرب.

ويطمح المخطط الاستراتيجي 2024-2026 إلى تسريع ورش تعميم الحماية الاجتماعية والتحول الرقمي، من خلال رقمنة ورقة العلاج، وإحداث منصة موحدة للمعطيات، وإعادة هيكلة النظام المعلوماتي، إلى جانب تعزيز الأمن السيبراني لضمان نجاعة وشفافية أكبر في تدبير الخدمات.

«لابروفان» المغربية تستعد للاستحواذ على شركات أوروبية

في خطوات استراتيجية مدروسة لتعزيز حضورها الدولي، تستعد مجموعة «لابروفان» المغربية الاستحواذ على 60 % من رأسمال ثلاث شركات أوروبية متخصصة في الأدوية الجنيسة، حيث تشمل الصفقة Pian Holding BV المسجلة في هولندا، وDouble-E Pharma Limited وRivopharm Limited المتمركزة في إيرلندا.

وتأتي هذه الخطوة ضمن استراتيجية «لابروفان» لتعزيز تواجدها في الأسواق الأوروبية، ولبناء منصة موحدة تشمل البحث والتطوير، التسجيل، والتسويق الدوائي، مع الاستفادة من إطار تنظيمي ومالي أوروبي موحد يتيح لها تسريع عملياتها على مستوى القارة.

وتعكس هذه الصفقة منعطفا جديدا في مسار «لابروفان»، التي تطمح إلى جعل توسعها الأوروبي قاعدة للإنتاج، التسجيل، والتوزيع الدوائي على مستوى القارة، في خطوة تمهد لمزيد من الحضور المغربي المؤثر في صناعة الدواء عالميا.

للإشارة، ومع إتمام الصفقة، فإن «لابروفان» ستتقاسم السيطرة على هذه الشركات مع شريكها السويسري، بييرو لويجي أومبرتو بولي، الذي سيحتفظ بحصة مهمة في رأسمالها.

للراغبين في التوصل بـ الأسبوع عبر الإيميل

اشتركوا في الأسبوعية رقم 1 في المغرب
تصدر منذ 1965

جريدة التحليلات السياسية - الأخبار السرية - والمعلومات الخاصة
مستقلة - محايدة - تسبق الأحداث - متخصصة في الأخبار

توصلوا بها صباح صدورها أينما كنتم!

نعم أريد الاشتراك لمدة سنة في الأسبوع الصحفي (48 عدد)

250 درهم (عرض خاص) عوض ~~290 درهم~~

الاسم العائلي: .....
الاسم الشخصي: .....
المدينة: ..... رقم الهاتف: .....
البريد الإلكتروني: .....
تاريخ بداية الاشتراك: .....
وسيلة الدفع: ☐ شيك ☐ تحويل بنكي

للتسديد عبر الشيك البنكي

ابعث هذه القسيمة مع شيك بقيمة 250 درهما لصالح شركة «DOUNIA PRESSE» للعنوان التالي:

Al Ousboue Assahafi
12 Avenue prince Moulay Abdellah
RABAT - Maroc

للتسديد عبر البطاقة البنكية:

alousboue.ma/abo

للتسديد عبر التحويل البنكي:

يمكنكم الاشتراك في الأسبوع عن طريق تحويل بنكي لصالح شركة «DOUNIA PRESSE»

RIB: 050.810.006.011.203 .765.2001.08
SWIFT: CAFGMAMC

اشتراككم سيكون مقبولا مباشرة بعد توصلنا بنسخة من توصيل التحويل مصحوبا بهذه القسيمة، عبر البريد أو عبر البريد الإلكتروني:

contact@alousboue.ma

ثقافة و منوعات

«جون أفريك» تشيد بفندق حسان

خصت مجلة «جون أفريك» مقالا مطولا حول تاريخ وأسرار واحدة من معالم الرباط، وهي فندق حسان، الذي افتتح عام 1912، والذي يعد ملاذا للنخبة، ومنصة هادئة للمصالحات السياسية.

يعتبر فندق حسان الذي من التاريخ السياسي والفني والدبلوماسي للمغرب، جوهرة الضيافة، إذ استضاف العديد من رؤساء الدول، ونجوم هوليوود، ومشاهير، ودبلوماسيون؛ فهو يجسد قرنا ليس مجرد فندق فاخر، بل شاهد سري على لقاءات وقرارات اتخذت بين جدرانه المشيدة على الطراز الإسباني-المغربي، والتي تبهر كل من وطأت قدماه هذه المعلمة.

وقد نشرت المجلة كذلك أسرار تشييد فندق أو «قصر» حسان، الذي بدأت قصته مع بداية الحماية، حيث بني على الطريقة الأندلسية بزليج بلاطه المتقن، وباحاته المستوحاة من الحدائق الأندلسية، وغيرها.. الشيء الذي منحه جمالية فريدة، وجعله معرضا للخبرة المعمارية المحلية، والتي أعطت للفندق ميزة خاصة، مما جعله ومنذ افتتاحه، مسكنا لكبار الشخصيات الاستعمارية آنذاك، والوجهة الأمثل للنخبة في الرباط.

فمنذ توسيع القصر وتحديثه في ستينيات القرن الماضي، أصبحت صالوناته مسرحا للمآدب الرسمية، والقمم السرية، والاجتماعات السياسية رفيعة المستوى، على غرار التحضير للمسيرة الخضراء سنة 1975.. وحتى اليوم، لا تزال قاعات المؤتمرات فيه، مثل قاعة «السلك الدبلوماسي»، تتسع لـ 800 شخص، أو «قاعة القنصل» التي تخلد ذكرى هذه اللقاءات.

الائتلاف الوطني من أجل اللغة العربية يفوز بجائزة مجمع الملك سلمان

جائزة مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy Prize for Arabic Language

تكريما للجهود المتميزة في خدمة اللغة العربية وتعزيز مكانتها في مجالات التعليم والحوسبة والأبحاث ونشر الوعي، توج الائتلاف الوطني من أجل اللغة العربية من المغرب، بجائزة مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، في دورتها الرابعة لسنة 2025.

وتروم جوائز هذه الدورة أربعة محاور رئيسة وهي: تعليم اللغة العربية وتعلمها، حوسبة اللغة العربية وخدمتها بالتقنيات الحديثة، وأبحاث اللغة العربية ودراساتها العلمية، ثم نشر الوعي اللغوي وإبداع المبادرات المجتمعية اللغوية.

وتعد هذه الجائزة مبادرة سنوية تهدف إلى تكريم الإنجازات الرائدة التي تسهم في تطوير استخدام اللغة العربية ونشرها على المستويين المحلي والدولي، وتشجيع المبادرات الإبداعية التي ترتقي بالمحتوى العربي وتواكب التحولات التقنية والمعرفية.

تجدر الإشارة إلى أنه سيتم تكريم المتوجين بالجائزة يوم 30 نونبر الجاري بمدينة الرياض، ضمن مبادرات المجمع الاستراتيجية المتسقة مع برامج تنمية القدرات البشرية.

فنانون مغاربة يحيون حفلا ضخما في باريس

يستعد مسرح الأولمبيا بباريس، لاستقبال حفل مغربي وطني استثنائي، يجمع ثلة من ألمع الفنانين المغاربة، بمناسبة الذكرى الخمسين للمسيرة الخضراء، في حدث فني وثقافي يعكس الفخر والهوية الوطنية، وذلك يوم 9 نونبر الجاري.

ويعد هذا الحدث فرصة للجالية المغربية في فرنسا ومن خارجها، للاستمتاع بأمسية مليئة بالفن المغربي الأصيل والاحتفاء بتاريخ البلاد، كما يعكس الدور الثقافي الهام للفنانين في تعزيز القيم الوطنية ونقلها إلى الأجيال الجديدة، حيث يشارك في الحفل مجموعة من أبرز الأسماء في الساحة الفنية المغربية، من قبيل: نبيلة معان، سعيدة شرف، الكوميدي عبيد هلال، فولان بوحسين، ريم فكري، وخالد البوعزاوي، لتقديم عروض فنية غنائية وكوميدية تمزج بين التراث والحداثة.

ويشكل «المغرب في الأولمبيا» تجسيدا للدور الثقافي والفني في الدفاع عن الهوية الوطنية وتعزيز صورة المغرب في الخارج، إذ يسعى المنظمون إلى جعل هذا الحفل واجهة مشرفة للفن المغربي أمام الجمهور الفرنسي والدولي، من خلال تقديم عروض راقية تمثل التنوع الموسيقي والثقافي للمغرب.

المغرب يؤثث معرض الشارقة الدولي للكتاب

تحتضن الشارقة الدورة الرابعة والأربعين من معرضها الدولي للكتاب، بمشاركة 2350 ناشرا وعارضا من 118 بلدا، من بينها المغرب، تحت شعار: «بينك وبين الكتاب»، وذلك خلال الفترة ما بين 5 و16 نونبر الجاري.

وتأتي المشاركة المغربية في هذه التظاهرة الثقافية الدولية من خلال ثلة من الأدباء والروائيين، أمثال: محمد عز الدين التازي، سعيد العوادي، وكريمة أحداد، الذين يجمعون بين التجربة الروائية والفكر النقدي، كما يشارك في المعرض العديد من الروائيين والشعراء والمترجمين وصناع السينما والباحثين والأكاديميين، ممن توجت مسيرتهم بجوائز عربية وعالمية مرموقة؛ منهم فائزون بالجائزة العالمية للرواية العربية «البوكر»، وجوائز «الشيخ زايد للكتاب»، و«ابن بطوطة»، وغيرها.. إلى جانب صناع أفلام حصدوا تقديرات دولية.

وفي ذات السياق، يستضيف المعرض أصحاب إسهامات لافتة في اللسانيات والدراسات النقدية وتاريخ الحضارة والاكتشافات الأثرية، ترجمت أعمال العديد منهم إلى لغات متعددة، وبلغت قوائم طويلة وقصيرة لجوائز كبرى.

ندوة فكرية بالجديدة حول الأبعاد التاريخية للمسيرة الخضراء

تخليدا للذكرى الخالدة للمسيرة الخضراء، يستعد مركز «ومضة للإعلام والتنمية» بشراكة مع جامعة شعيب الدكالي بالجديدة، لتنظيم ندوة فكرية وطنية كبرى تسلط الضوء على الأبعاد التاريخية والاستراتيجية لهذا الحدث الوطني المؤسس، تمت عنونتها بـ: «المسيرة الخضراء: من ملحمة التحرير إلى رهانات التنمية والدبلوماسية»، وذلك يوم 4 نونبر الجاري، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية..

ويأتي تنظيم هذا اللقاء الفكري، حسب بلاغ للمنظمين، انطلاقا من حرص مركز ومضة على المساهمة الفعالة في النقاش العمومي حول القضايا الوطنية الكبرى، واستحضارا للدلالات العميقة للمسيرة الخضراء بوصفها حدثا محوريا في تحقيق الوحدة الترابية للمملكة، حيث ستشهد الندوة مشاركة نخبة من الأساتذة الجامعيين والباحثين والخبراء المرموقين في مجالات السياسة والدبلوماسية والأمن.

ويهدف المركز المنظم من خلال هذا التجمع العلمي، إلى تعميق النقاش حول البعد الاستراتيجي للمسيرة الخضراء كرمز للتحرير والوحدة والبناء، وإبراز رهاناتها التنموية والدبلوماسية الحالية.

الداخلة تستضيف ملتقى التصوير الفوتوغرافي

تنظم جمعية «أصوات متعددة» بمدينة الداخلة، النسخة الخامسة من ملتقى التصوير الفوتوغرافي، خلال الفترة الممتدة من 6 إلى 9 نونبر الجاري، وذلك تخليدا للذكرى الخمسين للمسيرة الخضراء.

وتعرف نسخة هذه السنة، التي تأتي في صيغة جديدة تنقل الحدث من فضاءات مراكش إلى قلب الأقاليم الجنوبية، في مبادرة ترمز إلى الانفتاح الثقافي وإعادة التوازن الجغرافي في المشهد الفني المغربي، (تعرف) برنامجا متكاملا يجمع بين الإنتاج الفني، والمعارض، والورشات التكوينية، واللقاءات الفكرية، ضمن أربعة محاور رئيسية: ذاكرة المسيرة الخضراء، الأراضي والهويات، رؤى متقاطعة، وآفاق جديدة، كما سيستفيد 30 مصورا شابا من ورشات تكوين وتأطير دولية يؤطرها خبراء من العالم العربي وأوروبا، مع مراعاة تمثيلية الأقاليم الجنوبية ومبدأ المناصفة بين الجنسين.

من جهة أخرى، سيتيح الجانب المهني من الملتقى لـ 50 موهبة ناشئة، فرصة عرض أعمالهم أمام لجنة من 10 خبراء دوليين في مجالات التصوير والنشر وتنظيم المعارض، إلى جانب إقامة إقامات فنية لفنانين أجانب لإنتاج صور مستوحاة من روح وتاريخ الداخلة.

الأسبوع
الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

المؤسس: مصطفى العلوي
مدير النشر: الطيب العلوي
رئيس التحرير: سعيد الريحاني

ربورتاج: خالد الغازي
كتاب الرأي:
عبد الرفيع حمضي
بوشعيب الإدريسي
عبد الواحد بن مسعود
نور الدين الرياحي
محسن الأكرمين
مصطفى كرين
الحسن العبد

التصفيف: خديجة حلبي
الأرشيف: حسن سرين
مراجعة النصوص: جميلة حلبي
المراسلون:
زهير البوحاطي
عبد الله جداد
نور الدين هراوي
زجال بلقاسم

عزيز الفاطمي
شكيب جلال
المتعاونون:
مراد علوي
قدور بن موسى
عبده حقي
بوطيب الفيلالي
الإخراج الفني: محمد الغولي
المشرف على الموقع: محمد الصافي

العنوان: 12 شارع الأمير مولاي عبد الله - الرباط
الهاتف: 05 37 70 80 47
البريد الإلكتروني: info@alousboue.ma
الموقع الإلكتروني: www.alousboue.ma
رقم اللجنة الثنائية: أع/ 2011-070

الإيداع القانوني: 28 جوان 1965
السحب: مطابع ماروك سوار
التوزيع: سابريس

القسم التجاري:
06 22 84 92 81
pub@alousboue.ma

الأسبوع الصحفي
تصدر عن دار النشر
دنيا بريس شركة محدودة

الحقيقة الضائعة

تفاجأنا في «الأسبوع» بكم هائل من رسائل القراء، وخصوصا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تطالبنا **بالاستمرار في نشر كتابات مؤسس جريدتنا، المرحوم مصطفى العلوي.**

وتلبية لطلب هؤلاء **القراء الأوفياء المتعطشين** لصفحة **«الحقيقة الضائعة»** التي غابت عنهم لمدة شهر، **تعود هذه الصفحة** بقلم **الراحل مصطفى العلوي** لتقديم جزء مما تركه من **مؤلفات ذات قيمة تاريخية.**

كتاب **«المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية»** الذي صدر في **خمسة أجزاء**، نستهلها بنشر **الجزء الأول** الذي يهتم **بالمراحل التي كان عليها المغرب قبل الاحتلال، أيام السلطان الحسن الأول**، ثم مراحل **الاحتلال**، ومراحل **مقاومة الاحتلال**، ثم **الاستقلال** في الأجزاء التالية، حيث سيجد القارئ عناصر **تنشر لأول مرة.**

الحلقة 141

المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية

1912.. «عندما نريد قتل الكلب نتهمه بالسعار»

بقلم: **مصطفى العلوي**

هناك مثل شائع مرتبط بالتاريخ الفرنسي من عهود «الكولوا» إلى عصرنا الحاضر، يرد على الألسنة في كل الظروف والأحوال؛ هذا المثل الشائع يقول: «عندما نريد قتل الكلب، نتهمه بالسعار».

وبعيدا عن أن نقبل تشبيه المغرب بالكلب، فهو وطننا الذي نحبه ونتفانى في حبه، وكل مغربي مستعد لأن يدفع روحه ثمنا لكل شبر من ترابه، ولكن الفرنسيين في بداية القرن الحالي لم يكونوا يتوانون لحظة واحدة عن تشبيهنا بالكلاب، وليس أدل على ذلك من أنهم عندما استقر بهم حالهم في المغرب مؤقتا كمحتلين، كانوا يكتبون في أبواب عماراتهم «ممنوع على المغاربة والكلاب».

وعندما قر قرارهم على الدخول إلى المغرب بالقوة، واحتلاله رغم معارضة الأسرة الدولية، واقتطاع أطرافه.. لم يجدوا بدّا قبل اغتيال الاستقلال المغربي من أن يتهموا المغاربة بالسعار، بالفوضى، بالسيبة وبالهمجية، وكما يقول المؤرخ المغربي عبد الله العروي في كتابه عن «الأصول الاجتماعية للوطنية المغربية»: ((**إنه ابتداء من سنة 1900، أصبحت الفوضى المغربية عنوانا للثقافة الاستعمارية آنذاك، وعنوانا للفوضى المستمرة، وللصراعات الداخلية والانعدام الأمني، تبرر كل أنواع التدخل الدبلوماسي والسياسي، وأخيرا العسكري.**

وإذا كانت هذه الفوضى لا تعني إلا الوهن المؤقت للحكم المركزي، فإنها مرتبطة بالأحداث التي عاشها المغرب)).

وهو التفسير الصريح لتطبيق المثل الفرنسي عن «الكلب والسعار».

وهي الممارسة الحقيقية لمبدأ السياسة قبل القتل، والاتهام قبل الاغتيال، لكن المغرب في الواقع لم يكن كلبا ولا مسعورا، وإنما عضات كلاب الاستعمار الفرنسي هي التي نقلت إلى المغرب عدوى التمرد والثورة؛ تلك الثورة التي لم تتوقف منذ إمضاء عقد الحماية إلى مغادرة آخر جندي فرنسي للمغرب.

فقد أخطأ الفرنسيون حساباتهم في المغرب، ومشوا بعيدا في خطتهم السياسية العسكرية، وتوالت طعناتهم للجسم المغربي بكل الأسنة التي كانت متوفرة لديهم متناسين أنهم بتلك الطعنات إنما كانوا يحيون مكامن الثورة المغربية التي لم تدم أكثر من أربعين عاما، وهي بالنسبة لتاريخ الشعوب، فترة قصيرة جدا إذا ما قورنت بتاريخها.

((**إن وصفة اختراق المغرب مركبة كما يلي: التحرك العسكري، والتحرك السياسي مجتمعين، الأول يسند الثاني، وهذا يحدد تصرفات الآخر.. فهذا وذاك يستهدفان غاية واحدة**)).

وهكذا كانت تركيبة مرهم المناورات السياسية ضد السيادة المغربية في تلك السنين الأولى من القرن التاسع عشر، عندما قرر الفرنسيون التهام الجسم المغربي، وقد كتبها بصيغة الروشيتة الطبية الكاتب الاستعماري موني سابان، في كتابه: «السلام بالمغرب» (في سلسلة منشورات الأوقات المعاصرة/ عن دار النشر الفرنسية جول طاياندييه، باريس سنة 1933)، وهي وصفة تدارسها حكماء الفلسفة الاستعمارية سنوات طويلة، واتخذوا فيها قرارهم النهائي، فلا بد لاختراق المغرب من أن يحقن جسمه بمصل حربي، مشحون بسموم المناورات السياسية، ويعني التحرك السياسي بالدرجة الأولى طمس الحقائق وتزوير الوثائق، ونشر الشائعات وبث الفرقة وشراء الضمائر وصبغ الحق بالباطل، ولبس الباطل بلباس الحق، ولا لوم على الاستعماريين الفرنسيين، فهذه هي مهام التحرك السياسي في كل زمان وكل مكان..

وكانت الممارسة السياسية الأولى الملازمة لعمليات الاحتلال العسكري الأولى، هي تأليب الرأي العام الوطني على ملك الجهاد المولى عبد الحفيظ، وإطلاق الشائعات حوله، لتبرير العبور نحو الخطوة السياسية الموالية، والتي كانت هي إمضاء عقد الحماية.

وبقدر ما تجد عشرات الكتب والمذكرات تسجل خطوات تلك المراحل خطوة خطوة، بأقلام ضباط وصحفيين ورجال مخابرات فرنسيين، فإننا لا نجد كتابا واحدا عربيا أو بقلم مواطن مغربي عن خبايا تلك المرحلة الحاسمة في تاريخ المغرب، فترة إمضاء عقد الحماية، ما سبقها وما أعقبها، ما خفي منها وما ظهر.

لذلك نجد كل الكتب التي بين أيدينا، تكاد تردد نفس النغمة من نفس الناقوس.

ولكن المؤسف المؤلم هو أننا نجد الكثير ممن لدغوا بصحوة الكتابة، خمسين أو ستين أو سبعين سنة فيما بعد، يتأثرون برنات ذلك الناقوس، الذي ضربت أجراسه أيدي خبراء المناورات السياسية.

وحتى لا نضيع في متاهات التعاليق وتعقيدات الأطروحات، ندخل توا في عمق الأحداث لنستخرج من سجلات كتبها الاستعماريون في ذلك الوقت، تناقضات تثب إلى الأعين من خلال النظرات المختلفة لكل الأطراف الشاهدة..

فهل كان السلطان مولاي حفيظ حقا مخيرا في إمضاء عقد الحماية، إن كان فعلا قد أمضاه ؟

وقد كانت «الحقيقة الضائعة» كما سبق نشره، مليئة بجوانب الظروف التي وضع فيها الاستعماريون الفرنسيون سلطانا حاربهم بالسلاح، ونصره الشعب باسم سلطان الجهاد، ودخل فاس تحت حماية جنود الجهاد، ليتحول بين يوم وليلة إلى رجل كتبوا عنه جميعا ((**إنه أمضى عقد الحماية مقابل شيك**)) - كما قالت معظم المؤلفات - وسنرى هذه القصة، قصة الشيك بالتفصيل.

إن الذين كتبوا الترهات والتزييفات، لم ينسوا ذكر بعض الحقائق الثابتة، وهي أن فرنسا كانت مصرة على احتلال المغرب، سواء رضي سلطانه أو رفض، قبل شعبه أو أبى.

> **ليوطي فكر في الاستيلاء على حكم فرنسا**

عندما انتقل الجنرال ليوطي من وهران بعد أن لعب الدور الأساسي، وهو رئيس المركز العسكري في عين الصفرا قرب القنادسة، حيث أجهز على ما بقي من الأرواح المغربية في المناطق الثلاث: الساورة وتيدكلت وتوات، ورسم بالمدافع الحدود الآمنة لـ«الجزائر الفرنسية»، جاء إلى باريس ليستريح ويفكر..

وكان ليوطي صاحب برنامج جهنمي كبير يتوق إلى إدماج المغرب في النفوذ الجزائري، وكان هذا الهاجس عنده يتعدى دوره كضابط للاستخبارات، وقائد للجيش في باريس، وليصبح رئيسا عسكريا للجمهورية، حتى يمكن نفسه من تنفيذ برنامجه الجهنمي.

فقد كان معروفا عن ليوطي أنه يكتب رسائل في شكل تقارير إلى أعز أصدقائه ذوي النفوذ السياسي في فرنسا، صانعا بذلك لنفسه مجدا مرصعا بكبرياء عز نظيرها في التاريخ الفرنسي المعاصر.

وكان من بين أصدقائه مستشار يسمى دومان، كتب له ليوطي رسالة في 24 يوليوز 1911، يصارحه فيها بما يدور في خلده حتى يتمكن من تنفيذ مخططه: ((**إنه إذا ما اشتعل أوار الحرب العالمية الأولى، فسأكون مستعدا لقيادة الجيش، بل ولرئاسة الدولة، لإنقاذ البلاد فرنسا من ضعفها؛ إني أتمنى أن تتاح لي فرصة أتسلم فيها من الزمن مقود هذا المركب المائل نحو الهاوية، لأنني مؤمن بأني مستعد لأن أمنح وطني كل وقتي وكل طاقاتي، وأجمع حولي تشكيلة من ذوي النوايا الحسنة**)) (من كتاب «ليوطي»، تأليف أندري لوريفيران/ نشر فايار 1983).

وقد يقول قائل، وما دخل ليوطي رئيس الجيش الفرنسي في وهران بالمملكة المغربية وهو يتوق إلى الاستيلاء على الحكم بفرنسا؟ ولكن الجواب تجده بين سطور هذه العبارات الطموحة التي كتبها وهو يتطلع إلى الاستيلاء على الحكم بفرنسا.. فقبل كتابة هذه الرسالة بثلاثة شهور، سبق له أن حرر تقريرا بعث به إلى نفس الصديق دومان، يقدم له فيه الطريقة التي يراها ناجعة لالتهام المغرب، وإدخاله في النفوذ الفرنسي.

هذا التقرير كتبه ليوطي يوم 26 مايو 1911 وهو يرتاح في رين بفرنسا، في الوقت الذي كان فيه المغرب يعاني من التمزيق، والسلطان من المشاكل المصنوعة والمناورات المحبوكة، ولم يكن مطلوبا من ليوطي، على ضوء التقارير المتوفرة لديه، أن يكون أكثر وضوحا وجلاء مما كتبه كما يلي: ((**إن الذي علينا أن نعمله الآن(...) أولا وقبل كل شيء، أن لا نضع في مخططنا غزوا ولا احتلالا عسكريا شاملا أو موسعا، لأن ذلك من شأنه أن يرمي بنا في دوامة لا نهاية لها، ويجمدنا في المغرب على حساب مسؤولياتنا الكبرى في أوروبا.**

وإذا ما بقينا في فاس في شكل محتلين عسكريين ونحن فرنسيون وحدنا، فإننا سنفاجأ بالقبائل تستأنف هجماتها، وبالتيار المعادي للأجانب، فحذار..)).

هل هو القائد العسكري يخاف على جيشه، أم الضابط الفرنسي الذي يريد أن يبقي جيش فرنسا على أهبة الاستعداد لمحاربة ألمانيا ؟

لا.. إنه منتهى الدهاء السياسي وأوج المناورات السياسية، فالرجل يريد احتلال المغرب بالمناورات لا بالعساكر، وها هو يفسر مخططه مستمرا في كتابة تقريره: ((**أظن أنه يجب انتهاز الفرصة التي أتاحها الهدوء النسبي، لتوجيه ضربة ضخمة «كروكو» في اتجاه زعير وقبائل أخرى يجب تأديبها، ولا يجب أن نتوقف، ولكن يجب أن نبدأ عمليا في تنظيم جهاز إداري كاف، ومؤطر تأطيرا واسعا بالأوروبيين لضمان نفوذ السلطان في فاس وضواحيها(...)، وباختصار، أقترح إعطاء الجنرال مانجان الإمكانيات الواسعة التي بخلنا عليه بها لحد الآن، وأعطيناها له بالقطرات، يجب إعطاءه حرية مطلقة(...)، وبالنسبة لي، فإني أرى أن برنامجي يجب أن ينفذ على الطريقة التالية: قبل كل شيء وحتى لا نضطر لممارسة العمل المكرر، فإنه يجب تأمين المسالك الطرقية بين فاس وشاطئ البحر من جهة، ومع الحدود الجزائرية من جهة أخرى(...)، وذلك بإنجاز ممر أو زقاق مفتوحة عبر المغرب من الرباط إلى وجدة، تبعا للمراحل الاستراتيجية التي سلكها الجنرال موانيي، وبفتح اتصال منظم عبر تازة، مسون، ملوية، وتاوريرت.**

وينضم الجيش المخزني للجنرال موانيي بالرجال، وخاصة بالأطر، ليتمكن وحده من الإمساك بخناق فاس والمنطقة الشرقية وتازة، وفي اتجاه الغرب، وخلق طريق موصل بين فاس والقنيطرة، وبذلك نؤمن ممرات فاس بوسائل السلطان وحده، ليكون لنا في الواقع محور من شرق المغرب إلى غربه يؤمن النشاط البوليسي السياسي والاقتصادي(..)، متفادين بهذا المخطط التلويحات بالغزو أو الاحتلال المباشر، ولكنه مخطط سيكون الأساس الأول لقيام جهاز أمني، ولفرض النظام ولاستخلاص الضرائب، وسيستفيد الجميع، نحن والمغرب والدول الأخرى، إسبان وألمان وإنجليز.

إن هذا سيسهل علينا الحصول على لقب «الدركي الأوروبي»، هي المهمة التي وقفناها على أنفسنا دون أن نثير الحساسيات الدولية، وما دمنا على علم بأنه إضافة إلى الأهمية القصوى التي يمثلها المغرب بالنسبة لنا، لكونه المحرقة المشدودة على أطراف الجزائر)) (من كتاب «ليوطي»، تأليف أندري لوريفيران/ نشر فايار 1983).

تلك مخططات الجنرال ليوطي كما تم تنفيذها بالحرف، وفيها يرى القارئ كيف خطط ليوطي لوضع سلطان المغرب دون أن يذكر اسمه، في موضع اليافطة التي يقصد بها المشروعية، حتى يغلق أفواه المهتمين بحاضر المغرب في تلك الأثناء.

وما يقصد به الجنرال ليوطي فتح الطريق من الجزائر إلى فاس، كان هو توسيع نطاق الاحتلال العسكري للجزائر ليدرك شواطئ المحيط الأطلسي.

ومن جهة أخرى، يستهدف ليوطي تفادي أثار ما سماه بـ«محرقة المغرب» على واقع التواجد الفرنسي في الجزائر.

صورة فريدة للسلطان مولاي حفيظ سنة 1911، وكانت المعارك محتدمة في جميع أنحاء المغرب.

يتبع